الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي الأسبوعي عدد رقم (389)

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	27
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	38
حقوق الانسان في العالم	131

السفير البلجيكي يطّلع على شرح عن الشأن الحقوقي في المملكة

المصدر: جريدة الشرق الخميس 1 جماد الثاني 1434 هـ 11 ابريل 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/04/11/798620

الدمام – الشرق
استقبل رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني في مكتبه صباح أمس، السفير البلجيكي مارك فينك، حيث رحب رئيس الجمعية بالسفير، وتطرق الحديث للشأن الحقوقي في المملكة، وصدور الموافقة السامية مؤخراً على انضمام المرأة لعضوية مجلس الشورى، كما تطرق الحديث إلى آلية عمل الجهات القضائية والحق في التقاضي، وكذلك تسهيل أمر وصول المرأة للقضاء.
وبين رئيس الجمعية التقدم الملحوظ في مجال حقوق الإنسان في المملكة، خاصة في مجال حرية التعبير وحقوق المرأة.
حضر اللقاء أعضاء الجمعية الدكتور عبدالجليل بن علي السيف، وثريا عابد شيخ رئيس لجنة الرصد والمتابعة، والمستشار خالد بن عبدالرحمن الفاخري الأمين العام المكلف للجمعية. كما استقبل رئيس الجمعية كلاً من الدكتور إبراهيم الزيق ممثل منظمة الأمم المتحدة في دول الخليج، ومرافقه عصام علي مستشار الدراسات الاجتماعية باليونيسيف في دول الخليج، وتطرق الحديث إلى حقوق الطفل وحمايته وأهمية الدراسات المتعلقة به والتأكيد على أهمية وجود مذكرة تفاهم بين الجمعية ومنظمة اليونيسيف لتبادل المعلومات وإقامة البرامج المتعلقة بحقوق الطفل.

خلال استقباله للسفير البلجيكي اليوم

رئيس "حقوق الإنسان": تقدم ملحوظ في مجال حرية التعبير بالمملكة

المصدر: جريدة سبق السبت 3 جماد الثاني 1434 هـ 13 ابريل 2013م
http://sabq.org/AI0fde

عبدالله البرقاوي- سبق- الرياض:
استقبل رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني، في مكتبه صباح اليوم الأربعاء، السفير البلجيكي مارك فينك، حيث رحب رئيس الجمعية بالسفير، وتطرق الحديث للشأن الحقوقي في المملكة وصدور الموافقة السامية مؤخراً على انضمام المرأة لعضوية مجلس الشورى، كما تطرق الحديث إلى آلية عمل الجهات القضائية والحق في التقاضي، وكذلك تسهيل أمر وصول المرأة للقضاء، وقد بين رئيس الجمعية التقدم الملحوظ في مجال حقوق

الإنسان في المملكة، خاصة في مجال حرية التعبير وحقوق المرأة، وتبادل الطرفان وجهات النظر حول الأمور المتعلقة بحقوق الإنسان بشكل عام.
حضر اللقاء أعضاء الجمعية الدكتور عبدالجليل بن علي السيف والأستاذة ثريا عابد شيخ رئيس لجنة الرصد والمتابعة، والمستشار خالد بن عبد الرحمن الفاخري الأمين العام المكلف للجمعية.
كما استقبل رئيس الجمعية كلاً من الدكتور إبراهيم الزيق ممثل منظمة الأمم المتحدة في دول الخليج، ومرافقه الأستاذ عصام علي مستشار الدراسات الاجتماعية باليونيسيف في دول الخليج، وتطرق الحديث إلى حقوق الطفل وحمايته وأهمية الدراسات المتعلقة به، والتأكيد على أهمية وجود مذكرة تفاهم بين الجمعية ومنظمة اليونيسيف لتبادل المعلومات وإقامة البرامج المتعلقة بحقوق الطفل.

سبق المملكة
www.sabqq.org
ترخيص وزارة الثقافة والإعلام

خلال استقباله للسفير البلجيكي اليوم

رئيس "حقوق الإنسان": تقدم ملحوظ في مجال حرية التعبير بالمملكة

المصدر: جريدة سبق المملكة السبت 3 جماد الثاني 1434 هـ- 13 ابريل 2013م
http://www.sabqq.org/news.php?action=show&id=187

سبق-متابعات:
استقبل رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني، في مكتبه صباح اليوم الأربعاء، السفير البلجيكي مارك فينك، حيث رحب رئيس الجمعية بالسفير، وتطرق الحديث للشأن الحقوقي في المملكة وصدور الموافقة السامية مؤخراً على انضمام المرأة لعضوية مجلس الشورى، كما تطرق الحديث إلى آلية عمل الجهات القضائية والحق في التقاضي، وكذلك تسهيل أمر وصول المرأة للقضاء، وقد بين رئيس الجمعية التقدم الملحوظ في مجال حقوق الإنسان في المملكة، خاصة في مجال حرية التعبير وحقوق المرأة، وتبادل الطرفان وجهات النظر حول الأمور المتعلقة بحقوق الإنسان بشكل عام.
حضر اللقاء أعضاء الجمعية الدكتور عبدالجليل بن علي السيف والأستاذة ثريا عابد شيخ رئيس لجنة الرصد والمتابعة، والمستشار خالد بن عبد الرحمن الفاخري الأمين العام المكلف للجمعية.
كما استقبل رئيس الجمعية كلاً من الدكتور إبراهيم الزيق ممثل منظمة الأمم المتحدة في دول الخليج، ومرافقه الأستاذ عصام علي مستشار الدراسات الاجتماعية باليونيسيف في دول الخليج، وتطرق الحديث إلى حقوق الطفل وحمايته وأهمية الدراسات المتعلقة به، والتأكيد على أهمية وجود مذكرة تفاهم بين الجمعية ومنظمة اليونيسيف لتبادل المعلومات وإقامة البرامج المتعلقة بحقوق الطفل.

رئيس "حقوق الإنسان": تقدم ملحوظ في مجال حرية التعبير بالمملكة

المصدر: جريدة البلاد الخميس 1 جماد الثاني 1434 هـ- 11 ابريل 2013م
http://www.albiladdaily.com/news.php?action=show&id=124275

الرياض - واس
استقبل رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني في مكتبه السفير البلجيكي مارك فينك.
وتطرق الحديث للشأن الحقوقي في المملكة وصدور الموافقة السامية مؤخراً على انضمام المرأة لعضوية مجلس الشورى كما تطرق الحديث إلى آلية عمل الجهات القضائية والحق في التقاضي.
و تبادل الطرفان وجهات النظر حول الأمور المتعلقة بحقوق الإنسان بشكل عام.
كما استقبل رئيس الجمعية ممثل منظمة الأمم المتحدة في دول الخليج الدكتور إبراهيم الزيق ومرافقه مستشار الدراسات الاجتماعية باليونيسيف في دول الخليج عصام علي،وتطرق الحديث إلى حقوق الطفل وحمايته وأهمية الدراسات المتعلقة به والتأكيد على أهمية وجود مذكرة تفاهم بين الجمعية ومنظمة اليونيسيف لتبادل المعلومات وإقامة البرامج المتعلقة بحقوق الطفل.

انتقدت غياب التنظيم وسوء صالة الانتظار وطول دوام السائقين

حقوق الإنسان" تطالب بحلول جذرية لمشكلة نقص المياه في جدة

المصدر: جريدة عكاظ الجمعه 2 جماد الثاني 1434 هـ- 12 ابريل 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130412/Con20130412589648.htm

أحمد السلمي (جدة)
شدد الدكتور حسين الشريف المشرف على الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة، على ضرورة إيجاد حلول جذرية ونهائية لمشكلة نقص المياه في محافظة جدة، لافتا إلى مسؤولية الشركة الوطنية للمياه في تهيئة الأشياب بالصورة اللائقة، بما يصون كرامة الراغبين في الحصول على المياه وإيصالها لهم في أسرع وقت.
وأكد الشريف أن مشكلة مياه جدة تكمن في انقطاعها المتكرر عن معظم الأحياء ما أدى لحدوث الأزمة، مضيفا «المشكلة تظهر عادة في أوقات معينة، خصوصا قبل فصل الصيف، وبالتالي لا تزال قائمة ويعاني منها المواطنون والمقيمون على حد سواء».
ورصد الشريف الأوضاع اللا إنسانية، والصعوبات التي يواجهها المواطنون والمقيمون في سبيل الحصول على الماء، مشيرا إلى أن هناك تقسيما واضحا ما بين المواطنين والمقيمين الذين يتواجدون في الأشياب بكثافة أكبر قائلا: «استمعنا

لكثير من الشكاوى من المقيمين في ما يتعلق بالتمييز في الحصول على الماء - على حد قولهم - كما أن المراوح التي تلطف الجو غير كافية، وهناك كبار في السن ومرضى».
وأضاف «من السلبيات الأخرى التي رصدناها أيضا، غياب التنظيم في عملية الحصول على الوايتات، لافتا إلى أهمية أن يتم انتظار المواطنين والمقيمين في مكان واحد يضمن كرامتهم وراحتهم بأرقام تظهر على الشاشة، ليخرج صاحب الرقم لاستلام وايته، وأن يكون الماء حقا للجميع يحصل عليه من يأتي أولا»، مشيرا إلى أن التكدس لا يكون عند الحصول على الأرقام بل عند انتظار الوايت، علما بأن الوايتات التي تصرف للمواطنين أكثر بكثير من الوايتات التي تصرف للمقيمين».
وأشار الشريف إلى أن الجمعية رصدت أن سائقي الوايتات يعملون أكثر من 12 ساعة ولا توجد أي زيارات لمكتب العمل لتفقد أوضاعهم وضمان حقوقهم، فالشركة حسب إفادتهم لا توفر لهم السكن المناسب، مشيرا إلى أن هناك مواطنين يحضرون بعض النساء إلى الأشياب لسرعة الحصول على الماء في ظل عدم وجود أي أماكن ملائمة لهن أو لذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن والعجزة والأيتام والمعوقين.
وشدد الشريف على أنه سيتم الرفع بكل هذه الملاحظات الى إمارة منطقة مكة المكرمة والشركة الوطنية ووزارة العمل.
وكان فريق من الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان برئاسة الشريف وعضوية طلال قستي ومسؤول العلاقات العامة بالجمعية علي شقفة، قام صباح أمس بجولة على مقر أشياب الفيصلية شملت مواقع اصطفاف المواطنين والمقيمين في انتظار استلام وايتات المياه، ومكان جلوس النساء، والصالات الداخلية وموقع استقبال الشكاوى بالشركة الوطنية، إضافة إلى مواقع تعبئة الصهاريج، واستمع لشكاوى المواطنين والمقيمين وكبار السن والنساء.
وأرجع عدد من المواطنين أسباب الأزمة الحاصلة في الأشياب لانقطاع المياه عن معظم أحياء جدة وقلة عدد الوايتات في الأشياب.
المواطن علي الزهراني أكد ان السائقين يقومون ببيع الوايتات بعد خروجها من مقر الأشياب بمبلغ 500 ريال في الحمدانية.
وقال المواطن محمد حباب أحد كبار السن ومريض بالقلب إنه انتظر لأكثر من 8 ساعات لاستلام الوايت.
واشتكى عدد من المواطنين من أن موقع انتظار الوايتات غير لائق ولا توجد به وسائل تكييف أو دورات مياه أو مياه شرب باردة فضلا عن تعرضهم لعوادم الوايتات مما قد يصيبهم بالربو والحساسية.
وقالت إحدى النساء إن الموقع المخصص لهن غير لائق ولا توجد به حارسة أمن.
وذكر عدد من الوافدين أن مسؤولي الشركة يرفضون إعطاءهم أرقاما أسوة بالمواطنين رغم أنهم من فئة السائقين وحراس المنازل الذين يأخذون الوايتات إلى منازل كفلائهم، ما يجعلهم ينتظرون لأكثر من 12 ساعة.
إلى ذلك كشف لـ«عكاظ» مشرف محطة أشياب الفيصلية سمير حمزة، أنه تم القبض على عدد كبير من الوافدين أثناء بيعهم الأرقام على مواطنين في الساحة الخارجية أو داخل مقر الأشياب بعد أخذها من صالة توزيع الأرقام بمبلغ يتراوح بين (50 - 100 ريال)، ما دعانا للتركيز على المواطنين ومنع إعطاء الأرقام للمقيمين.

جدة: سكان جارة البحر يقتلهم العطش... ولا سبيل إلى الماء !

المصدر: جريدة الحياة الجمعه 2 جماد الثاني 1434 هـ- 12 ابريل 2013م
http://alhayat.com/Details/502355

جدة - عبدالله الجريدان وفواز المالحي
كأن لسان حال سكان «جارة البحر» جدة يردد خلال هذه الأيام بيت شعر ابن الرومي «أرى ماءً وبي عطشٌ شديدُ ... ولكنْ لا سبيل إلى الورودِ»، كون معاناتهم التي اعتقدوا في خضم المشاريع التنموية التي حولت محافظتهم إلى «ورشة عمل تنموية» ما زالت مستمرة، فمشاريع المياه تتوالى، لكن مشكلتهم تتجدد سنوياً مع الماء الذي جعل الله منه كل شيء حياً. وبدخول اليوم (الجمعة) يعيش أهالي جدة يومهم الـ 20 في البحث عن الماء بالتواجد في الأشياب لتحقيق حلم

الحصول على «صهريج»، ويواجهون ساعات طويلة من الانتظار لتحقيق هذا الهدف، إضافة إلى سوق سوداء رفعت سعر الصهريج الواحد إلى 500 ريال.
وأكدت المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة أن فرعها الكائن في مدينة جدة لم يطرأ عليه أي عمليات صيانة، أو حتى تعرض لحالة طارئة لكي يؤثر على كمية المياه التي تنتجها المؤسسة وتمدها لشركة المياه الوطنية.
وطالبت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة، بوجود الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في أشياب العزيزية في جدة، للنظر في حال الشركة الوطنية للمياه والكشف عن أسباب المشكلات الحاصلة في الأشياب، واصفة الوضع الحالي بـ «المزري».
وأكد المشرف العام على الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف عقب زيارة تفقدية للأشياب نفذت من الجمعية أمس، أن طريقة وقوف المواطنين والوافدين أمام الأشياب بالواقع الحالي أمر غير مقبول، داعياً إلى وضع حلول جذرية ونهائية للمشكلة.

الحياة AL HAYAT

حقوق الإنسان تطالب نزاهة بالتدخل!

المصدر: جريدة الحياة الجمعه 2 جماد الثاني 1434 هـ 12 ابريل 2013م
http://alhayat.com/Details/502356

جدة - عبدالله الجريدان وفواز المالحي
طالبت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة، بضرورة تواجد الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بموقع أشياب العزيزية في جدة، للنظر في حال الشركة الوطنية للمياه والكشف عن أسباب المشكلات الحاصلة في الشيب، واصفاً الوضع الحالي بـ «المزري».
وأكد المشرف العام على الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف عقب زيارة تفقدية للأشياب نفذت من الجمعية أمس، أن طريقة وقوف المواطنين والوافدين أمام الأشياب بالواقع الحالي أمر غير مقبول، داعياً إلى وضع حلول جذرية ونهائية للمشكلة.
وقال الشريف إنه من واقع السنوات الماضية «علمنا أن أزمة المياه تظهر في أوقات معينة وخصوصاً قبل فترة الصيف.
وبين أن الجمعية رصدت تقسيماً واضحاً بين المواطنين والمقيمين والكثافة العددية موجودة لدى المقيمين، مضيفاً «استمعنا إلى الكثير من الشكاوى من المقيمين من التميز في الحصول على الماء مع أن بعضهم يعملون لدى المواطنين، كما أن الأماكن التي يتم الانتظار فيها غير جيدة، ولا تليق بهم، «إضافة إلى غياب آلية تنظيم واضحة في عملية حصول الناس على صهاريج المياه».
وأفاد بوجود نقطة جيدة تم رصدها خلال الزيارة تتمثل في استمرار سير صهاريج المياه «وهذا دليل على وجود المياه وعدم انقطاعها، ولكن يظهر وجود انقطاع المياه عن الكثير من الأحياء في المحافظة ما أدى إلى حدوث هذه الأزمة.
وأشار إلى أنه على شركة المياه الوطنية مسؤولية كبيرة تكمن في إعادة تنظيم المكان بشكل يضمن كرامة الحاصلين على الخدمة، إذ إنها شركة تحصل على مقابل مادي من خلال تقديمها هذه الخدمة ويجب أن تعلم أن هذا الماء ضروري لكل فئات المجتمع ومن مسؤوليتها أن تراعي وصول الماء للجميع.
وعن أوضاع سائقي مركبات صهاريج الماء، أوضح أنهم يعملون لأكثر من 12 ساعة «ولا يتم تفقد أوضاعهم من خلال زيارات ميدانية من مكتب العمل، وأبلغنا العاملين في الأشياب أن الشركة لا توفر لهم السكن بشكل مناسب بل هم يسكنون في أماكن مختلفة، ورصدنا وجود جملة من النساء إلا أنهن يحصلن على الصهريج بشكل سريع».
وتحدث عن عدم تخصيص مواقع لذوي الاحتياجات الخاصة في الأشياب، مبيناً أنه سيتم رفع كل هذه الملاحظات إلى إمارة منطقة مكة المكرمة والشركة الوطنية للمياه والاستماع إلى وجهة نظرهم، مضيفاً أن مشرف فرع أشياب العزيزية رافق وفد الجمعية ومكنه من زيارة جميع مواقع الشيب، وستعمل الجمعية على حل مشكلة المياه في جدة بشكل نهائي.

من جهته، شدد عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة طلال قستي على ضرورة وجود الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في أشياب العزيزة.
وقال قستي لـ «الحياه» إنه يجب حضور هيئة مكافحة الفساد لأشياب العزيزية للنظر في المشكلات الحاصلة فيه، موضحاً أن وقوف الناس في طوابير الانتظار لساعات طويلة واستنشاقهم للهواء الملوث الناتج من مركبات صهاريج المياه يشكل خطراً صحياً عليهم.

معاناة البدون" تستمر.. مصاعب في التعليم والعمل

المصدر: جريدة الحياة الجمعه 2 جماد الثاني 1434 هـ- 12 ابريل 2013م
http://alhayat.com/OpinionsDetails/502422

الرياض - وليد الأحمد
لم يتوقف الشاب العشريني محمد الدسوقي العنزي عند مأساة حرمانه من الجلوس على مقاعد الدراسة أسوةً بأبناء عمه وجيرانه في حي النظيم شرق الرياض، لأنه لا يحمل أوراقاً ثبوتية (بدون)، بل اجتهد ليعلم نفسه القراءة والكتابة بطريقة بدائية قبل أن يسعى إلى تثقيف نفسه ويدمن قراءة كتب لمؤلفين عالميين في صناعة النجاح وتطوير الذات وفن الاتصال مع الآخر مثل مايكل هوست وهنري ميليز وستيفان كوفي. وبدا الحزن والإحباط بارزاً على قسمات وجه محمد وهو يروي لـ«الحياة» «حلقة» من «مسلسل» معاناة دائمة مع كل لحظة يمرض فيها أي فرد في عائلته، لأن المستشفيات والمراكز الحكومية والخاصة في البلاد ترفض استقبال أي مريض لا يحمل أوراقاً ثبوتية وآخرها انتظاره عاماً وثمانية أشهر قبل أن «يفزع» أحد الأطباء لترتيب موعد له لعلاج كسر في أنفه. وعلى رغم ذلك فإن قلب محمد لا يزال عامراً بالأمل في أن يحصل وعائلته على أبسط الحقوق الإنسانية التي يفترض أن يلقاها أي إنسان بغض النظر عن كونه يحمل أوراقاً تثبت هويته أم لا. ولا سيما أن حقوق التعليم والصحة ليست آخر الحقوق الإنسانية التي يعاني محمد الحرمان منها، فهناك حقه في العمل والزواج والتنقل والسفر.
< عبدالعزيز العنزي نموذج آخر على حجم وشكل المصاعب التي تواجهها شريحة «البدون» في السعودية، فهو يجاهد ليؤمِّن قوت عائلته في بيع الخضار على قارعة الطريق تحت هاجس مداهمة مفتشي البلدية ودخول السجن، وتزداد المعاناة إذا كان «البدون» امرأة، إذ تنعدم الفرص في العمل تماماً.
معاناة محمد وعبدالعزيز هي جزء من معاناة كثيرين لا يعرف عددهم الدقيق من أبناء قبائل تستوطن السعودية تاريخياً، لكن آباؤهم لم يحصلوا على ما يثبت هوياتهم لأسباب مختلفة، فيما تحرم أنظمة السعودية من لا يحمل أوراقاً ثبوتية من التعليم والعلاج والعمل.
وحين سألت «الحياة» المتحدث باسم الأحوال المدنية في السعودي محمد الجاسر عن تعامل وزارة الداخلية مع هذا الملف قال إنه غير مخول بالتعليق على هذا الموضوع، مفضلاً أن يوجه السؤال إلى قسم العلاقات العامة في وزارة الداخلية. في حين لم يجب المتحدث باسم وزارة الداخلية اللواء منصور التركي على اتصالات «الحياة» لثلاثة أيام متتالية. إلى ذلك، أكد رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني في تصريح إلى «الحياة» ضرورة المعالجة السريعة لموضوع الأشخاص الذين وُلِدوا في السعودية ويعيشون على أراضيها وينتسبون إلى قبائل أصلها سعودي، لكنهم لا يحملون أوراقاً ثبوتية.
وقال القحطاني: «هناك تحرك لعلاج حالات فردية في السابق ولكن الموضوع يحتاج إلى حل لجميع الحالات، لأنه كما هو معلوم أن كل العراقيل التي تمنع حصول هذه الشريحة على حقوقهم الإنسانية ترتبط بالسجل المدني الذي يحرمهم غيابه من العمل والعلاج والتنقل والتعليم والزواج، وحتى من تسجيل الوفيات».
ودعا إلى الأخذ بالطرق والأساليب التي تقلل من نشوء مثل هذه الحالات ومنع زيادتها، معتبراً أن بقاء الوضع على ما هو عليه يؤدي إلى زيادة الأشخاص الذين لا يحملون أوراقاً ثبوتية وبالتالي تكرار المشكلة، وبعضهم صدرت له موافقات في موضوع السجل المدني ولم يتبق له سوى استخراج الأوراق الثبوتية، ومسألة إنهاء وحصر هذه الحالات يقتضي من

الجهات المعنية ذات العلاقة السرعة وحسم الأمور والمبادرة إلى أخذ الموافقة من الجهات العليا في حال مواجهة أي مشكلة تعرقل سرعة إيجاد حلول لإنهاء هذا الملف.
وعبّر عن أسفه أن يكون واقع الحال يفيد بعدم مقدرة الإنسان على تلقي العلاج إذا لم يكن لديه إثبات. وتابع القحطاني: «موضوع إثبات الهوية والأوراق الثبوتية مرتكز لكل الحقوق ولا يمكن أن تتمتع بأي حق من دون أن تكون لديك أوراق ثبوتية، ووجود فئة لا تملك هذه الأوراق يحرمهم من كامل حقوقهم الإنسانية».
وتطرق إلى أن ملف الأشخاص الذين لا يحملون إثبات هوية وأوراق ثبوتية هو ضمن الملفات التي تبنتها الجمعية منذ إنشائها ولا تزال تتابع هذا الملف، لافتاً إلى أن الوضع القائم - على رغم أن الجمعية نجحت في إيجاد حلول لبعض الحالات الفردية - يحتاج إلى آلية لمعالجة جميع الحالات المشابهة بطريقة موحدة وصحيحة، مؤكداً أن «التحسن في هذا الملف منذ أن تولته الجمعية طفيف وغير مؤسسي، وغالباً ما يواجه بعراقيل كثيرة».

حقوق الإنسان: تجاوزات تنظيمية وتمييز في أشياب الفيصلية.. و900 صهريج لا تكفي أربعة ملايين نسمة

المصدر: جريدة الشرق الجمعه 2 جماد الثاني 1434 هـ- 12 ابريل 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/04/12/799734

جدة – عامر الجفالي
كشفت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان عن وجود تجاوزات تنظيمية وحقوقية في أشياب العزيزية (محطة الفيصلية) التابعة للشركة الوطنية للمياه بجدة خلال جولة تفقدية قام بها وفد من الجمعية للوقوف على آلية الحصول على الصهاريج إثر الانقطاع الذي تشهده بعض أحياء جدة في المياه، وما توفره المحطة للمستهلكين من خدمات، خاصة أن كثيراً منهم يمضي ساعات طويلة هناك.
وأشار الوفد الذي رأسه المشرف العام على الجمعية بمنطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف، والعضوان طلال قستي، ومسؤول العلاقات العامة علي أبو شعقه، إلى عشر ملاحظات مهمة، وهي:
أولاً: هناك تمييز واضح ما بين المواطنين والمقيمين في الحصول على المياه، وهناك شكاوى من المقيمين الموجودين، حيث يقفون في مسار منفصل عن المواطنين، وبأعداد كبيرة، الأمر الذي يستغرقهم ساعات طويلة للحصول على المياه.
ثانياً: أماكن الانتظار غير جيدة، فهي بجوار مسار الصهاريج التي تطلق أدخنتها بشكل مزعج. أما المراوح الموجودة لتلطيف الجو فعددها غير كافٍ.
ثالثاً: غياب تنظيم واضح للحصول على الصهاريج، فالأولى أن ينتظر الجميع في مكان واحد مجهز ومهيأ ومريح يضمن كرامتهم وراحتهم، وأن يكون الحصول على المياه حسب أسبقية الحضور.
رابعاً: أعداد الصهاريج التي تُصرف للمواطنين أكثر بكثير من تلك التي تُصرف للمقيمين.
خامساً: حركة الصهاريج لا تتوقف، وهذا مؤشر على أن هناك انقطاعاً للمياه في كثير من أحياء مدينة جدة ما أدى إلى حدوث الأزمة.
سادساً: سائقو الصهاريج يعملون أكثر من 12 ساعة، ولا يوجد أي جولات من مكتب العمل لتفقد أوضاعهم.
سابعاً: هناك عدد من النساء في الأشياب، لكن اختلفت الأقوال بشأنهن، فالمسؤولون في الموقع يقولون إن بعض المواطنين يحضرونهن من أجل الإسراع في عملية الحصول على المياه. ولكن بشكل عام، فإن تمكن المرأة من حصولها على حصتها أمر جيد. كما لم تتم ملاحظة وجود أي قسم مخصص لذوي الاحتياجات الخاصة.

ثامناً: اشتكى بعض المواطنين، خاصة في الأحياء القديمة، أنه تم السماح بإصدار رخص لعمائر كبيرة، ويتم الآن سحب واستهلاك كميات كبيرة من المياه على حساب المنازل القديمة ذات الخزانات الصغيرة.
تاسعاً: هناك شكاوى من المواطنين بأن تنظيم الشركة يمنع تكرار صرف الصهريج للشخص الواحد إلا بعد مرور 48 ساعة، على الرغم من أن هناك عمائر ومراكز وحداتها كثيرة واستهلاكها كبير.
عاشراً: لا توجد معايير لقياس أداء الصهاريج، والطاقة الاستيعابية للشيب في الساعة، وكيفية قياس الخدمة بشكل منتظم.
وقال الشريف لـ»الشرق» إن على شركة المياه أن تعيد تنظيم هذه المحطات بشكل يضمن كرامة وراحة المستهلكين، فهي تتقاضى مقابلاً مادياً، وبالتالي فمن مسؤوليتها أن تراعي حصولهم على المياه بأسرع وقت ممكن. مشيراً إلى أنه سيتم الرفع بتلك الملاحظات إلى إمارة المنطقة وإلى الشركة. وأضاف قستي لـ»الشرق» أن المكان هنا غير صحي، وغير مهيأ لانتظار الناس لساعات طويلة، خاصة مع انبعاثات عوادم المركبات. كما لا توجد خدمات أخرى كالعناية الطبية أو الإسعافات الأولية التي ربما يحتاج إليها كبار السن مع ساعات الانتظار الطويلة، كذلك لا توجد دورات مياه كافية، والمتوافر منها بدائي جداً، خاصة المخصصة للسائقين.
ولفت إلى أن عدد الصهاريج المتوافرة كما ذكر لهم، تبلغ 900 لا تكفي لخدمة مدينة سكانها يصل إلى أربعة ملايين نسمة.

الشرق الأوسط
ASHARQ AL-AWSAT
جريدة العرب الدولية

جمعية حقوق الإنسان تستعين بإمارة مكة المكرمة لحل أزمة المياه بعد زيارة ميدانية لمواقع التوزيع في مدينة جدة

المصدر: جريدة الشرق الاوسط الجمعه 2 جماد الثاني 1434 هـ 12 ابريل 2013م
http://www.aawsat.com/details.asp?section=43&article=724286&issueno=12554#.UWmkgLXQAa8

جدة: سعيد الأبيض
تحركات تجريها الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة للرفع لإمارة المنطقة وشركة المياه الوطنية بالملاحظات التي وقف عليها أعضاء اللجنة خلال زيارتهم يوم أمس لمنطقة توزيع المياه في مدينة جدة، حيث استنكرت الجمعية تكرار مشكلة نقص المياه خلال السنوات الماضية حتى اليوم دون حلول جذرية لإنهاء المشكلة.
وأقرت الجمعية بوجود عدد من المخالفات الإنسانية والقانونية، والمتمثلة في الآليات المتبعة في توزيع صهاريج المياه، ومواقع تجمع المواطنين والمقيمين للحصول على المياه.
وقال حسين الشريف، المشرف العام على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة مكة، لـ«الشرق الأوسط»: «إن استمرار تدفق المواطنين والمقيمين إلى منطقة أشياب للحصول على المياه حتى اليوم أمر غير مقبول، ويجب على الجهات المعنية التعامل مع هذه المشكلة بجدية وحلها بشكل نهائي».
وزاد: «إنه تم رصد تقسيم غير منطقي في توزيع المياه بوضع السعوديين في جانب والمقيمين في جانب آخر، ويلاحظ الكثافة العددية في جانب المقيمين، حتى إن بعضهم سائق أو حارس للمواطن ومع ذلك يتم وضعه في انتظار المقيمين، كما شاهدنا جميعا المسار الذي يقف فيه المقيمون وكان طويلا جدا ويستغرق عدة ساعات، كما أن غالبيتهم سائقون ومستخدمون لدى سعوديين».
واستطرد الشريف: «إن مركز تجمع المواطنين والمقيمين لتسلم صهاريج المياه بحسب الأرقام، غير لائق؛ لتعرضه لأشعة الشمس والتكدس، إضافة إلى عوادم الصهاريج أثناء عبورها وانتظارها بالقرب من نقطة التجمع، مع غياب آليات التنظيم التي تقتضي أن يكون التجمع للجميع دون تقسيم، على أن يكون هذا الموقع مجهزا بما يليق بالإنسان».

وأكد الشريف أن الجمعية بصدد رفع ما تم رصده إلى إمارة منطقة مكة المكرمة وإلى الشركة الوطنية، وهي، أي الجمعية، على استعداد تام للجلوس مع الأطراف المعنية بقضية المياه والاستماع إليهم والتوصل إلى حلول جذرية تخدم الجميع حتى لا تتكرر هذه الأزمة السنوية الصيفية كل عام.
ورصدت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة مخالفة نظام العمل، من خلال أداء سائقي الصهاريج لقرابة 12 ساعة عمل يوميا، وهو مخالف يتطلب معه قيام جولات دورية من قبل مكتب العمل والعمال للوقوف على مثل هذه الانتهاكات، كما أن الشركة، بحسب السائقين، لا توفر لهم المسكن، وهي إشكالية يعانيها السائقون عبر إيقاف الصهاريج أمام منازلهم داخل الأحياء الشعبية.
وشدد المشرف العام على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة مكة على أهمية دور شركة المياه الوطنية في إعادة تنظيم هذه المحطات بشكل يضمن كرامة وراحة الحاصلين على الخدمة، خصوصا أنها تحصل على مبالغ مالية لتقديم هذه الخدمة، التي ترتكز على توفير المياه التي يحتاج إليها الكائن الحي من الصغير إلى الكبير.

"حقوق الإنسان" تطالب بحل جذري لأزمة مياه جدة

دعت "العمل" لمعالجة مشكلة ضعف رواتب السائقين وطول الدوام

المصدر: جريدة الوطن الجمعه 2 جماد الثاني 1434 هـ- 12 ابريل 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=141401&CategoryID=5

جدة: سامية العيسى
طالبت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة، بإيجاد حل جذري لأزمة المياه في جدة، وإيجاد آلية موحدة تضمن المساواة بين المواطنين والمقيمين في الحصول على وايتات الماء.
وفي هذا الصدد، أوضح المشرف العام على فرع الجمعية بمنطقة مكة المكرمة، الدكتور حسين الشريف، أن وفدا من الجمعية رصد خلال زيارته أمس لمحطة الأشياب بجدة زحاما كبيرا من الراغبين في الحصول على صهاريج مياه. وألمح إلى أنه تم رصد وجود كثافة عددية من المقيمين، لافتا إلى أن كثيرا منهم جاؤوا للحصول على المياه لكفلائهم الذين يعملون عندهم كحراس وسائقين، مطالبا بتسهيل إجراءات الحصول على المياه.
وشدد الشريف على ضرورة توفير أماكن مناسبة للانتظار، مطالبا بإيجاد آلية موحدة للجميع، تنظم الحصول على صهاريج المياه، وتضمن المساواة بينهم. وأكد أنه تم ملاحظة أن أعداد الوايتات التي تصرف للمواطنين السعوديين تزيد على ما يصرف للمقيمين، مضيفا "المسار الذي يقف فيه المقيمون طويل جدا ويستغرق ساعات عدة".
وأضاف الشريف، أنه على الرغم من وجود بعض المراوح لتلطيف الهواء في أماكن انتظار الوايتات، إلا أنها لم تكف الأعداد الموجودة، مقترحا أن يتم انتظار المواطنين والمقيمين في مكان واحد.
ولفت إلى أنه لم يجد تكدسا عند تسلم الأرقام، وإنما عند الحصول على الوايتات، مضيفا "لاحظنا أن الوايتات لا تقف وهذا في حد ذاته جيد بمعنى أن الماء موجود وهناك استمرارية لتحرك الوايتات".
وألمح إلى أن سائقي الوايتات يعملون لأكثر من 12 ساعة، مطالبا وزارة العمل بحل مشكلاتهم، خاصة ضعف رواتب بعضهم وطول ساعات العمل، إلى جانب توفير سكن مناسب لهم.
وأشاد بتسهيل حصول النساء على الوايتات، خاصة في ظل وجود أرامل ومطلقات بينهن، مطالبا بوجود قسم لاستقبال ذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن.

وطالب الشريف شركة المياه الوطنية بإعادة تنظيم هذه المحطات؛ لتسهيل الحصول على المياه بشكل سلس، مبينا أن الملاحظات التي تم رصدها من قبل وفد الجمعية سترفع إلى الجهات المختصة.
يشار إلى أن المهندس صالح سعدوي، أشار في تصريح سابق إلى"الوطن" إلى أن شركة المياه الوطنية خاطبت المسؤولين في تحلية المياه المالحة بضرورة وضع خطة مجدولة للصيانة الدورية لوحدة التحلية، التي كانت السبب الرئيس لتأخر ضخ المياه، مما تسبب في شحها وتأخير توزيعها على المواطنين.
وأضاف أنه تم البدء في إعادة جدولة عمليات الصيانة الدورية لوحدة التحلية في نهاية الأسبوع الماضي، وذلك عن طريق إنجاز الصيانة الحالية في مدة قصيرة وتأخير صيانة الأجزاء الأخرى للوحدات.

ضمن محاكمة 5 متهمين في كارثة سيول جدة

المحكمة الإدارية تواجه أميناً سابقاً برشوة الـ5 ملايين

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 4 جماد الثاني 1434 هـ- 14 ابريل 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130414/Con20130414590420.htm

إبراهيم علوي (جدة)
أعادت المحكمة الإدارية في جدة أمس، أحداث حي (فرج المساعد) شرقي جدة للواجهة من جديد، بعد أن نظرت الدائرة الجزائية الثالثة في قضية تورط خمسة متهمين في أحداث السيول الأخيرة.
أحداث الجلسة بدأت بمثول كافة المتهمين الخمسة ومحاميهم أمام ناظر القضية، وهم المتهم الأول أمين سابق لمحافظة جدة، وقيادي سابق في الأمانة، ورجل أعمال شهير (موقوف)، ووكيل سابق لذات الأمين، وأخيرا رجل أعمال وعقاري معروف.
وفي بداية الجلسة، أنكر المتهم الأول (الأمين السابق) التهم التي سيقت ضده وهي تقاضي مبلغ 5 ملايين ريال على سبيل الرشوة استلمها من رجل أعمال شهير (المتهم الخامس) عبر المتهم الثالث وهو رجل أعمال (تغيب عن الجلسة كونه موقوفا في سجن جدة على ذمه قضية أخرى)، مقابل موافقته على تعديل نظام البناء في مخطط يقع وسط جدة والقيام بالرفع لوزارة الشؤون البلدية بطلب الموافقة على تحويل المخطط من نظام الدورين الى ثلاثة.
وهنا طالب محاميه محمد المؤنس بإحضار أي تصاريح بناء لمنازل في الموقع صادرة من قبل الأمين وقال «الموقع ليس مجرى سيل طبيعيا» فرد عليه ناظر القضية بالقول «لماذا إذن تم إيقاف أكثر من 30 قطعة في فرج المساعد ومن ثم تم إطلاقها»، فقال المتهم «أوقفت الأراضي في إجراء احترازي وتم حظر البناء عليها وتم إطلاقها بعد أن تم التأكد من عدم وجود مجرى سيل طبيعي».
وحول اعترافاته السابقة التي أدلى بها أمام جهات التحقيق أشار المتهم إلى انها غير صحيحة، ما دعا القاضي إلى سؤاله عن الأسباب التي تشير الى أنها غير صحيحة وقد اعترف بها، ليرد عليه المتهم بأنها تمت تحت الإكراه.
ناظر القضية أشار عندها إلى أن لجنة هيئة الرقابة على السجون وحقوق الإنسان زارته وأكدت أن إيقافه كان صحيحا وظروفه صحيحة.
وكشف القاضي للمتهم الأول عن اعترافه بالرشوة ومصادقته عليها، ليرد عليه المتهم انه ذكر مرارا إبان التحقيق انه دخل مساهما ولم يتقاض رشوة.
بدوره، تدخل المحامي محمد المؤنس ليشير إلى أن موكله دخل مساهمة عقارية مع المتهم الخامس وقد استمرت على مدى 16 عاما وسدد مساهمته بشيكات تملك دون عليها أنها مساهمة عقارية.
وهنا يتدخل القاضي بالقول «لكنك قدمت شيكات تفيد بدفعك مبلغ 3 ملايين ريال فقط للمساهمة، فيما تشير إلى ان المساهمة هي بـ5 ملايين ريال فكيف حدث ذلك؟»، فقال الأمين السابق «سددت 3 ملايين بشيك ومليونين بشيك وتم دفعها من قبل أشقائي كمساهمة وجمعت بعد ذلك في مساهمة واحدة»، فقال القاضي «لكنك لم تقدم ما يؤكد ذلك ولا توجد أي

عقود بالمساهمة كما انه لا يوجد أي تأكيد لوجودها»، فأكد الأمين أن «المساهمة حدثت وكان أساسها الثقة فالعلاقة بيننا كبيرة وقديمة».
وفي مشهد آخر، مثل المتهم الثاني أمام القاضي ليواجه تهمة الإساءة باستخدام منصبه الإداري لمصلحة شخصية مخالفا بذلك الأوامر السامية بمنع البناء والتملك في بطون السيول والأودية، والرفع لمديره بخطاب حول إنشاء أنفاق خرسانية جنوب غرب مخطط فرج المساعد حيث قام مديره بالرفع لأمين سابق حول ذلك ليتم الإفراج عن قطع الأراضي وهو ما تسبب في خسائر بشرية ومادية كبيرة.
وحضر عن المتهم الثالث وكيله الذي أكد وجود موكله في السجن ونظرا لظروفه الصحية لم يستطع الحضور للمحكمة، مؤكدا انه سبق أن حضر وأجاب على كافة التساؤلات وجوانب القضية.
وأشار المتهم الرابع (وكيل سابق للأمين المتهم في ذات القضية)، إلى ان أقواله السابقة في جهات التحقيق غير صحيحة، وادعى انه تم ربط عينيه وتقييده ومنع الدواء عنه وبالتالي فقد الإرادة ليعترف قسرا، وقال «خيرنا؛ إما المصادقة على تلك الاتهامات أو سيتم استمرار إيقافنا». في حين واصل المتهم الخامس بدوره إنكار الاتهامات مؤكدا أنها باطلة وليست صحيحة -على حد زعمه-، مضيفا «أما بخصوص مبلغ المليوني ريال التي تمت الإشارة إلى أنني تلقيتها من المتهم الأول فصدقا أنا لا أتذكرها».
وبعد عدة مداولات حددت المحكمة 1434/6/26هـ موعدا جديدا للنظر فيها، فيما طالب المحاميان محمد المؤنس والدكتور وائل بافقيه من الدائرة القضائية إلزام ممثل الادعاء بإحضار مرفقات الخطاب رقم 7358 وهو محل الاتهام الذي قامت عليه القضية.

حقوق الإنسان تفاجئ الصحة النفسية بزيارة تفقدية

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 5 جماد الثاني 1434 هـ- 15 ابريل 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130415/Con20130415590698.htm

أحمد السلمي (جدة)
يقـــوم وفد من الجمعية الوطنية لحقوق الانسان بمنطقة مكة المكرمة اليوم بزيارة مفاجئة لمستشفى الصحة النفسية بجدة للوقوف ميدانيا على أحوال المرضى والاطلاع عن كثب على الخدمات المقدمـــة لهم في غرف التنويم.
ووفقا لما أوضحتـــــه لـ «عكاظ» مصادر مطلعـــة، فإن الوفد سيلتقـــي المرضى المنومين فـــي المستشفـــى للاستماع الى ملاحظـــاتهم ومتابعـــة تنفيذ التوصيات التي كانت قدمتها جمعية حقوق الانسان في السابق للمسؤولين في الشـــؤون الصحية بمحافظة جدة بصفة عامة ومستشفى الصحة النفسية بصفة خاصة.

افتتحها محافظ مؤسسة التحلية

تسرب يوقف ضخ المياه من محطة تحلية جدة الجديدة بعد ساعات من تدشينها

المصدر: جريدة الشرق الاوسط الاثنين 5 جماد الثاني 1434 هـ- 15 ابريل 2013م
http://www.aawsat.com/details.asp?section=43&article=724703&issueno=12557#.UWuPQ6l73Jg

جدة: فايز الثمالي

دفع ضخ كميات إضافية من المياه المحلاة في مدينة جدة وفي أول تدشين لمحطة حديثة، إلى انفجار أحد الأنابيب التابعة لشركة المياه الوطنية المسؤولة عن توزيع وتوريد المياه للمنازل، بعد أن أمر محافظ مؤسسة التحلية بالبدء في تشغيل المحطة بناء على توجيهات وزير المياه والكهرباء.

وعلمت «الشرق الأوسط» من مصادر مطلعة أن شركة المياه الوطنية وجهت على الفور بإيقاف الضخ؛ نظرا لتسرب المياه في أحد الأنابيب الموردة لخزانات الفيصلية، بعد أن زادت كمية المياه التي تم ضخها إلى الأحياء عبر الشبكة، من خلال بدء تشغيل محطة جدة الجديدة أمس بسعة 240 ألف متر مكعب تدريجيا، لمواجهة أزمة المياه التي مرت بها المدينة خلال الشهر الماضي، وتزاحم الأفراد على مناطق توزيع الصهاريج بعد انقطاع المياه.

وفي جولة لـ«الشرق الأوسط» وقفت أمس على ضخ مؤسسة تحلية المياه في مدينة جدة كميات إضافية من خلال خط حديث للمياه المحلاة على طول 10 كيلو لضخ 240 مترا مكعبا تدريجيا بعد أن تم تدشين محطة حديثة بتكلفة مليار ريال لتغطية احتياج المنطقة.

وحول أزمة شح المياه والأسباب الحقيقية أوضح المهندس محمد عائض الثبيتي، مدير عام فرع مؤسسة التحلية بالساحل الغربي، لـ«الشرق الأوسط»: «لقد حصل عطل في محطة (الشعيبة) لمدة 3 أيام، ولم يكن له الأثر الكبير في الأزمة الماضية، حيث إن مدته كانت قصيرة ولم يمثل سوى 20 في المائة من الإنتاج، وتم إبلاغ الشركة الموزعة بذلك قبل خفض الكمية التي لم تتجاوز 150 مترا مكعبا كإجراء نظامي، وتمت الموافقة مع العلم أننا جاهزون في حينها لضخ كمية معادلة للنقص، بل أكثر من ذلك، ولكن لن تتمكن الشركة الوطنية من استقبال تلك الكميات لأمور فنية».

وأضاف الثبيتي: «إن الأنبوب الذي تم ضخ المياه من خلاله أمس بنحو 10 كيلو من المحطة إلى نقطة التوزيع الفيصلية.. نستطيع أن نوفر الكميات المطلوبة منذ وقت مبكر وقبل حدوث الأزمة، ونحن لم نستطع الضخ لعدم جاهزية شركة المياه الوطنية، مع العلم أن جدة حاليا تستقبل كامل الكميات المخصصة لها».

وبين مدير عام فرع مؤسسة التحلية بالساحل الغربي: «لقد تدخلت الجهات الرقابية في منطقة مكة المكرمة لمعرفة المسببات وحل الأزمة، حيث إن الاتفاقيات بين المؤسسة وشركة المياه أن يضخ نحو 934 ألف متر مكعب خلال الخطة الماضية واستمررنا بالالتزام، ولكن اضطررنا إلى خفض الإنتاج 150 ألف متر مكعب، أي أننا خفضناها إلى نحو 800 ألف متر مكعب، وأبلغنا الشركة الوطنية للمياه بوجود عطل سيستمر 3 أيام جراء العطل الطارئ في محطات الشعيبة خلال الشهر الماضي، مع العلم بأن هذا الانخفاض لا يستدعي ما حصل خلال الأيام الماضية؛ فالماء متوفر، ولكن هناك إشكاليات في التوزيع».

واستطرد: «نحن في العادة نصدر مليونا و 50 ألف متر مكعب، ولكن ما حصل حاليا أن هناك خطوطا لشركة المياه الوطنية غير مستعدة، ولا تستطيع استيعاب 240 ألف متر مكعب من محطاتنا لكي نعوض أي نقص كما حصل في أزمة الشهر الماضي، فالمحطة جاهزة منذ شهرين للضخ عبر أنبوب سعة 1.70 متر وعلى طول 10 كيلو للوصول يستوعب

370 ألف متر مكعب من مياه المحطة الجديدة إلى منطقة الخزانات في الفيصلية، وللأسف وبحكم علاقتنا بالشركة فالخزانات الخاصة بالتوزيع لم تستكمل لاستقبال كميات المياه الإضافية».
وأضاف الثبيتي: «تفاديا للأزمة قمنا مؤخرا بعملة (إرواء المدن)، أي أننا رفعنا الكميات كمبادرة من المؤسسة إلى مليون و50 منذ 5 أيام، وسنستمر إلى 5 أيام مقبلة لسد الاحتياجات التي تسببت بها الأزمة، ومن ثم سنعود بمعدل المياه المتفق عليه بنحو 934 مليون متر مكعب»
وتطرق مدير عام فرع مؤسسة التحلية بالساحل الغربي إلى «أن المحطة أنشئت منذ 3 أعوام واكتملت قبل شهرين، لتضخ في خزانات الفيصلية، وبدأت أمس بالضخ التدريجي، وفوجئنا بطلب الإيقاف من شركة المياه الوطنية، حيث إن تكلفة المحطة بلغت نحو مليار ريال، ولا بد أن يعلم الجميع أن هناك أمورا فنية متعلقة بالتشغيل قد تتطلب معرفة وقت تشغيلها في الأوقات المقبلة، حتى يتم العمل على ذلك لتجهيزها مجددا، حيث إننا وصلنا أمس في ضخ نحو 60 ألف متر مكعب من المياه بعد طلب الشركة أن نتدرج لتصل الكمية إلى 90 ألف متر مكعب يوميا، بخلاف ما نشر في الصحف مؤخرا، حيث باستطاعتنا ضخ 240 ألف متر مكعب يوميا عبر الخط الجديد بشكل تدريجي خلال شهر للوصل إلى هذه الكميات لتفادي ضغط الهواء عبر الأنابيب، وما حصل أمس يبين عدم الجاهزية من قبل الشركة الوطنية للمياه لهذه الكميات».
وقدر الثبيتي حجم العقود المبرمة في مشاريع تحلية المياه في الساحل الغربي بنحو 8 مليارات دولار، مما يؤكد أن هناك مشاريع ضخمة لإنتاج المياه المحلاة والقدرة على رفع الطاقة في أي وقت، ولن تؤثر عمليات الصيانة الدورية على الإنتاج التي تعمل في أوقات يقل فيها الطلب على المياه في فصل الشتاء بعيدا عن أوقات الذروة.
وحاولت «الشرق الأوسط» الاتصال بالمسؤولين في شركة المياه الوطنية ولم يتم التجاوب بعد عدة محاولات.
وكانت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة قد قامت بالرفع لإمارة المنطقة وشركة المياه الوطنية بالملاحظات التي وقفت عليها خلال زيارتها لمنطقة توزيع المياه في مدينة جدة، حيث استنكرت الجمعية تكرار مشكلة نقص المياه خلال السنوات الماضية دون حلول جذرية لإنهاء المشكلة.
وقد أقرت حينها الجمعية بوجود عدد من المخالفات الإنسانية والقانونية، المتمثلة في الآليات المتبعة في توزيع صهاريج المياه، ومواقع تجمع المواطنين والمقيمين للحصول على المياه، مشددة على أهمية دور شركة المياه الوطنية في إعادة تنظيم المحطات بشكل يضمن كرامة وراحة الحاصلين على الخدمة، خصوصا أنها تحصل على مبالغ مالية لتقديم الخدمات التي ترتكز على توفير المياه التي يحتاج إليها أبناء المنطقة.
وكانت مدينة جدة قد شهدت خلال الأيام الماضية شحا في المياه.. الأمر الذي تسبب في ازدحام مناطق التوزيع طلبا للصهاريج، مما دفع بالجهات الرقابية للتدخل لحل الأزمة.

قيم النزاهة الأكاديمية في محاضرة للجمعية الجغرافية السعودية

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 5 جماد الثاني 1434 هـ- 15 ابريل 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/04/15/article826331.html

الرياض - الرياض
تنظم الجمعية الجغرافية السعودية محاضرة علمية بعنوان: "تدعيم قيم النزاهة الأكاديمية"، يلقيها الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، وذلك يوم غد عند الساعة العاشرة صباحاً. بالقاعة (7أ) أمام كلية الآداب للرجال، وقاعة الخنساء بمركز الدراسات الجامعية للبنات بعليشة.
وسوف تتناول محاور المحاضرة مسؤولية الطالب، ومسؤولية الأستاذ، ومسؤولية الأسرة ومسؤولية المجتمع.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

اشترط دعم الموارد البشرية لصرف مستحقات المعلمات المتأخرة

العمل يمهل مالك روضة المدينة أسبوعا أو إحالة القضية إلى تسوية الخلافات

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 5 جماد الثاني 1434 هـ- 15 ابريل 2013م
http://www.aleqt.com/2013/04/15/article_747531.html

مريم الجهني من المدينة المنورة

وعد مالك الروضة الخاصة في المدينة المنورة في الجلسة التي عقدها مكتب العمل والعمال أمس، المعلمات المتقدمات بالشكوى بصرف مستحقاتهن من الرواتب المتأخرة، شريطة دعم "الموارد البشرية" له من تاريخ توقيع العقود معهن، وذلك لاختلاف التاريخ الحقيقي للمباشرة الفعلية للعمل بالعقد الموحد عن تاريخ توقيع الاتفاقية مع "الموارد البشرية" الذي ستصرف لهن الرواتب بناء عليه، فيما رفضت المعلمات الاستلام، مطالبات بكامل مستحقاتهن المتأخرة.

من جهته، أمهل مكتب العمل مالك المدرسة هذا الأسبوع لتسجيل ست من المعلمات في "التأمينات الاجتماعية" و"الموارد البشرية" وصرف المستحقات لهن جميعاً، وإلا تحال القضية إلى الهيئة الابتدائية لتسوية الخلافات العمالية.

وقالت لـ "الاقتصادية " إحدى المعلمات (طلبت عدم ذكر اسمها): إن مالك المدرسة كان قد وقع الاتفاقية مع "الموارد البشرية" بتاريخ 19 ربيع الأول 1434 فيما كان تاريخ العقد الموحد الذي تم توقيعه معهن 4 صفر 1434، مشيرة إلى أنه وافق في جلسة أمس على صرف فروقات رواتبهن منذ تاريخ توقيع الاتفاقية مع "الموارد البشرية"، إلا أنهن رفضن ذلك وطالبن بفروقات الشهرين اللذين سبقاه واللذين تم توقيع العقد الموحد فيهما.

وقالت المعلمة: إنه بعد نشر "الاقتصادية" الأربعاء الماضي عن تأخر رواتبهن للشهرين الماضيين عرض عليهن المالك استلام راتب شهر ربيع الأول البالغ 1000 ريال يدوياً، حيث رفضن جميعاً الاستلام باستثناء معلمتين من ذوات الخبرة السابقة استلمتا راتبيهما لذلك الشهر بمقدار 1500 ريال، وقالت المعلمة: إن ست معلمات من أصل 14 معلمة متقدمات بالشكوى يطالبن المالك بتسجيلهن في "الموارد البشرية" و"التأمينات الاجتماعية"، فيما تطالب جميع المتقدمات بتطبيق نظام العقد الموحد معهن من حيث الرواتب، مشيرة إلى أن مالك المدرسة وافق على منحهن مستحقاتهن المتأخرة منذ تاريخ توقيع العقد الموحد معهن شريطة موافقة "الموارد البشرية" على دعمهن من التاريخ نفسه.

وقالت: إن مكتب العمل منح في جلسته أمس مالك المدرسة هذا الأسبوع مهلة لتسجيل المعلمات في "التأمينات" و"الموارد البشرية" وصرف المستحقات المتأخرة للمعلمات، وإلّم يتم ذلك فيتم رفع القضية إلى الهيئة الابتدائية لتسوية الخلافات العمالية.

وكانت 14 معلمة يعملن في روضة خاصة في المدينة المنورة قد تقدمن الأسبوع الماضي بشكوى إلى مكتب العمل والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في المنطقة ضد مالك المدرسة، لتأخره في صرف رواتبهن المتدنية – حسب وصفهن - وعدم التزامه بنظام العقد الموحد برفع الراتب وتسجيلهن في "الموارد البشرية".

وقالت إحدى المعلمات لـ "الاقتصادية": إنها وزميلاتها اللاتي يبلغ عددهن 18 معلمة بدأن العمل في المدرسة 10 شوال 1433 برواتب تراوح بين ألف ريال للمستجدة في العمل و 1500 ريال لمن لديها خبرة سابقة، وقالت: إنه على الرغم من اجتيازهن فترة التجربة إلا أن المالك لم يسجلهن في دعم صندوق الموارد البشرية، ما دفعهن إلى التقدم بشكوى إلى إمارة منطقة المدينة المنورة، حيث تمت إحالة المعاملة إلى إدارة التربية والتعليم (التعليم الأهلي والأجنبي) التي بدورها وجهت المالك بتسليمهن نسخا من العقود الموحدة وتسجيلهن في "التأمينات الاجتماعية" براتب خمسة آلاف ريال، إلا أنه لم يلتزم بتسجيلهن في صندوق تنمية الموارد البشرية ولم يسلمهن مستحقاتهن من الرواتب للشهرين الماضيين، وقالت: إنهن لم يتسلمن رواتبهن المستحقة من تاريخ توقيع العقود الموحدة، وإن ما يتسلمنه من رواتب يراوح بين 1000 و 1500 ريال كراتب شهري، مشيرة إلى أنهن تقدمن قبل عدة أسابيع بشكوى ثانية لصندوق تنمية الموارد البشرية وإدارة التربية

والتعليم، وتمت مخاطبتهما مالك المدرسة مجدداً دون جدوى، وهو الأمر الذي دفع 14 معلمة منهن إلى اللجوء لمكتب العمل والعمال وجمعية حقوق الإنسان للفصل في قضيتهن.

طالب يتقمص شخصية درباوي لتوعية أقرانه

المصدر: جريدة الجزيرة الاثنين 5 جماد الثاني 1434 هـ 15 ابريل 2013م
http://www.al-jazirahonline.com/2013/20130414/sh36244.htm

مكة المكرمة - حامد المديني
تقمص احد طلبة الثانوية بجدة دور (الدرباوي) بأسلوب فكاهي تربوي وذلك لتوعية اقرأنه من الشباب حيث قام سلطان الفهمي الطالب بالصف الثالث الثانوي بمدرسة عبدالرحمن الداخل الثانوية بجدة بإعداد سيناريو لفيلمه التوعوي (الدرباوية) والذي قام بتمثيله وإخراجه أيضا.
وقال الفهمي لـ(الجزيرة اونلاين) نظرا لظاهرة الدرباوية المنتشرة بين عدد من الشباب فقد فكرت في إعداد فيلم لتثقيف وتوعية الشباب من مخاطر هذه الظاهرة.
وأضاف الفهمي أن مرحلة إعداد وإخراج الفيلم استغرق شهرا ونصف الشهر حيث قمت بتصويره بمساعدة احد زملائي في منطقة حدا حيث تم تصوير معظم المشاهد في هذه المنطقة بالإضافة الى تصوير مشاهد حية من عمليات التفحيط التي يقوم بها الدرباوية أنفسهم.
من جهته قال عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان و الرئيس التأسيسي للجمعية السعودية لرعاية الطفولة مدير المدرسة معتوق الشريف أن العالم توجه الى استثمار الطرق الغير تقليدية في الميدان التربوي لذلك نحاول من خلال البيئة التربوية وما يمتلكه الطالب من مواهب ومهارات في التعامل مع الأجهزة الحديثة أن نسخر هذه التقنية في المجال التربوي والتعليمي لافتا الى أن فيلم (الدرباوية) سيشارك في مسابقة القيم التربوية على مستوى تعليم جدة في فرع الشاشة القيمية مبينا أنهم وجدوا كل التجاوب من إدارة مرور جدة في تسجيل رسالة توعوية داخل الفيلم كما أن هناك جهات أخرى ساهمت في إنتاج هذا المشروع.

العساف: لا تمييز في صرف المياه.. وحضور النساء للأشياب نادر

المصدر: جريدة الشرق الثلاثاء 6 جماد الثاني 1434 هـ 16 ابريل 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/04/16/806174

جدة – عامر الجفالي
أكد مدير وحدة أعمال مدينة جدة في الشركة الوطنية للمياه المهندس عبدالله العساف، لـ»الشرق»، عدم وجود تمييز بين المواطنين والمقيمين في عملية توزيع المياه في محطات الضخ وأشياب الفيصلية، كما أشارت بذلك الجمعية الوطنية

لحقوق الإنسان التي تفقدت الأشياب قبل أيام وخرجت بجملة من الملاحظات السالبة على حد وصفها. وعزا أسباب انقطاع المياه في كثير من أحياء جدة إلى نقص الكميات الواردة من محطتي الشعيبة وتحلية مياه البحر.
وقال إن كل ما هنالك هو تنظيم لفترات تسلم الصهاريج حسب دخولها وخروجها، ويتم التشديد في صرف المياه على بعض المقيمين الذين تتكرر زيارتهم إلى المحطة بشكل يومي لبيع الصهاريج في السوق السوداء. مشيراً إلى أنه سيتم الأخذ بالملاحظات التي تمت التوصية بها من قِبل حقوق الإنسان حول أماكن الانتظار وتهيئة المسارات بالمقاعد والتكييف. لكنه ذكر أن هناك بالفعل صالات مكيفة وفيها مقاعد، لكن العملاء يرغبون في الانتظار في ساحة الصهاريج، علماً بأن مدة انتظارهم تستغرق من ثلاثين إلى ستين دقيقة.
أما بشأن أعداد الصهاريج التي تصرف للمواطنين وتفوق ما يصرف للمقيمين، فذكر أنه يتم تحويل بعض الصهاريج إلى مسار المواطنين لخدمة ذوي الاحتياجات الخاصة والنساء.
وأكد العساف أن سائقي الصهاريج جميعها على كفالة ملاك الناقلات. أما بخصوص حضور النساء للأشياب، فذكر أنه تجري خدمة العملاء عن طريق الخدمة الهاتفية، ولا تحضر النساء إلى المحطات إلا في حالات حدوث أزمة في الأشياب، وهذا أمر نادر، ويجري إعطاء الأولوية لهن، لذلك فمدة انتظارهن قصيرة جداً.
ورداً على عدم صرف المياه للشخص الواحد إلا كل 48 ساعة، قال العساف إنه يتم إعطاء ناقلة لكل وحدة سكنية لكل شخص على رقم السجل المدني، أما في حالة إثبات العميل أن لديه وحدات كبيرة كالعيادات والعمائر السكنية الكبيرة فيتم الصرف على حسب احتياجه. وذكر أن هناك آلية لقياس أداء الأشياب والطاقة الاستيعابية، وسرعة ملء الصهاريج عن طريق نظام تشغيل معتمد لدى الشركة.
وحول انتقاد قلة الصهاريج، التي قدّر عددها بـ 900 صهريج، أوضح أنه تتم خدمة الأحياء المتضررة من انقطاع المياه عن طريق محطات التعبئة، وهناك عدة محطات لهذا الغرض وفي مختلف المناطق، علماً بأن هذه المحطات تقوم بتغطية الاحتياجات كافة على مدار العام، وقد يحصل ازدحام أحياناً فقط عند حصول نقص في إمدادات المياه من محطات التحلية.

الإنسان ترصد شكاوى موقوفي سجن المباحث بالدمام

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 6 جماد الثاني 1434 هـ- 16 ابريل 2013م
http://www.alyaum.com/News/art/79187.html

اليوم - الدمام
يواصل وفد فرع الجمعية الوطنية لحقوق الانسان بالمنطقة الشرقية فعالياته الحقوقية بلقاء موقوفي سجن المباحث العامة بالدمام يوم الاثنين.
من جانبه أوضح المشرف العام على فرع الجمعية الدكتور عبدالجليل السيف، ان ذلك يأتي ضمن برامج فرع الجمعية الدورية، حيث التقى الوفد على انفراد بعدد من الموقوفين الذين سبق لهم تسجيل طلباتهم للقاء مسؤولي فرع الجمعية وتلبية لرغبات عدد من اهالي الموقوفين، بالاضافة الى الموقوفين الآخرين، وتم الاستماع الى ملاحظاتهم ومطالبهم ومناقشة المعنيين حول ما يمكن معالجته مع مسؤولي السجن، حيث ضم الوفد مدير فرع الجمعية بالمنطقة الشرقية جمعة الدوسري، والباحث القانوني بالفرع احمد الشمري.
وأضاف السيف: «ان مثل هذه الزيارات اوجدت جوا من الاطمئنان لدى الموقوفين ان بامكانهم التواصل مع جهة حقوقية مدنية مستقلة، وتعطي في الوقت نفسه انطباعا بالاطمئنان لدى ذويهم مشيرا الى ان تلك الزيارات قد قوبلت بتفهم واهتمام مسؤولي السجن»،وأضاف «لاشك ان ما اعلنت عنه جريدة «اليوم» في عددها رقم 14545 الصادر بتاريخ الخميس جمادى الآخرة 1434هـ، على لسان مدير عام سجون المملكة اللواء الدكتور علي بن حسن الحارثي، عن قرب تفعيل توجيه خادم الحرمين الشريفين المتضمن انشاء محاكم في حرم السجون او قريب منها حتى لو لزم الامر لنزع ملكيات لعدد من الاراضي القريبة، فان هناك تعاونا مثمرا بين وزارة العدل ووزارة الداخلية لانجاز هذا المشروع وهو بلاشك خطوة ايجابية ستزيل عوائق انسانية وادارية كثيرة عن السجناء والجهات المعنية بما فيها الجهات العدلية».

وحول طمأنة الموقوفين وعائلاتهم ثمن المشرف العام على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الانسان الخطوة الايجابية لوزارة الداخلية في تعزيز حقوق السجناء بما اعلنت عنه من انشاء البوابة الالكترونية التي تم اطلاقها تحت اسم «تواصل» لتكون نافذة مهمة وآلية من آليات التواصل للموقوفين مع عائلاتهم وذويهم والمجتمع وكذلك الجهات العدلية، آملا الاسراع في الاستفادة من هذه الخدمة المهمة والمتطورة التي ستسهل على اهالي الموقوفين الوقت والجهد والاجراءات كما دعا الى ضرورة تعميم هذه التجربة على السجون العامة ومراكز التوقيف.

الحياة
AL HAYAT

الشؤون الاجتماعية تطالب برد دعوى عدالة: اذهبوا إلى العدل أو حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 6 جماد الثاني 1434 هـ- 16 ابريل 2013م
http://alhayat.com/Details/503690

الدمام – ياسمين الفردان

طلبت وزارة الشؤون الاجتماعية، من المحكمة الإدارية في الدمام، أمس، رد الدعوى، المرفوعة ضدها من مركز «عدالة لحقوق الإنسان» الذي يقاضي الوزارة، لعدم منحه ترخيصاً لمزاولة نشاطه في مجال «حقوق الإنسان». وتمسكت الوزارة بموقفها الرافض لمنح المركز ترخيصاً، بذريعة أن نشاطه «حقوقي، وليس خيرياً». فيما هي معنية بالنشاط الأخير، ودعت المركز إلى التعاون مع جمعية وهيئة حقوق الإنسان. وقال ممثل الوزارة (المُدعى عليها) إبراهيم الزكري، في مذكرة قدمها إلى رئيس الدائرة الثالثة في المحكمة، خلال الجلسة الـ12، التي تُعقد للنظر في القضية: «أطلب رد الدعوى من الناحية الشكلية، كطلب أساس، ورفضها موضوعاً، كطلب احتياط»، وعزا سبب الرفض إلى «عدم دخولها ضمن اختصاصات الوزارة، بحيث لن تتمكن من إصدار تراخيص لها.«

وأرجأ رئيس الدائرة الإدارية الثالثة في المحكمة، جلسة النطق بالحكم «الابتدائي»، في القضية إلى 27 أيار (مايو) المقبل، بحسب محامي المركز. ورد ممثل وزرة الشؤون الاجتماعية، خلال الجلسة على ما قدمه «مركز عدالة»، في الجلسة الـ10. وعزت الوزارة ضمن مذكرتها أسباب تمسكها بعدم منح المدعي ترخيصاً، إلى «أن مشروع النظام الأساس للمركز المقدم ضمن طلب الترخيص، لم يتضمن أهدافاً تتعلق بالعمل الخيري، المختص بالعمل المباشر للوزارة.«

وقال ممثل الوزارة، ضمن مذكرته: «إن دعم النشطاء العاملين في المجال الحقوقي ليس من ضمن الأعمال الخيرية، بل من ضمن العمل الحقوقي، الذي مرجعيته وزارة العدل، باعتباره شأناً يخص المحامين، ونشاط مهنة المحاماة». وفيما يتعلق بحقوق الإنسان، ذكر أن «الأهداف المقترحة تدخل ضمن مهمات واختصاصات هيئة حقوق الإنسان، وكذلك الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، ويمكن للمركز، في حال رغب؛ التقدم بطلب للمشاركة والتعاون معهم.«

وأشار إلى أن المادة الأولى من تنظيم هيئة حقوق الإنسان، الصادرة بقرار مجلس الوزراء، تنص على أنها «الجهة الحكومية المختصة فيما يتعلق بحقوق الإنسان». وأكدت أن المعني بحقوق الإنسان هي «الدولة، وما تنشئه من جهات مختصة لحماية تلك الحقوق. أما الأفراد فهم غير معنيين بذلك، وعملهم مجرد اجتهادات». وردت الوزارة، ضمن الجلسة على إنكار المركز، تكرار عبارة «سيادة القانون»، بقول ممثلها: «إنكاره لذلك لم يستند على مبرر شرعي أونظامي، بسبب عدم تخصص المدعي في مجال الأنظمة المنظمة للعمل الإداري في المملكة، نصاً للمادة الأولى من النظام الأساس للحكم، التي نصت على أن «المملكة دولة عربية إسلامية ذات سيادة تامة، دينها الإسلام، ودستورها كتاب الله وسنة نبيه محمد صلى الله عليه وسلم، ولغتها العربية، وعاصمتها مدينة الرياض». كما ردت «الشؤون الاجتماعية»، على ما ذكره «مركز عدالة»، في أنها «تستند في تأسيس هذه الجمعيات على نظام لم يصدر، ولم يدخل حيز التنفيذ»، بالقول: «إن

المُدعي استند على مشروع نظام الجمعيات الأهلية في خطابه المرفوع إلى خادم الحرمين الشريفين، الذي ينتظر المصادقة عليه، من مجلس الوزراء، كي يتمكن من العمل في ضوئه.«

حقوق الإنسان:تقرير إصلاحية مكة سيصدر بعد زيارتها

المصدر: جريدة الشرق الاربعاء 7 جماد الثاني 1434 هـ 17 ابريل 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/04/17/807161

مكة المكرمة – الزبير الأنصاري
أكد رئيس فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان سليمان الزايدي أن الجمعية شكلت فريقا لزيارة إصلاحية العاصمة المقدسة اليوم الأربعاء، والإطلاع على الأوضاع عن كثب، والتأكد من الأخبار التي وصلتهم عن وجود معاملة سيئة يلقاها السجناء هناك. ونفى الزايدي أن تكون الجمعية قد أصدرت تقريرا عن الإصلاحية، مشيرا إلى أن التقرير سيصدر بعد الزيارة، وقال إنه سيتم التواصل مع الجهات المختصة مثل إمارة مكة المكرمة، وإدارة السجون وإطلاعها على تقرير الجمعية. وأكد الزايدي أن الفريق المشكل سيلتقي السجناء والقائمين على الإصلاحية، ويسمع ما لديهم، ومن ثم يصدر تقريره.

حقوق الإنسان تتحرك في إعدام النفيعي بالكويت

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 7 جماد الثاني 1434 هـ 17 ابريل 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130417/Con20130417591124.htm

ماجد النفيعي (الطائف)
تحركت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في المملكة لمخاطبة السفارة السعودية في الكويت بعد أن تلقت شكوى من أسرة فيصل النفيعي الذي تم إعدامه هناك خلال الأسابيع الماضية بحضور وسائل الإعلام، الأمر الذي أثار استياء أقاربه في المملكة، فضلا عما سببته الصور المتداولة عن شنقه من صدمة نفسية لهم. وأوضح لـ «عكاظ» رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في المملكة الدكتور مفلح القحطاني، أن الجمعية رفعت خطابا للسفير السعودي في الكويت بطلب الإفادة ومتابعة الموضوع.
وكانت أسرة فيصل النفيعي -يرحمه الله- قدمت شكوى إلى ممثل الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان عن غياب دور السفارة السعودية في الكويت في التعامل مع ذويه هناك، حيث ذكر سلطان النفيعي ابن عم الفقيد أن السفارة لم تقم بالمأمول منها في هذه القضية، مستشهدا بعدم مساعدة والدة فيصل أثناء زياراتها لابنها في السجن المركزي قبل الإعدام، وصولا إلى الصور المتداولة عن إعدامه عبر وسائل الإعلام، ما تسبب في صدمة لجميع أسرته في السعودية.

أكدن في خطابهن: الوزارة تجاهلت معالجة أوضاعنا ولم تهتم بتحديد مصيرنا

المتبقيات من خريجات "المعلمات" يشكون "التربية" لـ"حقوق الإنسان"

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 7 جماد الثاني 1434 هـ 17 ابريل 2013م
http://sabq.org/4k1fde

بدر الجبل- سبق- الرياض:

قررت بعض خريجات معاهد المعلمات، مِمن لم يشملهن التعيين في الدفعة الثالثة، اللجوء للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، بعد أن واصلت وزارة التربية والتعليم تكرار تصاريحها، دون الإيضاح لهن فيما يتعلق بمصيرهن.

وذكرت إحدى الخريجات لـ"سبق": وزارة التربية والتعليم لم تفصح لنا رغم تكرار مطالبنا المستمرة عن آلية معالجتهم للمتبقي من الخريجات، ولا حتى وقت تعيينا، ما دفعنا ذلك إلى كتابة خطابات شكوى على الوزارة وسنقدمها لجمعية حقوق الإنسان السبت المقبل لمتابعة قضيتنا ولتسهم الجمعية في رفع معاناتنا.

وأشارت الخريجات في الخطاب الموجه لرئيس جمعية حقوق الإنسان، والتي حصلت "سبق" على نسخة منه، إلى حجم الضرر الذي وقع عليهن، مقابل سنوات الانتظار التي استمرت لأكثر من 15 عاماً حتى الآن، ومقدار ما وقع عليهن من توتر نفسي نتيجة الوعود التي تلقينها من الوزارة بموعد تعيينهن عبر رسائل البريد الإلكتروني على مدى الثلاث سنوات الماضية.

وذكرت الخريجات في خطابهن للجمعية أن وزارة التربية والتعليم لم تنجح في معرفة أعدادنا رغم قيامها بحصرنا مرتين، المرة الأولى عن طريق رابط إلكتروني، وآخر عن طريق مكاتب الإشراف المنتشرة في مناطق المملكة، وأنها لم تسهم في إيجاد الحلول المناسبة لنا، رغم معرفتهم المسبقة بأعدادنا.

وطالبن رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالنظر في أوضاعهن، ورفع معاناتهن، وفي السياق ذاته، واصلت الخريجات توجيه انتقادات مستمرة لتصريحات وزارة التربية والتعليم، عبر تغريدات على موقع التواصل الاجتماعي "تويتر" بشأن آلية المعالجة.

وكانت "سبق" انفردت بتقرير نشر بعنوان " 3600 خريجة ينتظرن دورهن والتربية تؤكد سنعالج أوضاعهن لاحقاً"، وكشف التقرير عن وجود أعداد تفوق العدد الذي تم حصره من قبل وزارة التربية والتعليم، ما يعني عدم شمول ما يقارب 3600 خريجة بالتعيين في الدفعة الثالثة.

وأكد حينها لـ"سبق" المتحدث الإعلامي لوزارة التربية والتعليم محمد الدخيني، أن وزارته ستعالج المتبقي خلال المرحلة القادمة مع جهات الاختصاص، دون أن يفصح عن آلية المعالجة حتى اليوم.

إحالة قضية حضانة فتاة الـ15 للادعاء العام

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 7 جماد الثاني 1434 هـ- 17 ابريل 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130417/Con20130417591098.htm

أشواق الطويرقي (مكة المكرمة)
أحالت المحكمة العامة بمكة المكرمة قضية حضانة فتاة (15عاما) لهيئة التحقيق والادعاء العام للتحقيق مع الطرفين والتثبت من صحة الأدلة التي قدمتها والدة الفتاة التي طالبت بتحويل حضانة ابنتها إليها بعد أن تمكنت من تقديم أدلة وتسجيلات تثبت صحة ادعاء ابنتها.
وذكرت وكيلة الفتاة أمونة عبدالله أن موكلتها «والدة الفتاة» تقدمت بشكوى رسمية إلى حقوق الإنسان والمحكمة العامة والتي أحالت القضية بدورها لهيئة التحقيق والادعاء العام لفحص الأدلة، مبينة أن موكلتها انفصلت عن والد ابنتها منذ 16 عاما وتمكن طليقها من الحصول على حضانة ابنته بعد زواجها مباشرة والتزم بمواعيد الزيارة لفترات ثم تركها تعيش معها ثم عاد وأخذها بعد أن أصرت جدتها لأبيها على حضانتها وحرمها من زيارة والدتها لثلاثة أعوام.
وأضافت أن الفتاة عادت لزيارة والدتها بعد طلاق أبيها من زوجته الثانية، وبعد عدة أشهر تفاجأت بابنتها ترفض المجيء لزيارتها وقد أخبرها شقيق طليقها بأنهم يريدون معاقبتها لانخفاض مستواها الدراسي ثم يعيدونها لها بعد أن يتحسن مستواها، إلا أن الفتاة أخبرت والدتها بأنها لا ترغب في العودة لأبيها بسبب اعتدائه عليها بالضرب، منوهة أن موكلتها تعرضت للتهديد بالقتل من طليقها عبر مكالمات هاتفية ورسائل نصية، مشددة بأن الحالة النفسية للفتاة ازدادت سوءا بسبب الخوف من عودتها لوالدها وتكرار ما حصل معها في السابق أو تنفيذ تهديداته.

العنـف ضـد الأطفـال

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 7 جماد الثاني 1434 هـ- 17 ابريل 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130417/Con20130417591198.htm

ماجد محمد قاروب

تعرف اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل العنف ضد الأطفال بأنه كافة أشكال العنف أو الضرر أو الإساءة البدنية أو العقلية والإهمال أو المعاملة المنطوية على إهمال أو إساءة المعاملة أو الاستغلال بما في ذلك الإساءة الجنسية.
وأشارت منظمة الصحة العالمية في تقريرها عام 1992 إلى أن 97% من حالات العنف داخل الأسرة تحدث عن طريق شخص مدمن كما ورد في الإصدار الخاص من الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان.
كما يمثل انخفاض المستوى الاقتصادي للأسر عاملا مهما في انتشار العنف الأسري إذ تعد البطالة سببا مهما من أسباب ممارسة العنف لأن عدم وجود فرصة عمل يعني عدم وجود المال للإنفاق على العائلة وهذا يضعها أمام مواجهة ضغوط اجتماعية ومالية يساعد في ذلك المستوى التعليمي المنخفض للآباء وهو ما يعزز النظرة التقليدية والسائدة في بعض المجتمعات على تكريس تفوق قيم الذكورة والتي لا تؤمن بتوازن القوى بين الذكور والإناث.
وكل ذلك في ظل غياب التشريعات القانونية أو عدم تفعيلها إذ لا تتوافر أحيانا النصوص القانونية التي تدين جرائم الاعتداء والتحرش بشكل صريح وواضح فذلك ما يضع عادة الأسرة وبخاصة المرأة والطفل في موقف سلبي ومستسلم لما يتعرضون إليه من اعتداءات إذ إن التنشئة الاجتماعية التي تقوم على تعريض الفرد داخل الأسرة للتهديد المستمر

والدائم بممارسة السلوك العنيف تجاهه من شأنها أن تغرس في عقلية الفرد سلوك العنف كنهج وإستراتيجية لحل الخلاف في حال ظهوره داخل الأسرة.
كما أن قلة الخبرة فيما يتعلق بتربية الأطفال من الآباء يؤدي إلى نشوء علاقة غير طبيعية وغير سوية بين الوالدين وطفلهما.
وما تبثه وسائل الإعلام من مشاهدات وصور متكررة حول العنف قد لعبت ولاتزال وبكل أسف دورا كبيرا في تأسيس ثقافة العنف في المجتمع ضد الطفل وهو قد يكون عنفا جسديا وهو حالة إكلينيكية تتمثل في إحداث إصابة عمدا في الأطفال عن طريق هجوم جسدي ناتج عن عدوان من الشخص المنوط به حماية الطفل ورعايته أو عنف جنسي وهو كل نشاط جنسي إجباري يقع على الطفل من بالغ مستخدما في ذلك القوة والسيطرة والاستغلال أو عنف معنوي وهو العنف الموجه نحو الطفل بهدف إيذائه إيذاء معنويا وقد يحدث على يد شخص أو مجموعة من الأشخاص الذين يمتلكون القوة والسيطرة لإيذاء الطفل مما يؤثر على وظائفه السلوكية والوجدانية والذهنية.
والعنف يمارس بالدرجة الأولى في المنزل أو المدارس أو أماكن العمل أو مراكز الرعاية الخاصة بالأطفال.
العنف ضد الأطفال يؤدي إلى ظهور كدمات وإصابات بأماكن مختلفة من جسم الطفل أو إحساسه الدائم بالذنب وشعوره بالاكتئاب وبأنه غير مرغوب فيه أو غير محبوب وهذا ما يدفع الطفل للبحث عن مشاعر الحب والقبول عند الآخرين مما يجعله عرضة للتحرشات أو تمرد الطفل على القوانين وعدم التزامه بها وتملك مشاعر غضب والرغبة في الانتقام والشعور بعدم الإحساس بالأمان وعدم الثقة في نفسه وبالآخرين كما قد تصدر عنه بعض التصرفات التي توحي بحذره وترقبه للخطر وبحثه عن مصادر الخطر ، إذ إن الطفل المتعرض للتحرش قد يمارس بعض السلوكيات الشاذة أو قد يقوم بكتابة بعض الكلمات أو استخدامه للرسم كوسيلة للتعبير عن الإساءة أو المسيء..
إن على وزارة الشؤون الاجتماعية والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وبرنامج الأمان الأسري وغيره من المؤسسات الفاعلة وهيئة حقوق الإنسان وإمارات المناطق وأقسام الشرط أدوارا مهمة للتوعية والتأهيل حماية للأسرة والمرأة والطفل الذي يمثل المستقبل لنا وللوطن، والطفل في المعاهدات الدولية واتفاقية الأمم المتحدة هو كل من لم يتجاوز الثامنة عشرة، وهذا يتطلب إعادة النظر في الكثير من الأمور لدى السلطة القضائية والتشريعية والأمنية.

ماذا حل بـ"قرار 166" يا معالي الوزير؟

المصدر: جريدة الوطن الاحد 4 جماد الثاني 1434 هـ- 14 ابريل 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=16306

علي الشريمي

الحملة النشطة التي تقوم بها وزارة العمل، بالتعاون مع بعض الجهات الرسمية للقضاء على العمالة السائبة، هي خطوة في الاتجاه الصحيح، ولا شك في أن توجيه الملك عبدالله الجهات المعنية بإيقاف الحملة، ومنحهم ثلاثة أشهر لتصحيح أوضاعهم هو استجابة كريمة، وإعطاء فرصة بحيث لا يبقى عذر لأي إجراء تتخذه الجهات المختصة للعمال المخالفين ومن يقف خلفهم.
في اعتقادي أن مسألة تصحيح الأوضاع ليست خاصة فقط وفقط بالعمالة السائبة، بل حتى بعض الأجهزة التنفيذية وعلى رأسها وزارة العمل، فليس من المعقول أن نرمي الكرة في ملعب العمالة السائبة، وكأنها هي السبب الرئيس في خراب السوق! هل تذكرون الحملة المماثلة الأولى التي كانت قبل 13 عاما؟ ماذا استفدنا من تلك الحملة؟ هل الحل السحري يكمن في الترحيل؟ ها هي المشكلة تعود لسابق عهدها من جديد، وإذا استمر تعاطينا بذات الطريقة فسوف تتكرر المشكلة

على طريقة "كأنك يابو زيد ماغزيت"، ولكن إذا أردنا العلاج، فيجب أن نضع أيدينا على الجرح بشكل مباشر بدلا من معالجة الأعراض التي لا تلبث أن تتكرر من حين لآخر.
الحل يكمن ببساطة في إلغاء نظام الكفالة، ولست متسامحا عندما لم أستبدلها بعبارة ضرورة إعادة النظر في نظام الكفالة. إذ إن نظام الكفالة القائم حاليا يعد لدى البعض كنزا لا يضاهيه أي كنز، يجلب عليهم مئات الملايين من الريالات، فهو يحقق المصلحة لكثير من المستفيدين من إبقاء النظام على ما هو عليه حاليا من التستر على العمالة السائبة، واستخدامهم للمتاجرة بالتأشيرات تحت غطاء مؤسسات وهمية، حتى إن تجارة "الفيز" أصبحت سمة من سمات المملكة تعرفها كل الدول التي تأتي منها العمالة. أما عدم تسامحي لعبارة "إلغاء نظام الكفالة" فهو ليس بجديد، فهناك قرار من مجلس الوزراء صدر قبل 13 عاما وهو قرار رقم 166 وتاريخ 12/ 4/ 1421، ينص على إلغاء مصطلح كفيل ومكفول، واستبدالهما بالعامل وصاحب العمل، إذ أكد القرار في مادته السادسة على الجهات المختصة التعامل بالحزم مع كل صاحب عمل يتسبب في تعليق أوضاع العمالة الوافدة المسجلة عليه النظامية أو المالية، أو يعمل على تأخير سداد أجورها أو مستحقاتها أو أخذ مبالغ مالية مقابل إنهاء إجراءاتها، إلا أنه يلاحظ عدم تطبيق هذه القرارات.
حقيقة أقولها بكل صراحة: لقد سئمنا من التصريحات المتكررة للمسؤولين منذ سنوات وحتى يومنا هذا بإلغاء نظام الكفيل، ولا نرى شيئا على أرض الواقع، فالسلبيات الناتجة عن نظام الكفالة هي ما نراه الآن على السطح من الكثافة الهائلة للعمالة الوافدة، خاصة غير النظامية التي قد تصل في بعض التقديرات إلى ٥ ملايين عامل. فضلا عن كون أسلوب الكفالة يناقض الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها المملكة، الأمر الذي يسيء إلى سمعة البلد، ولا يحقق إلا مصلحة لبعض المواطنين الذين استغلوه استغلالا سيئا. الحل تم طرحه للمقام السامي منذ سنوات من قبل مجلس الشورى والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، فى إنشاء هيئة حكومية مختصة بشؤون الوافدين، يتم فيها إعداد الخطط والبرامج الخاصة بالعمالة الوافدة وبسوق العمل، وتحدد فيها الأجور تسمى "هيئة شؤون العمالة الوافدة"، تحل محل أرباب الأعمال فيما يتعلق بأحكام الكفالة لتقتصر علاقة العامل ورب العمل على علاقة العمل التي ينظمها نظام العمل، أما فيما يتعلق بترخيص الإقامة وما يستتبعه من آليات، فتختص بها الهيئة الجديدة لتحل بدورها محل صاحب العمل وتكون هي الكفيل المنشود وما يستتبعه من تفعيل لمضمون قرار مجلس الوزراء رقم 166 والمعطل على مدى ثلاثة عشر عاما.

أزمة هل تنتهي؟

المصدر: جريدة الرياض الاحد 4 جماد الثاني 1434 هـ- 14 ابريل 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/04/14/article825854.html

عابد خزندار

وهي أزمة المياه في جدة، وأذكر أنّ الأزمة اشتدت قبل ثلاث سنوات، وكتبت عنها، واتصل بي وزير المياه والكهرباء تليفونيا، وقال لي انه عندما ينتهي العمل في محطة الشعيبة الجديدة، لن تكون هناك أيّ أزمة مياه في جدة، ومضت الأيام، وانتهى العمل في هذه المحطة، ولكن الأزمة ما زالت على أشدّها، وتحدثت المجامع وامتلأت أعمدة الصحف عن الحشود في الأشياب مواطنين ومواطنات وعمالة وافدة جاءت تبحث عن وايتات لكفلائهم تحت وهج الشمس والمعاناة من شدّة الحرارة والانتظار الذي قد يمتد إلى ساعات، الأمر الذي دفع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة إلى المطالبة بايجاد حل جذري لأزمة المياه في جدة، وايجاد آلية موحدة تضمن المساواة بين المواطنين والمقيمين في الحصول على الوايتات أو بالتعبير العامي على سكس، وفي هذا الصدد أوضح المشرف العام على فرع الجمعية بمنطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف أنّ وفدا من الجمعية رصد خلال زيارته لمحطة الأشياب بجدة زحاما كبيرا من الراغبين في الحصول على صهاريج مياه، وشدّد الشريف على ضرورة توفير أماكن مناسبة للانتظار، وأكدّ أنه تمّ ملاحظة أنّ أعداد الوايتات التي تصرف للمواطنين السعوديين تزيد على ما يصرف للمقيمين رغم أنّ المسار الذي يقف فيه المقيمون طويل جدا ويستغرق ساعات عدة، والمهم لاحظوا أنّ الحل الجذري الذي اقترحته جمعية حقوق الإنسان

يتعلق بالوايتات وليس بإنشاء محطة جديدة، أي أننا سنقضي باقي حياتنا في الأشياب بحثا عن وايت أو سكس رغم تكاليفه التي تجعل الماء أغلى من البنزين.

العمالة .. أسئلة حائرة

المصدر: جريدة عكاظ السبت 3 جماد الثاني 1434 هـ- 13 ابريل 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130413/Con20130413589973.htm

عبدالله ابو السمح

أسئلة كثيرة تدور على الألسنة وفي كل المجالس عن المهلة الممنوحة من المقام السامي لتصحيح أوضاع العمالة، هل في خلال ثلاثة أشهر يمكن إجراء التعديلات أو التصحيح المطلوب؟، هل أجهزة الجوازات مستعدة لتلبية طلبات بالملايين لإجراء المطلوب؟، هل يمكن إبعاد وتسفير ملايين آخرين بدون إقامات من المتخلفين؟، وما هو الموقف من نظام نطاقات الذي يقفل الأبواب في وجه نقل الكفالات إلى كفلاء آخرين لتصحيحها؛ لأن الذي هو في النطاق الأخضر سيتحول إلى الأحمر بمجرد نقل كفالات إليه للتصحيح؟.. أسئلة كثيرة وصعبة تدور ولا تجد جوابا شافيا، حتى تصريحات مسؤولي وزارة العمل متعارضة وتزيد في الحيرة، لقد أيدت حملة وزارة العمل لتصحيح وضع الإقامات؛ لأنها كانت ضرورية لتحريك الراكد ولإشعار الجميع بحجم المشكلة وخطورتها، والحقيقة أنها أحدثت «ربكة» هزت الجميع وعطلت أعمالا وأظهرت خطورة الوضع، لقد ظهر واضحا أشد الوضوح أن الحملة لن تنجح، وأنها سوف تسبب ـ بكل تأكيد ـ أضرارا لاقتصاد البلد وللخدمات فادحة الله يعلم آثارها ونتائجها وقوة تدميرها على التنمية؛ لذلك جاءت المهلة السامية كإنقاذ وأخذ وقت للتفكير في حلول معقولة وممكن تنفيذها بدون أضرار جانبية خطيرة، على وزارة العمل وبمساعدة الآخرين بحث حلول فعالة وطرق تنفيذها.

إن أول ما يجب أن يتوجه له بالعلاج العمالة (السائبة) أو بدون إقامات، وهم بالملايين ويقومون بأعمال ومهن غير منضبطة وغير مدربة، ويمكن حصرهم وإبعادهم، المفروض أن أي (أجنبي) في المملكة بدون إقامة يجب إبعاده فورا، وهو ما تجيزه القوانين في كل الدنيا، فإذا تم التخلص من هؤلاء وتخفف البلد من وجود الذين بدون إقامات وأعدادهم بالملايين تفرغنا للمخالفين الآخرين.. مخالفو نظام الإقامة رغم أن لديهم إقامات هم عدة فئات: (1) التابعون لتجار الإقامات، أي الذين اشتروا إقامات من تجار الإقامات، وهم بالملايين ولا يعرفون كفلاءهم إلا عند التجديد فيدفعون المعلوم وتكاليف التجديد، هؤلاء يمكن حصرهم عن طريق الجوازات، ولا يتم تجديد إقامتهم إلا بانتقالهم إلى كفلاء حقيقيين كالشركات أو الإبعاد. (2) فئة مخالفة لأن مهنهم تخالف المذكور في الإقامة، فقد يكون مهندسا على مهنة عامل... إلخ، وهذه المخالفة تتم بالتصحيح أو نقل الكفالة إلى عمل آخر أو الإبعاد إذا لم يجد عملا مناسبا.

لن نستطيع حل المشكلة إلا بوضعها في فئات أو مهن، كما لن نستطيع حل مشكلة السعودة والبطالة إلا بإلغاء تجارة التأشيرات وإبعاد المتخلفين، وكذلك تجزئة المشكلة ووفق جدول زمني وخطة وطنية وجدية في التنفيذ وميزانية كافية.

لا صوت يعلو فوق صوت الوايت

المصدر: جريدة عكاظ السبت 3 جماد الثاني 1434 هـ 13 ابريل 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130413/Con20130413589961.htm

حمود أبو طالب

*(تحتل المملكة المرتبة الثالثة عالمياً في مستوى استهلاك الفرد للمياه -بعد الولايات المتحدة الأمريكية وكندا-، وهو ما يظهر أن الاستهلاك عال؛ قياساً بندرة المياه، ووقوع المملكة ضمن النطاق الجاف، إلى جانب الاعتماد على محطات التحلية كمصدر رئيس لتوفير المياه «تعد المملكة أكبر منتج للمياه المحلاة عبر ثلاثين محطة حكومية، نصفها انتهى عمره الافتراضي»).

*(وعلى الرغم من الجهود المبذولة، إلا أن أسباب انقطاع المياه، وتحديداً في فصل الصيف راجع إلى غياب الإدارة المتكاملة للمياه، وإهمال الوزارة لمصادر أخرى، مثل مياه الأمطار التي لم تستغل عبر خزانات في أماكن تجمعها، إضافة إلى المياه المعالجة ثلاثياً، وغياب التخطيط للمواسم المقبلة، وافتقاد المدن للخزن الاستراتيجي، وغياب الصيانة المبكرة لمحطات التحلية).

بعد أن كتبت «أزمة المياه في السعودية» في موقع محرك البحث قوقل تدفقت العناوين والتقارير والأخبار بغزارة تناقض تماما تثاقل قطرة الماء في الصنابير الشاحبة هذه الأيام، وقد اكتفيت بواحد منها في الصفحة الأولى للبحث، هو مضمون ندوة نشرتها صحيفة الرياض يوم الثلاثاء الأول من رجب 1433هـ، أي قبل عام إلا قليلا، عن أزمة المياه في المملكة، واخترت المقطعين السابقين من مقدمة الندوة لأني اعتقدت أن المعلومات المذكورة فيهما تمثل جانبا مهما من أساس المشكلة التي نعيشها باستمرار، وتشتد ضراوتها في فصل الصيف بشكل متكرر. في المقطع الأول ثلاث معلومات مهمة: ندرة المياه، واستهلاك عال، في وجود ثلاثين محطة تحلية «نصفها انتهى عمره الافتراضي». وأما المقطع الثاني فهو تشخيص لاستمرار المشكلة وتفاقمها في ظل غياب الحلول الاستراتيجية طويلة المدى و«غياب الإدارة المتكاملة للمياه»، فكيف لا تستمر الأزمة؟ وكيف نعجب مما نراه هذه الأيام من بحث متعب عن صهريج ماء وانتظار طويل للحصول عليه؟

الوعود تتكرر كل عام بأن الصيف الراهن سيكون نهاية الأزمة، والحقيقة أننا لا ندري على أي أساس يتم تقديم هذه الوعود المجانية ببساطة شديدة كهذه عندما لا يرى الناس عملا حقيقيا يعالج المشكلة من جذرها. المنظر الذي يشاهده الجميع الآن في محطة الأشياب بمدينة جدة لا يحتاج إلى زيارة جمعية حقوق الإنسان لتأكيد الخلل الكبير في طريقة حصول الناس على الماء والمشقة التي يواجهونها في سبيل ذلك حين ينتظر الشخص ساعات طوال للفوز بصهريج، تتعطل خلالها أعماله والتزاماته، لأنه لا بد أن يكون حاضرا بنفسه. كما أن الأمر لم يعد يحتمل الوعود وإعادة تدوير الحلول السطحية المؤقتة. إنها أزمة فعلية كبيرة وخطيرة تحتاج تدخلا حاسما وعمليا من الدولة، وإلا فإنها ستصبح كارثة وطنية حقيقية.

500 مرشد طلابي يشاركون في ندوة تربية بلا عنف" بجدة

المصدر: جريدة الرياض الخميس 1 جماد الثاني 1434 هـ 11 ابريل 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/04/11/article825128.html

جدة - ياسر جاروشة، وأس
بدأت بإدارة الثقافة والتعليم بجدة يوم أمس فعاليات ندوة "تربية بلا عنف" بمشاركة أكثر من 500 مرشد طلابي، وذلك بالقاعة الصغرى بمقر ادارة التعليم. وأوضح مدير التوجيه والإرشاد بتعليم جدة أن العنف يشكل أحد الظواهر السلبية التي تتكرر داخل المجتمع الأمر الذي يحتم على التربويين ضرورة اكتشاف هذه الحالات، مشيراً إلى أن محاربة هذه الظاهرة والتعاون على القضاء عليها لا يتم إلا بالتعاون والتنسيق بين إدارة التربية والتعليم، وهيئة حقوق الإنسان، والجهات الأمنية، ومشاركة أفراد المجتمع. وأبان المشرف العام على فرع جمعية حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف أن الندوة تهدف إلى فتح الشراكات بين الأجهزة المعنية بالعنف ضد الأطفال سواء كانت جمعية الوطنية أو إدارة التوجيه والإرشاد أو شرطة منطقة مكة المكرمة، لأجل شرح آليات التعاون والتبليغ ضد العنف الممارس على الأطفال.

"الخالدي": محامي المتهم اللبناني لم يردّ على مذكِّرتنا الختامية

محامي أسرة "فتاة الخبر": المتهم السعودي سلَّم نفسه وسيحاكَم بالرشوة

المصدر: جريدة سبق الاحد 4 جماد الثاني 1434 هـ 14 ابريل 2013م
http://sabq.org/mV0fde

سبق- الدمام:
كشف محامي أسرة "فتاة الخبر" المستشار القانوني حمود بن فرحان الخالدي، أن المتهم السعودي أكد -في جلسة اليوم السبت لنظر القضية- طلب جهات أمنية منه تسليم نفسه طواعيةً؛ وذلك لحجزه تمهيداً للتحقيق معه، وإحالته للمحكمة المختصَّة، في قضايا رشوة وتزوير، وهي التهم التي تخرج عن اختصاص المحكمة الجزئية النوعي، وتدخل في اختصاص المحكمة الإدارية (الدائرة الجزائية).
وأضاف "الخالدي": تم ذلك بعد طلبنا فرز تلك الدعاوى في بداية ترافعنا في هذه القضية، وهو ما استجابت له تلك الجهات مشكورة".
يأتي ذلك في سياق مواصلة المحكمة الجزئية بمدينة الخبر اليوم السبت النظر في القضية، حيث حضر المتهم اللبناني ومحاميه والمتهم السعودي، ووالد الفتاة وأخوها ومحامي الأسرة.
وقال "الخالدي" إن محامي المتهم اللبناني لم يقدِّم أي ردٍّ على مذكرتنا الختامية في جلسة اليوم، وقد كانت أجوبته السابقة تدور حول الدفاع المستميت لإبراء ساحة موكله من التهم التي باتت مؤكدة؛ وفق ما أوضحناه بالدليل المادي الملموس في

جميع الجلسات السابقة، وهذا إن دلَّ فإنما يدلُّ على التخبُّط الواضح في دفوعه غير المقنعة، ومحاولة إلغاء أو تشتيت المسؤلية على أشخاص وجهات غير معروفة".
وذكر "الخالدي" أنه اكتفى بما قدَّمه من مذكرات في الجلسات السابقة، وبقي تقديم المدَّعى عليهما لدفوعهم الأخيرة؛ حسب ما وجَّه بذلك ناظر الدعوى.
كما ثمَّن "الخالدي" الدور الملموس لهيئة حقوق الإنسان، ممثلة بالأستاذ إبراهيم العسيري، في مناقشة ناظر الدعوى حول الطلبات الأخيرة من كلا طرفي النزاع.

السفير العراقي: لا أعلم عنه ولا تأخير في تنفيذ اتفاقية تبادل السجناء

"القحطاني" يواصل إضرابه عن الطعام لليوم العاشر في معتقله بالعراق

المصدر: جريدة سبق الاحد 4 جماد الثاني 1434 هـ- 14 ابريل 2013م
http://sabq.org/MX0fde

سبق- الدمام:
عملت "سبق" أن المعتقل السعودي بالعراق عبدالله عزام القحطاني واصل إضرابه عن الطعام لليوم العاشر على التوالي احتجاجاً على سوء المعاملة التي يتلقاها من سجَّانيه ومطالباً بإعادة محاكمته بحضور مندوبين من هيئة حقوق الإنسان، والسفارة السعودية بالأردن.
وقال السفير العراقي بالمملكة غانم الجميلي لـ"سبق" إنه ليس لديه أي معلومات عن "القحطاني"، أو عن ملف قضيته.
ونفى السفير العراقي وجود تأخير في تنفيذ اتفاقية تبادل السجناء بين البلدين أو جدول زمني للتنفيذ، وقال: "لم تحدد مدة زمنية معينة في تنفيذ اتفاقية تبادل السجناء بين البلدين، وهناك وفد سعودي سيزور العراق قريباً لبحث ملف السجناء".
وكان وفد عراقي رفيع المستوى زار الرياض في مارس الماضي، وأمضى ثلاثة أيام عقد خلالها عدة جلسات عمل مع المختصين من وزارة الداخلية السعودية واتفق الطرفان على آلية لتنفيذ نقل المحكومين بأحكام سالبة الحرية وفقاً لاتفاقية الرياض عام 1983م.
كما اتفقوا على جدول زمني لتنفيذ ما تم الاتفاق عليه، وستكون على ثلاث مراحل.
وتشمل المرحلة الأولى السجناء المحكومين بأحكام مكتسبة للدرجة القطعية "تم تمييز أحكامهم والتصديق عليها".
وتشمل المرحلة الثانية السجناء المحكومين بأحكام لم تكتسب الدرجة القطعية "لم يتم تمييز الحكم".
أما الثالثة فسيستفيد منها السجناء الموقوفون، الذين لم تصدر بحقهم أحكام قضائية بعد.

الاتفاق على تسمية ضابطي اتصال بين الجهتين

الشؤون الاجتماعية تناقش مع حقوق الإنسان آلية حماية المعنفين

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 5 جماد الثاني 1434 هـ 15 ابريل 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/04/15/article826215.html

أبها - سارة آل مشافي

التقى مدير عام الشؤون الاجتماعية بمنطقة عسير الأستاذ سعيد الشهراني مع عضو مجلس هيئة حقوق الإنسان الدكتور هادي اليامي المشرف العام على فرع الهيئة بمنطقة عسير مع عدد من القيادات النسائية وعدد من المهتمين، وذلك في سبيل سرعة التجاوب مع حالات العنف الأسري. وقد تمت مناقشة آليات التعامل مع الحالات التي تستقبلها وحدة الحماية والضيافة وكيفية التعامل معها، كما تمت مناقشة عدد من الشكاوى التي تلقتها الهيئة كان أبرزها تأخر وحدة الحماية في مباشرة القضايا مع الجهات ذات العلاقة، وتسمية ضابطي اتصال بين الهيئة والشؤون الاجتماعية. وأكد مدير عام فرع الشؤون الاجتماعية خلال اللقاء على دعم الهيئة في سبيل تعزيز وحماية حقوق الإنسان، والتركيز على أهمية تفعيل دور لجنة الحماية على أن تكون بشكل مستمر، والعمل على إيجاد آلية فاعلة لحماية المعنفين في قضايا العنف الأسري وتفعيل العمل المشترك بين الهيئة والشؤون الاجتماعية، وتوفير الحد الأدنى للجوانب الإنسانية لوحدة الحماية والضيافة. بدورها، شددت الهيئة على التعاون من خلال إقامة دورات وبرامج وورش عمل عبر برنامج نشر ثقافة حقوق الإنسان مع الجهات ذات العلاقة وآلية الحماية للمعنفات، كما سمي ضابطي اتصال من الشؤون الاجتماعية وهما الأستاذ سعيد أحمد عسيري والباحث القانوني بندر علي العلياني من هيئة حقوق الإنسان.

أمير حائل يرعى افتتاح فرع هيئة حقوق الإنسان اليوم

المصدر: جريدة الشرق الاثنين 5 جماد الثاني 1434 هـ 15 ابريل 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/04/15/804974

حائل – مشاري الضويلي

يرعى أمير حائل الأمير سعود بن عبدالمحسن بن عبدالعزيز اليوم افتتاح فرع هيئة حقوق الإنسان بالمنطقة، بحضور رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان ومرافقيه من أعضاء مجلس الهيئة وبعض الفروع بالمملكة.

وتهدف هيئة حقوق الإنسان إلى توسيع نطاقها بفتح فروع لها في كافة مناطق المملكة لتؤدي رسالتها لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها وفقاً للشريعة الإسلامية ومعايير حقوق الإنسان الدولية في جميع المجالات.

وصرح رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر العيبان أن الهيئة تعمل على تأصيل مفهوم ثقافة حقوق الإنسان داخل المجتمع في كافة مجالاته وتعزيز مبادئ العدل والمساواة وتعميقها بين جميع أفراد المجتمع وكفالة جميع الحقوق والحريات المشروعة لأنها هي الركائز للازدهار الاقتصادي والاجتماعي والاستقرار السياسي في بناء المجتمع وأهمية تعزيزها.

وقال رئيس الهيئة « لقد أولت المملكة جُلَّ عنايتها لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة للوطن والمواطن في ظل توجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز بأهمية تعزيز كرامة الإنسان وحفظ حقوقه والحرص على النزاهة ومكافحة الفساد وتعزيز مبدأ الشفافية وحماية حقوق الإنسان باعتباره محور وهدف خطط الدولة التنموية والوقوف ضد الظلم والتعسف والعنف وعدم التسامح وفقاً لمعايير حقوق الإنسان الدولية في جميع المجالات ونشر الوعي بها والإسهام في ضمان تطبيق ذلك في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية ».

وسيكون لرئيس هيئة حقوق الإنسان ومرافقيه زيارات على الجهات ذات العلاقة بمسائل حقوق الإنسان.

تنظم جامعة حائل غداً الثلاثاء في مسرح كلية المجتمع بالمدينة الجامعية لقاءً تعريفياً مفتوحاً عن هيئة حقوق الإنسان مع رئيس الهيئة لحقوق الإنسان الدكتور بندر العيبان بحضور طلاب الجامعة ومنسوبيها، للتعريف والتوعية بدور الهيئة ومهامها واختصاصاتها فضلا عن إلقاء الضوء على عدد من الجوانب التي تصب في الثقافة الحقوقية وقضايا حقوق الإنسان.

وتأتي هذه الخطوة من هيئة حقوق الإنسان من أجل ترسيخ التواصل مع كافة شرائح المجتمع والانفتاح عليه من أجل خدمته عن طريق تثقيفه وتوعيته وحماية حقوقه.

الوئام

رئيس هيئة حقوق الإنسان يتفقد جناح الرئاسة بـالجنادرية

المصدر: جريدة الوئام الاثنين 5 جماد الثاني 1434 هـ- 15 ابريل 2013م

رابط الخبر

الجنادرية – الوئام – حسين العبادي :

أشاد الدكتور بندر بن محمد العيبان، رئيس هيئة حقوق الإنسان بجناح الرئاسة العامة لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي، المقام بالمهرجان الوطني للتراث والثقافة (الجنادرية)، وذلك أثناء تفقده جناح الرئاسة وحيث كان في استقباله الأستاذ نايف بن عواض الحارثي، ومنسوبي الرئاسة المشاركين بالجناح، حيث تجول العيبان والوفد المرافق له في أقسام الجناح واستمع إلى شرح مفصل عن المعروضات التي يحتويها الجناح.

وسجل العيبان كلمة في سجل الزيارات أشاد فيها بما يحتويه جناح الرئاسة من معروضات تبين بجلاء عظيم الجهد المبذول في توسعة الحرمين فيما تسلم في ختام الزيارة هدية تذكارية.

الشرق

أمير حائل يوجّه مسؤولي المنطقة بعقد ورش حقوقية

المصدر: جريدة الشرق الثلاثاء 6 جماد الثاني 1434 هـ- 16 ابريل 2013م

http://www.alsharq.net.sa/2013/04/16/806027

حائل – خالد الحامد

افتتح أمير منطقة حائل الأمير سعود بن عبدالمحسن بن عبدالعزيز، بحضور نائبه الأمير عبدالعزيز بن سعد بن عبدالعزيز، ورئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان، أمس، فرع هيئة حقوق الإنسان في المنطقة.

وقد تجوّل داخل أقسام المبنى، كما زار جانبا من مكاتب القسم النسائي، الذي سيشغل بكوادر نسائية، واطلع على صالة الاجتماعات، وشاهد جانبا من فيلم وثائقي عن أبرز مراحل التأسيس لهذا الفرع.إلى ذلك، ترأس أمير منطقة حائل، بحضور نائبه، ورئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر العيبان، ووكيل إمارة منطقة حائل الدكتور سعد بن حمود البقمي، الاجتماع التنسيقي بين الإدارات ذات العلاقة في المنطقة ومسؤولي هيئة حقوق الإنسان، ورأى الأمير عبدالعزيز بن سعد بن عبدالعزيز، ضرورة عقد ورش عمل بين المسؤولين في هيئة حقوق الإنسان والمسؤولين في الإدارات الحكومية بالمنطقة من أجل التعريف الشامل بأعمال وخدمات الهيئة، والتوعية بالحقوق والواجبات الخاصة بكل مواطن، وأيّد أمير المنطقة ورئيس هيئة حقوق الإنسان الاقتراح، واتّفقا على تفعيل ذلك، ووجّه الأمير سعود بن عبدالمحسن، نائبه الأمير عبدالعزيز بن سعد بترؤس الاجتماعات والورش ومتابعة نجاحها.

وأكد أمير حائل أن الفرع سيساهم في خدمة كافة المواطنين، كما أن إمارة المنطقة والهيئة العليا لتطوير المنطقة ومختلف الإدارات الحكومية وأهالي المنطقة سيكونون عونا في سبيل نجاح مهام ورسالة فرع الهيئة في المنطقة.وأوضح رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر العيبان لـ «الشرق» أن هيئة حقوق الإنسان في المملكة تسعى إلى أن تكون من أفضل الهيئات على مستوى العالم، وهذا لن يأتي الا بتضافر الجهود من الجميع على كافة الأصعدة، مشيدا بالدور الكبير الذي يلعبه الإعلام مع هيئة حقوق الإنسان في المملكة.الى ذلك سلم أمير حائل رئيس المجلس التنسيقي للجمعيات الخيرية بالمنطقة الأمير سعود بن عبدالمحسن، جائزة حائل السابعة للأعمال الخيرية للأمير سلطان بن محمد بن سعود الكبير مساء أمس الأول، في حفل أقيم بقاعة فنيسيا في مدينة حائل بحضور نائب أمير المنطقة الأمير عبدالعزيز بن سعد.وقال أمير حائل إن المجال الخيري من أكبر اهتمامات الأمير سلطان بن محمد بن سعود الكبير، كما أن له أياد بيضاء على ملاك الإبل خاصة، علاوة على أعماله الخيرية في مجالات كثيرة .

وبين أن الأمير سلطان رجل خير ويسعى في مجال الخير بين الناس كافة في أشياء معروفة وأخرى غير معروفة، مؤكداً أن احتفال اليوم هو احتفال المملكة وليس احتفال حائل وأن كل إنسان خير هو رمز ومصدر فخر لكل سعودي .من جهته عبر الأمير سلطان بن محمد بن سعود الكبير عن شكره لأمير المنطقة ونائبه لرعايتهما للجائزة وللقائمين على الجائزة على جهودهم، وقال» أشعر في هذه الليلة إنني حصلت على أكثر مما عملت خلال السنوات الماضية.وأن تكريم أمير المنطقة ونائبه والقائمين على الجائزة يفوق ما قدمت للمنطقة».

والدته تقدمت بشكوى لم تنظر إلى الآن

معلمة تعتدي بالضرب على طفل الـ3 أعوام

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 6 جماد الثاني 1434 هـ 16 ابريل 2013م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130416/Con20130416591015.htm

عادل عبدالرحمن (جدة)

تقدمت ولية أمر طفل (3 أعوام) بشكوى إلى إدارة التربية والتعليم في جدة تتهم فيها معلمة بضرب صغيرها، وقالت أم الطفل طلال الجفري إن ابنها يدرس في روضة تابعة لمدرسة عالمية (تحتفظ الصحيفة باسمها) وكثيرا ما يشكو من ضرب معلمته له، وبمواجهتها أنكرت في بداية الأمر ولكنها عادت وأقرت بفعلتها ووعدت بعدم تكرارها مرة أخرى.

وأضافت «ذهبت الى المدرسة بعدها بفترة وفوجئت عند دخولي إلى الفصل، بالمعلمة وهي تصرخ في وجه الطفل بشدة ثم أخذت قلم الرصاص منه ورمته على الأرض، عندها أصطحبت طفلي وغادرت المدرسة». وتتابع «في اليوم الثاني واجهت مديرة المدرسة وبينت لها تعرض طفلي لعنف جسدي ونفسي إضافة إلى إعتراف المعلمة بحادثة الضرب، غير أن المديرة أنكرت الأمر وردت بأن كلامي غير صحيح، فقلت لها انك بهذه الطريقة تتسترين على المعلمة وتخفين الحقيقة فردت بعصبية: أنت وابنك لا تعنياني إطلاقا ويمكنك اصطحابه خارج المدرسة».

وتابعت والدة الطفل بأنها ذهبت إلى إدارة التعليم لتقديم شكوى بالأمر غير أن إحدى المشرفات قالت إنه يكفي أن تكون الشكوى شفهية ووعدتني بحل المشكلة خلال أسبوع وهو ما لم يحدث حتى الآن رغم انتظاري عشرة أيام. ولفتت أم طلال إلى أنها قدمت شكوى خطية والتقت مع مديرة التعليم الأهلي والأجنبي «التي طلبت مني ترك بياناتي وبعد النظر في الموضوع سيتم الاتصال بي ومضى 3 أسابيع على حديثها ولم يحدث شيء حتى الآن»، وطالبت بإنصافها والتحقيق مع المعلمة وكذلك المسؤولة.

من جهته، أكد المتحدث الإعلامي في إدارة التعليم بجدة عبدالمجيد الغامدي التعامل مع الشكاوى ومن ثم إحالتها إلى التحقيق واستدعاء كافة الأطراف قبل اتخاذ القرار، لافتا إلى أنه سيتابع الموضوع والاجراءات المتعلقة به.

من جهة ثانية، أكد مسؤول الإعلام والعلاقات العامة في هيئة حقوق الإنسان محمد المعدي، وجود أنظمة تمنع الضرب في المدارس سواء الحكومية أو غيرها، وقال «أي ممارسة لمثل هذا السلوك تعد مخالفة للأنظمة والقوانين»، مشيرا إلى أن على المتضررة اللجوء للوزارة أو إدارة التعليم، وفي حالة عدم إنصافها فإن الهيئة ستستقبل الشكوى وتعمل على إنصاف المدعي.

الحكم النهائي في قضية فتاة الخبر في الجلسة ما بعد المقبلة

المصدر: جريدة الشرق الاربعاء 7 جماد الثاني 1434 هـ- 17 ابريل 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/04/17/807234

الدمام – ماجد الوايلي

رجح مصدر مطلع لـ «الشرق» أن الجلسة ما بعد المقبلة ربما تكون النهائية في إصدار حكم القاضي من المحكمة الجزائية في الخبر في قضية «فتاة الخبر».

وأضاف المصدر أن المتهم السعودي في القضية التي عرفت بقضية «فتاة الخبر» ذكر للقاضي أنه مطلوب من قبل جهة أمنية ويخشى عدم إمكانية حضوره للجلسة المقبلة، مشيرا إلى احتمالية توقيفه، وجاء رد القاضي أنه «في حال تم إيقافك فسيتم طلب حضورك للجلسة رسمياً بخطاب موجه من المحكمة إلى الجهة الأمنية».

وأشار المصدر إلى أن الجهة الأمنية سبق لها أن قامت بالتحقيقات الأولية مع المتهم السعودي في قضية التزوير وتهريب الفتاة كقضية تخصهم.

وأضاف المصدر أن القاضي طلب من المتهمَين إحضار رد مختصر جداً في الجلسة المقبلة، التي حددت بعد ثلاثة أسابيع، فيما حضر الجلسة كل من شقيق الفتاة ووالدها ومحامي العائلة حمود الخالدي، إلى جانب المتهمَين اللبناني والسعودي، ومحامي المتهم اللبناني، وعضو هيئة حقوق الإنسان إبراهيم العسيري.

الدمام بعد الهزّة:شقوق جدران في سكن أطباء الملك فهد التخصصي

المصدر: جريدة الشرق الاربعاء 7 جماد الثاني 1434 هـ- 17 ابريل 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/04/17/807108

الجبيل، جدة، سنابس، عواصم – ، محمد خياط، محمد النغيص، سحر أبو شاهين، ماجد الوايلي، طارق الغامدي، رحمة مهدي، حمد آل مطير، محمد الزهراني، علي العبندي،،واس، وكالات

تسببت الهزة الأرضية التي وقعت أمس وتأثرت بها مدن المنطقة الشرقية في ظهور بعض التشققات على الأسقف والجدران لعدد من المباني في حي العدامة بالدمام، وقام رجال الدفاع المدني بإخلاء أحد المباني تحسباً لأي طارئ، وتم استدعاء لجنة من البلدية للكشف على المبنى.

وقال الدكتور أسامة محفوظ، أحد سكان المبنى، إنه تفاجأ عند عودته من العمل بظهور بعض التشققات في الجدران، وقام باستدعاء الدفاع المدني للكشف على المبنى.

يذكر أن المباني التي تأثرت بالهزة تعود إلى سكن أطباء مستشفى الملك فهد التخصصي في الدمام. وتواصلت «الشرق» تواصلت المتحدث الرسمي للدفاع المدني العقيد علي القحطاني، للتعليق على الحادثة، لكن لم يصلها رد منه حتى مثول الصحيفة للطباعة.

في سياق متصل، أعلن المتحدث باسم مستشفى الملك فهد التخصصي، محمد المقيبل، أن المستشفى في انتظار التقرير الهندسي النهائي، وتقرير الدفاع المدني عن سلامة مبنى المستشفى وضرورة إخلائه من عدمه.

وقال المقيبل، إن التقرير سيصدر صباح اليوم الأربعاء، موضحاً أن المبنى يضم 25 شقة، ويبلغ عدد القاطنين فيه 100 تقريبا. وتابع «في حال خَلُص التقرير إلى ضرورة إخلاء المبنى، فسيتم توزيع العائلات على مساكن للطوارئ، بعضها شاغر الآن داخل المستشفى كما أننا سنوفر مساكن بالإيجار».

وفي الدمام أيضاً، غادر جميع العاملين في برج النخيل الواقع في حي الشاطئ، الذي يضم هيئتين حكوميتين هما حقوق الإنسان والغذاء والدواء، مواقع عملهم بمجرد الإحساس بالهزة.

وأوضح عضو هيئة حقوق الإنسان في المنطقة الشرقية، إبراهيم العسيري، لـ «الشرق» أن العاملين في الهيئة شعروا بالهزة في الساعة الثانية من ظهر أمس، وبيَّن أن كل العاملين في المبنى من رجالٍ ونساء أخلوا مكاتبهم. وأفاد العسيري أن الجميع استخدم مخارج الطوارئ للخروج من المبنى كإجراء احترازي، «حيث إن الهزة كانت قوية جداً ومخيفة»، حسب قوله.

اليامي: فرع لـ حقوق الإنسان في بيشة.. قريبا

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء 7 جماد الثاني 1434 هـ 17 ابريل 2013م
رابط الخبر

عبدالرحمن القرني ـ عسير
أكد المشرف العام على فرع هيئة حقوق الانسان بمنطقة عسير الدكتور هادي اليامي أن محافظة بيشة من أهم المحافظات التي تستحق أن تكون ضمن خطط الهيئة لافتتاح فرع لهيئة حقوق الإنسان بها وتعهد بان يكون ذلك قريبا لخدمة اهالى المحافظة حقوقيا.
وشدد خلال لقاء وفد من الهيئة برؤساء المؤسسات الحكومية بمحافظة بيشة على ان دور الهيئة رقابي وانه يتابع باهتمام كل القضايا الإنسانية في المملكة وأوضح انه ناقش مع جميع رؤساء الحكومية أبرز الملاحظات الحقوقية التي يجب على كل المؤسسات مراعاتها في مجالهم الإداري. وذكر ان الوفد زار سجون محافظة بيشة والتقى السجناء في كل العنابر بسجون بيشة ورصدت الهيئة جميع المعلومات والنقاط الرئيسة التي تهم السجين وحقوقه التي كفلها له النظام، كما قام الوفد بزيارة إلى المحكمة الكبرى في بيشة كما افتتح المشرف على فرع هيئة حقوق الإنسان بعسير معرض الهيئة الذي تضمن كل الكتب والمنشورات والمطبوعات الخاصة بالحقوق الإنسانية والتي راعت كل الأطراف الرجال والنساء والأطفال. فيما تم الاتفاق مع فرع جامعة الملك خالد وكلية التربية على إقامة دورات تثقيفية في حقوق الإنسان ضمن برنامج نشر ثقافة حقوق الإنسان.
وفي نهاية البرنامج أكد اليامي أهمية سرعة تطبيق الانظمة والتعليمات للحد من الممارسات الخاطئة.

بعد انفصاله عن والدتهما

تحرير فتاتين احتجزهما والدهما داخل المنزل شهرين

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 7 جماد الثاني 1434 هـ 17 ابريل 2013م
http://sabq.org/qq1fde

عبدالله الراجحي- سبق- جدة:
تمكنت لجنة من هيئة حقوق الإنسان بقيادة مساعد المشرف العام لفرع الهيئة بمنطقة مكة المكرمة، وعضوية مديرة المكتب النسوي بالهيئة جواهر بنت عبدالعزيز النهاري، والعضو عواض السلمي بمساندة دوريات أمنية من شرطة المنتزهات، وعمدة حي المنتزهات بجدة مساء اليوم، من تحرير فتاتين (25 عاماً، و 26 عاماً) احتجزهما والدهما داخل المنزل.
كان رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر العيبان قد وجه مساعد المشرف بمنطقة مكة بسرعة التحرك، بعد التنسيق مع الجهات الأمنية لتحرير الفتاتين وتسليمهما لدار الحماية.
وعلمت "سبق" من مصادرها أن والد الفتاتين انفصل عن والدتهما منذ شهرين، وبقيت الفتاتين في الدور العلوي خوفاً من أبيهما.

دشن فرعها في المنطقة..

أمير حائل: دور هيئة حقوق الإنسان متابعة القضايا الإنسانية وإنصاف المظلومين

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 7 جماد الثاني 1434 هـ 17 ابريل 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/04/17/article827008.html

حائل - خالد العميم عدسة - خالد القبلان

دشن صاحب السمو الملكي الأمير سعود بن عبد المحسن بن عبدالعزيز أمير منطقة حائل امس الاول مقر مبنى هيئة حقوق الإنسان فرع منطقة حائل بحضور صاحب السمو الملكي الامير عبدالعزيز بن سعد نائب امير منطقة حائل ورئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان وعضو مجلس الهيئة والمشرف على فرع هيئة حقوق الإنسان بالمنطقة الدكتور محمد عبد الكريم السيف.

وفور وصول سموه مبنى الهيئة قام بقص الشريط إيذانا بافتتاحه، ثم تجول في أقسام المبنى وما يحتويه من الاقسام مستمعا إلى شرح مفصل عن آلية العمل فيها.

فيما قدم رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان في كلمته خالص الشكر للأمير سعود بن عبدالمحسن أمير منطقة حائل والى سمو نائبه على تشريفهم ورعايتهم لافتتاح فرع هيئة حقوق الإنسان في منطقة حائل مثمنا مبادرة خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله- بإنشاء هيئة حقوق الإنسان لكي تسهم في تأصيل هذه الحقوق وتعزيزها وحمايتها من أي اعتداء واقع أو متوقع عليها.

وأضاف لا شك إن هيئة حقوق الإنسان ومنذ تأسيسها تسخر جل وقتها وعملها المنوط على وضع عمل مؤسسي يسهم في الارتقاء بالثقافة الحقوقية في المملكة، حيث افتتحت فروعاً لها في مدن المملكة وسنستكمل افتتاح فروع الهيئة في مناطق المملكة تباعاً.

مشيرا ان الهيئة تضع آليات لتعزيز العمل الحقوقي ونشر ثقافة حقوق الإنسان، ومطالباً وسائل الاعلام بالتعاون الوثيق مع واجبات الهيئة المنوطة مما يكفل في تحقيق رسالتها الوطنية ولتحقيق اهداف وتوجيهات القيادة الرشيدة في تعزيز ادوار الحماية والارتقاء بالثقافة الحقوقية بالوطن.

عقب ذلك اكد الأمير سعود بن عبد المحسن ان افتتاح فرع الهيئة في المنطقة هو حدث يؤكد ما توليه القيادة وفقها الله من حكمة وقدرة في متابعة القضايا وتحقيق مصالح الجميع وفق هيئات سليمة تضع دوما خدمة الوطن والمواطن مشيدا سموه بدور الهيئة المفصلي في متابعة القضايا الإنسانية والسعي لإنصاف المظلومين.

مؤكداً سموه على وسائل الاعلام في المنطقة التعاون الجاد والمثمر مع اهداف الهيئة وما ستقدمه من الاعمال والنتائج الاجتماعية والحقوقية لدورها الهام في تحقيق النتائج المتطلعة.

"أم" تقيم دعوى: "طليقي" قتل ابنتي

اتهمته بممارسة التعذيب الجسدي ضد الطفلة

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 7 جماد الثاني 1434 هـ 17 ابريل 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=142052&CategoryID=3

الطائف: ياسر السفياني

رحلت "بسمة" ذات الأربعة عشر ربيعا بصمت، والتي كانت ضحية انفصال والديها، بعد فترة قضتها في مستشفى الصحة النفسية، وقبل أن ينطق القاضي بالحكم في قضية رفعتها ضد والدها مطالبة بالحماية.

وتوفيت الطفلة قبل شهر تقريبا وكانت تعاني - وفقا لتقرير مستشفى الصحة النفسية- من ضغوط نفسية واجتماعية ولدت لديها خوفا ورغبة في عدم الحياة، وفتحت والدتها ملف القضية مرة أخرى متهمة طليقها "والد بسمة" بقتلها بعد تعذيبه لها، حيث تقدمت إلى المحكمة العامة بالطائف التي تنظر في القضية مطالبة بمقاضاة طليقها الذي كان سببا - على حد زعمها - في وفاة ابنتها، وقالت إن ابنتها تعرضت لأنواع من العذاب، حيث كان يمنع عنها الأكل والشرب، ويمارس بحقها أصناف العنف والإذلال.

وقالت والدة بسمة لـ"الوطن" إن "القصة بدأت عندما لاحظت معلمات ابنتي بالمدرسة اعوجاجا في مشيتها، وانطوائها، وآثار ضرب، فأبلغن هيئة حقوق الإنسان التي تدخلت، وأعدت تقريرا عن الحالة لإرساله للمحكمة، وتم تحويلها إلى مستشفى الصحة النفسية الذي أوضح في تقريره تعرضها لضغوط نفسية واجتماعية، وشخص حالتها بـ "اضطراب التوافق"، وأوصى الفريق المعالج بضرورة استمرارها على العلاج الموصوف لها، والمتابعة المستمرة بالعيادات الخارجية".

وأضافت أنها رفعت قضية لمحاكمة المتسبب في وفاتها، كما رفعت شكوى لوزير الداخلية طالبت فيها بتشكيل لجنة للتحقيق في الوفاة.

وكان تقرير الوفاة الذي أصدره المستشفى يشير إلى أن الطفلة تعرضت لهبوط في الدورة الدموية والقلب، وترتب عليه توقف المراكز الحيوية في المخ، وفشل في الجهاز التنفسي، والتهاب رئوي حاد، وتسمم في الدورة الدموية، كما ساعد فقر الدم على الوفاة.

من جهته، قال الناطق الإعلامي بصحة الطائف سراج الحميدان إن تقرير وفاة الطفلة الذي يكشف أسباب وفاتها صادر من مستشفى خاص، وتم اعتماده، وتصديقه فور صدوره.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

مصادر لـ الحياة: أولوية في إلزام المتقدمات للوظائف بإصدار الهوية الوطنية"

المصدر: جريدة الحياة السبت 3 جماد الثاني 1434 هـ- 13 ابريل 2013م
http://alhayat.com/Details/502690

جدة - «الحياة»
علمت «الحياة» من مصادر مطلعة أن جهات عليا فوضت وزارة الداخلية لوضع خطة تدريجية تتوافق مع المرحلة التي ألزم فيها مجلس الوزراء المرأة السعودية بالحصول على الهوية الوطنية، خلال مدة لا تتجاوز نحو سبعة أعوام.
وأوضحت المصادر أن الخطة ستتواكب مع الإمكانات المتوافرة لوزارة الداخلية، وستكون الأولوية في إلزامية إصدار الهوية الوطنية للمرأة للمتقدمات للوظائف، الضمان الاجتماعي، الملتحقات بالجامعات، المعاهد التقنية وما يعادلهما، إضافة إلى من تطلب إصدار جواز سفر لها.
وبينت المصادر أن الأطر العريضة التي ستعمل عليها وزارة الداخلية وتم إقرارها من جانب الجهات العليا تتمثل في استكمال افتتاح مكاتب نسائية في جميع مكاتب الأحوال المدنية في السعودية، توفير متطلبات تشغيلها، تهيئة مقارها وتجهيزاتها، واعتماد الوظائف اللازمة بالتوافق مع التوسع الذي تفرضه المرحلة، بينما لم تكشف المصادر عن العدد المخصص للوظائف النسائية في قطاع للأحوال المدنية، مكتفية بالقول «إن وزارة الداخلية أعدت خطة ودراسة تفصيلية تم إقرارها من مجلس الوزراء».
يذكر أن مجلس الوزراء أعلن قبل أسبوعين، عن الموافقة على ما رفعه وزير الداخلية والمتضمنة عدداً من الإجراءات من بينها الموافقة على تعديل المادة 67 من نظام الأحوال المدنية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ 7) وتاريخ 1407/4/20هـ لتكون بالنص الآتي «يجب على من أكمل سن الـ 15 عاماً من المواطنين السعوديين أن يحصل على بطاقة شخصية (هوية وطنية) خاصة به، ويكون ذلك اختيارياً لمن هم بين 10 و 15 عاماً بعد موافقة ولي أمره، وتستخرج البطاقة من واقع قيود السجل المدني المركزي».
وتضمنت الإجراءات التي رفعها وزير الداخلية إلزام المرأة السعودية بالحصول على بطاقة الهوية الوطنية وفق خطة مرحلية تدريجية خلال مدة لا تتجاوز سبعة أعوام، وبعدها تكون بطاقة الهوية الوطنية هي الوسيلة الوحيدة لإثبات هويتها.

عاملات مصنع يشتكين هضم حقوقهن المالية.. وإدارته: المكافأة مرتبطة بإنتاجيتهن

المصدر: جريدة الحياة السبت 3 جماد الثاني 1434 هـ- 13 ابريل 2013م
http://alhayat.com/Details/502792

الخرج - نورا الحناكي

أكدت ١٦ عاملة سعودية يعملن في فرع مصنع لصناعة «الخيش» في محافظة الخرج التابع لشركة تعبئة ومواد بلاستيكية عريقة، أنهن لم يتسلمن رواتبهن كاملة (3 آلاف ريال) منذ تعيينهن قبل ستة أشهر، وتسلمن على فترات ثلاثة مبالغ تتراوح بين 400 و 1200 ريال، ما دعا بعضهن إلى تقديم استقالتهن من العمل.

وأوضحت العاملات (تحتفظ «الحياة» بأسمائهن)، أن ثمان منهن يعملن خلال الفترة الصباحية التي تبدأ من الساعة السابعة والنصف وحتى الساعة الثانية والنصف ظهراً، لتبدأ بعدها ثماني أخريات العمل خلال الفترة المسائية حتى الساعة التاسعة والنصف ليلاً، وأشرن إلى أن العاملة الواحدة منهن تنجز ما بين ٨٠٠ و٩٠٠ خيشة كبيرة خلال الفترة الواحدة، في حين تنجز ما بين ١٢٠٠ و١٣٠٠ خيشة صغيرة في أوقات أخرى، وأن المشرف المباشر عليهن رفض تسليمهن رواتبهن كاملة، باعتبار عدم كفاءتهن في تحقيق النسب المفترضة من الإنجاز والمقدرة بـ ١٥٠٠ خيشة من الحجم الكبير، و٢٥٠٠ خيشة من الصغير، مؤكدات أن ذلك يعد شرطاً تعجيزياً لا يسمح به وقت دوامهن ولا حتى طاقتهن.

وقال عدد من العاملات (تحتفظ «الحياة» بأسمائهن): «طلب منا المشرف عدم الحضور إلى العمل لافتقار المصنع إلى كميات من أكياس الخيش وصيانة المكائن، ووعدنا باحتساب الفترة ضمن الراتب، إلا أنه لم يدفع لبعضنا سوى ما بين ٣٠٠ و 400 و 500 ريال، وعندما تساءلنا عن حقيقة هذه المبالغ، أفادنا بأنها حصيلة عملنا وتواضع كفاءتنا وتدني إنتاجنا»، ولفتن إلى عشوائية العمل وعدم وجود رقابة على الأداء، أو تدوين لنسبة إنتاج كل واحدة منهن، ولا حتى تسجيل أوقات حضورهن وانصرافهن.

وقالت واحدة منهن: «إن المشرفة لا تأتي إلا متأخرة، ما يضطر كل واحدة إلى تدوين حضورها وانصرافها وعدد الأكياس التي تم تنفيذها يوماً»، فيما قالت أخرى: «المشرف أجبرنا على توقيع عقود براتب ثلاثة آلاف ريال، وتألمت كثيراً عندما تسلمت الرسالة النصية الخاصة بالتأمينات الاجتماعية، التي يتضمن فحواها اسمي ومقدار راتبي الذي لم أتسلم منه سوى ٤٠٠ ريال فقط، وعلى رغم ذلك رفضت المشرفة منحنا صوراً للعقود التي أبرمناها، بحجة أن ذلك الإجراء ممنوع».

وأضافت: «أن شعور العاملات بالغبن وهضم الشركة لحقوقهن دفع نحو ست منهن للامتناع عن العمل والاستقالة، بسبب رفض المشرف منحهن ما يثبت فترة التحاقهن وانقطاعهن عن العمل وعدها بمثابة شهادة خبرة لهن»، وأشارت أخرى إلى أن عدم تحديد الشركة لشروط بعينها في مقابل الالتحاق بالعمل شجع الكثيرات على خوض التجربة، ومنح الكثير منهن بارقة أمل للحصول على العمل، إلا أن هضم الحقوق ثبط عزائم العاملات، ولفتت إلى أن المشرفة المباشرة رفضت إعطاءهن أرقام الإدارة العليا للشركة للإفصاح عن معاناتهن، ما اضطرهن إلى نقل شكواهن إلى مكتب العمل منذ بضعة أسابيع.

وأوضح نائب مدير الإدارة الرئيسة لمصنع شركة التعبئة والألياف البلاستيكية المحدودة في العاصمة المهندس خالد الريس، أن الكثير من العاملات يفتقرن إلى الوعي بطبيعة العمل، ويجهلن مدى ارتباط نسبة كمية إنتاجهن بمقدار ما يتسلمنه من راتب تبعاً لكفاءة أدائهن ووفقاً لجداول ونسب دورية وأهداف إنتاجية محددة يفترض عليهن تحقيقها بصفة دورية، كما أن الشركة سعت لتوطين الوظائف، والأخذ بيد من هن بحاجة إلى العمل وإلحاقهن به والتعامل معهن بمرونة، على رغم عدم التزام بعضهن بأوقات الدوام بحجة ظروفهن وارتباطهن بمسؤوليات أسرية، بل إن الشركة تعاونت معهن، على رغم تسبب بعضهن في عطل بعض المكائن بسبب جهلهن وتواضع إنتاجهن.

وأضاف: «نحن لا نغبن أو نهضم حق أحد من العاملات، ولا يمنع ذلك أننا واجهنا الكثير من المنغصات والعوائق عند شروعنا في افتتاح القسم النسائي، وبما أن الوضع يعد جديداً على الشركة وفي مرحلة تأسيس، فمن الطبيعي أن تكون حلقة الارتباط العمالي بين الشركة والعاملات في طورها الأول، فعمل الموظفات لا يتجاوز كف أطراف الخيش فقط».
من جهته، قال مصدر مسؤول في مكتب عمل الخرج: «بعد لجوء العاملات إلينا وتعبئتهن صحيفة الدعوى، عمد قسم التفتيش إلى إرسال خطابات إلى إدارة الشركة، ولكنها لم تستجب، وفي حال عدم استجابتها، سنضطر إلى مخاطبة مكتب عمل الرياض بالوضع الراهن ومن ثم سنعمد إلى إغلاق نظام الحاسب الآلي عليها، ما يترتب على ذلك حرمانها من الكثير من الصلاحيات، مثل استخراج الرخص وغيرها».
فيما قال المحامي عبدالله الزمامي لـ«الحياة»: «من حق العاملة الحصول على صورة من العقد، أما الحصيلة الإنتاجية لها، فليست له علاقة بالراتب الأساسي لها، بل من حقها تسلم راتبها، وفي حال مضاعفة إنتاجيتها، فلها أن تتسلم مكافأة عن نسبة إنجازها بغض النظر عن راتبها». وأضاف «لا بد من التأكد من حقيقة المسيرات والمستندات الرسمية وسجلات الحضور والانصراف، والتأكد من مدى نظامية العقود، وتطبيقها للقواعد الآمرة في النظام، التي لا يجوز تجاوزها، حتى لو اتفق الطرفان عليها، وتكييف بنود العقد إزاء ذلك، بغض النظر عن توقيع العاملات لمقدار رواتب بما يخالف حقيقة ما يتسلمنه».
وزاد: «لا بد من مساءلة الجهات الحكومية ذات العلاقة، كأن تسأل بلدية المحافظة عن ترخيص المنشأة لديها، ومكتب العمل عن طبيعة الإجراءات التي قام بها في هذا الخصوص، والتأكد من مدى حفظه حقوق موظفيه، وكذلك توجيه تساؤل للدفاع المدني عن مدى توفير المصنع وسائل الأمن والسلامة لموظفيه، ولا يقتصر الأمر على ذلك فقط، بل لا بد من مساءلة وزارة التجارة والصناعة عن حقيقة استخراج القائمين على الشركة ترخيصاً خاصاً بالفرع القائم داخل المحافظة يختلف عن الترخيص الرئيس لمصنع الشركة الأساس في الرياض واستيفائه جل الشروط، إضافة إلى دور مصلحة الزكاة إزاء ذلك».
كما أكد أهمية وجود نشرة ولائحة داخلية للمنشأة تفصح عن أوقات الدوام وطبيعة الإجازات ومقدارها، والأمن والسلامة داخلها، ونظام العمل داخلها، ويحق للموظف الحصول على نسخة منها إن أراد ذلك.
وعن طبيعة العقوبات المترتبة على الشركة في حال ثبت تقصيرها، قال الزمامي: «يتم إغلاق المنشأة وتعويض العاملات عن حقوقهن منذ بداية التحاقهن بالعمل وحتى آخر يوم عمل، إلى أن يعمد القائمون على المصنع لإثبات أن المنشأة قائمة في شكل قانوني».

الشؤون الاجتماعية : هي في ضيافتنا لحين انتهاء قضيتها

مطلقة تتأرجح بين السجون ودور الحماية 5 أعوام

المصدر: جريدة عكاظ السبت 3 جماد الثاني 1434 هـ- 13 ابريل 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130413/Con20130413589896.htm

عبد الله آل يحيى (أبها)
طالبت مطلقة من داخل دار الحماية الاجتماعية في عسير عبر «عكاظ» بإيصال صوتها للجهات المختصة لمعاينة حالتها المأساوية، حيث أمضت نحو خمس سنوات وهي تتنقل بين السجون ودور الحماية الاجتماعية دون أن ترتكب أي جريمة موجبة للتوقيف أو صدور حكم قضائي بتوقيفها.
تروي المطلقة ف . م «35 عاما»، أنها تنقلت خلال خمسة أعوام من سجن لآخر، ومن دار حماية وعجزة وصحة نفسية لأخرى دون تهمة أو جناية، ما تسبب في تدهور حالتها الصحية والنفسية، مطالبة بتمكينها من رؤية ابنها البالغ من العمر 13 عاما، والذي لم تشاهده منذ أربعة أعوم، عقب طلاقها من زوجها الذي انتهى بها إلى دار الحماية الاجتماعية.

واستطردت في وصف معاناتها عندما اشتد بها الحنين لرؤية ابنها، أنها هربت من سجنها المنزلي في عسير إلى الرياض تستجدي طليقها لرؤية ابنها، فاستغل عاطفتها في التبليغ عنها، وألقي القبض عليها بعد أن تقدم والدها ببلاغ عن هروبها، فأودعت سجن النساء بالرياض لمدة 10 أشهر، فيما رفضت مديرة دار الحماية في الرياض م، ز استقبالها بعد انتهاء محكوميتها، ورفضت السماح لها برؤية ابنها، ما دعاها للذهاب إلى منزل زوجها مرة أخرى لمشاهدته، ولدى عودتها للدار قبض عليها على خلفية بلاغ مقدم ضدها من مديرة الدار، وإرسالها مخفورة كالمجرمين إلى سجن النساء في عسير قبل أن يتم تحويلها لدار العجزة، ومنها لدار الحماية وما تزال بها منذ 3 أشهر.

إلى ذلك قال مدير الشؤون الاجتماعية في منطقة عسير سعيد موسى إن المرأة مستضافة لديهم بتوجيه من اللجنة المشكلة من إمارة منطقة عسير إلى حين الانتهاء من القضية.

رسائل غرامية

من جانبه أكد المتحدث الرسمي لإمارة منطقة عسير عوض آل سعيد، أن أوراق القضية حولت من المحكمة إلى الإمارة حسب رغبة القاضي للنظر فيها، وبتوجيهات من سمو أمير المنطقة شكلت لجنة تولت التحقيق مع كافة الأطراف واستكمال الإجراءات اللازمة، وكشفت نتائج التحقيق عن صلة بعض مسؤولي الحماية الأسرية بالقضية من خلال رسائل غرامية أثبتتها اللجنة.

وبالنسبة لطلب النزيلة بشأن إثبات النسب وغيرها من الطلبات، قال آل سعيد «هذه الطلبات لها طرق نظامية أخرى وتم عمل التوصيات بشأنها، فيما أعيدت القضية إلى المحكمة للبت فيها شرعا».

3 جهات تتبادل الاتهامات حول القضية

مستشفى يعطل إجراءات الكشف على طفلة تعرضت للتحرش

المصدر: جريدة عكاظ السبت 3 جماد الثاني 1434 هـ- 13 ابريل 2013م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130413/Con20130413590020.htm

عبدالله آل يحيى (أبها)

عطل مستشفى في خميس مشيط (تحتفظ «عكاظ» باسمه) إجراءات التحقيق وكشف الملابسات الحقيقية لإحدى أكثر قضايا المعنفين من الأطفال في عسير تعقيدا وغموضا، وذلك من خلال تأخير إرسال خطاب عاجل إلى الطب الشرعي لمعاينة طفلة معنفة - 9 سنوات - تتهم والدها بالتحرش بها وكسر أضلعها، وهو التأخير الذي تم بدون أي مبرر، وبطريقة مخالفة للنظام أهدرت حقوق الطفلة البريئة.

ويثير التكتم الكبير على القضية رغم وجود محضر لدى المستشفى ما زال يتم التحفظ عليه في سرية تامة، جدلا واسعا وسط اتهامات لهيئة حقوق الإنسان في عسير بالإهمال وعدم المتابعة وعدم بحث الموضوع بجدية، لاسيما أن الطب الشرعي لم يعاين الحالة خلال 72 ساعة (الوقت المحدد للكشف على الحالات المعنفة والجنائية الجنسية)، حيث بقيت الطفلة لأكثر من أسبوعين دون فحص، الأمر الذي يؤدى إلى تعطيل الكشف عن الحقيقة كاملة، والتستر على الجاني بسبب أخطاء إدارية داخل المستشفى، إضافة إلى عدم التقيد بالتعليمات وبما ينص عليه النظام في مثل هذه الحالات، ما دعا المستشفى إلى ضبط الحالة في محضر يتهم فيه بعض الأطراف بالوقوف خلف القضية.

وعلى صعيد متصل، تبادلت ثلاث جهات حكومية الاتهامات حول المتسبب في تعطيل دور الطب الشرعي في الكشف على الحالات المعنفة، فيما تعتزم الفتاة التقدم لإمارة عسير لوضع حد لمعاناتها، وأخذ حقوقها كاملة.

إلى ذلك أكد الناطق الإعلامي لصحة عسير سعيد النقير في وقت سابق أنه تم بعد ثبوت الحالة إبلاغ لجنة العنف الأسري والإيذاء، وعلى الفور تم اتخاذ الإجراءات اللازمة حول القضية من كل جوانبها.

غرفة مكة تدعو إلى سرعة تصحيح أوضاع البرماويين والاستفادة منهم في الوظائف المهنية والحرفية

المصدر: جريدة الشرق السبت 3 جماد الثاني 1434 هـ- 13 ابريل 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/04/13/800696

مكة المكرمة – نعيم تميم الحكيم

دعا نائب رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية في مكة المكرمة، زياد فارسي إلى ضرورة المسارعة في تصحيح أوضاع أبناء الجالية البرماوية حتى يمكن الاستفادة منهم في سوق العمل خلال الفترة القريبة المقبلة، وقال: «هم من أبناء الجاليات الذين أثبتوا قدرتهم وكفاءتهم في المهن التي عرفوا بالعمل فيها»، مشيراً إلى أن «القبول الاجتماعي لأبناء الجالية البرماوية في مكة المكرمة سيكون من أهم الأمور التي تدعم اندماجهم في الجوانب الاقتصادية وخاصة الصناعية منها». ويرى فارسي في حديثه لـ «الشرق» أن «وجود الجالية البرماوية وتركزها في كل من مكة المكرمة والمدينة المنورة منذ عشرات السنين، خلق نوعاً من التوافق الاجتماعي بينهم وبين المجتمع المكي والمديني خلال الفترات الماضية، وهو الأمر الذي سيكون له الأثر الإيجابي بعد قرار وزارة العمل الأخير الذي شمل بعض أبناء الجاليات، حيث إنهم من المتوقع أن ينفقوا مدخراتهم في حال تم تصحيح وضعهم في مشاريع تعزز الاقتصاد المكي في ظل عدم اعتمادهم من الأصل على الحوالات المالية إلى الخارج».

وأشار فارسي، إلى أن ما سيعزز من فرصة العمالة البرماوية في شغل الوظائف في مكة المكرمة، هو وجودهم فيها من الأساس، وتوفيرهم على صاحب العمل قيمة التأشيرة والتذاكر وإيجار المسكن وغيرها من الأمور التي يلتزم صاحب العمل بتوفيرها للعامل الذي يتم استقدامه من الخارج»، مضيفاً «نحن في مكة المكرمة وفي موسم الحج تحديداً، نلحظ صدور عشرات الآلاف من التأشيرات التي يتم إصدارها لأجل العمل خلال الموسم، نظراً للطلب المتزايد على الأيدي العاملة، والتي يمكن من خلال هذا القرار الحد من ذلك العدد والاستفادة من أبناء الجاليات المعفاة من الإبعاد في شغل تلك الوظائف».

وزاد نائب رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية في مكة المكرمة: «أبناء الجالية البرماوية يجيدون وبحرفية عالية الوظائف المهنية والفنية، وهم متمرسون فيها بشكل كبير جداً، كمهن النجارة والحدادة وصيانة السيارات»، لافتاً إلى أن «هناك حاجة ماسة إلى كثير من هذه الوظائف في السوق المحلية، والتي نجد أن الشباب السعودي يعزفون عنها، في الوقت نفسه، أبناء الجالية البرماوية قادرون على تقبل برامج التأهيل لتلك المهن والتقدم فيها»، لافتاً إلى أن «وزارة العمل أصدرت قراراً يقضي باحتساب الفئات المعفاة من الإبعاد بربع نقطة ضمن برنامج نطاقات، والمتمثلة في أبناء الجاليات الفلسطينية والبرماوية والتركستانية»، مشيراً إلى أن «الهدف من القرار وفقاً لوزارة العمل، هو تشجيع القطاع الخاص لتوظيف أبناء تلك الجاليات بدلاً من اللجوء للاستقدام، حيث إنهم موجودون على أرض السعودية».

وأكد فارسي أن «الجالية البرماوية تساهم بشكل كبير في الأعمال الموسمية في مواسم العمرة ورمضان والحج وغالبيتهم يعملون كعمال في حين يتخصص بعضهم في حرف الموبيليا والمفروشات والديكورات والبناء والزراعة، ويجب دمجهم ليتمكنوا من المشاركة في التنمية الوطنية والعمل في خدمة الحجاج، حيث إن الدراسة أكدت على أهمية تنفيذ مشروع لتأهيل وتدريب العمالة البرماوية للمهن المناسبة، مع ضرورة التعرف إلى حجم قوة العمل والمهارات التي يجيدونها، وحصر وتحديد أعداد ونوعية العمالة التي تحتاج السعودية استقدامها خلال السنوات المقبلة، إنشاء معهد للتدريب المهني رجالي ونسائي، وإنشاء صناديق استثمارية يتم تحويلها من جانب رجال الأعمال والدولة لتصنيع منتجات استهلاكية».

وتابع فارسي: «لا بد من تحسين البيئة العمرانية والبنية التحتية لأحياء الجالية البرماوية، وتشجيع أبنائها على الانتقال إلى

مناطق صناعية، ووضع برنامج زمني لخلخلة الأحياء العشوائية، وتحسين الظروف الأمنية والعمرانية، وتطوير الأحياء، ودمج الجالية في المجتمع المكي، وتنفيذ برنامج المشاركة في البناء مقابل حق الانتفاع بالسكن».

التجارة لـ الشرق: ممنوع تسجيل أسماء أجنبية إلا للشركات الأجنبية أو المختلطة

المصدر: جريدة الشرق السبت 3 جماد الثاني 1434 هـ- 13 ابريل 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/04/13/800728

الرياض – نايف الحمري

أوضحت إدارة العلاقات العامة والإعلام في وزارة التجارة ، أن نظام الأسماء التجارية لايجيز تسجيل أسماء أجنبية إلاّ للشركات الأجنبية أوالمختلطة مع شريك أجنبي، مضيفاً «في الغالب فإن بعض أسماء هذه المجمعات يعود إلى أسماء الشركات الأجنبية أو المختلطة التي تقوم بفتح فروع لها في المملكة». و أضافت أنه وفقاً لنظام الأسماء التجارية، فإنه على كل تاجر أن يتخذ له اسماً تجارياً يقيّده في السجل التجاري، كما يجوز أن يتضمن بيانات تتعلق بنوع التجارة المخصص لها، مؤكدة أنه في جميع الأحوال يجب أن يكون الاسم لائقاً ولا يؤدي إلى التضليل، أو يتعارض مع الشريعة الإسلامية أو يمس الصالح العام، وأن يتكوّن الاسم التجاري من ألفاظ عربية، أو مُعرّبة، وألاّ يشتمل على كلمات أجنبية.

وأوضحت إدارة العلاقات العامة بالوزارة أنه يستثنى من هذا الحكم أسماء الشركات الأجنبية المسجلة في الخارج، والشركات ذات الأسماء العالمية المشهورة، والشركات ذات رأس المال المشترك (المختلطة) التي يصدر بتحديدها قرار من وزير التجارة والصناعة، مشيرة إلى أن الوزارة في تطبيقاتها تمنع تسجيل أي اسم تجاري يتعارض مع ماذكر وفقاً للنظام ، ومن ثم فالوزارة لا تسمح لأحد بتسجيل اسم أجنبي لمنشأته. وأضافت أن الوزارة تقوم بإصدار السجلات التجارية و تسجيل الأسماء التجارية، أما تصاريح البلديات فهي للمحلات التجارية ، ومن المفترض أن لا يضع أي محل تجاري اسماً تجارياً على واجهة المحل التجاري إلاّ بعد تسجيل الاسم التجاري في الوزارة.

واعتبرت أن وجود هذه الشركات الكبيرة في المملكة مسألة مهمة لتقديم خدماتها وخبراتها التسويقية ، مفيداً أنه ليس لدى الوزارة إحصائية دقيقة عن عدد المجمعات التجارية والتي يمكن الحصول عليها من وزارة الشؤون البلدية والقروية باعتبارها الجهة المرخّصة لهذه المجمعات، إذ إن المجمعات التجارية الكبيرة يتم الترخيص لها من قِبَل البلديات، أما أسماء المؤسسات والشركات فهي من اختصاص «التجارة» .

ورفضت الوزارة في ردها على أسئلة « الشرق « تحديد عدد الأسواق والمحلات التجارية التي تحمل مسميات أجنبية .وقالت إن الوزارة ملزمة بعدم تسجيل أي اسم مخالف للنظام أو غير مُعرّب أو لا يوجد له أصل في اللغة العربية، وأنها تقوم من خلال جولاتها الرقابية وعبر مركز البلاغات برصد أية مخالفات تتعلق بالأسماء التجارية.وأشارت الى أن بعض المؤسسات والشركات تقوم باستخدام العلامات التجارية كأسماء تجارية ووضعها على اللوحات الأمامية للمحلات أو على مواقع الشركة، إذ إنه من المعروف أن العلامات التجارية يجوز تسجيلها بكلمات أجنبية ، لافتة إلى أنه في حال وجود مثل هذه الأسماء الأجنبية يتم استدعاء هذه المؤسسات والشركات لتصحيح أوضاعها.

خمسينية ترتاد حاويات القمامة ليلاً لتجميع الخبز وعلب الغازيات" الفارغة

المصدر: جريدة الشرق السبت 3 جماد الثاني 1434 هـ- 13 ابريل 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/04/13/800513

نجران – فاطمة اليامي

تجوب شوارع الحي ليلاً بحثاً عن حاويات القمامة لكسب رزقها وقوت عيشها من تجميع علب الغازيات الفارغة لتقوم ببيعها ومن فتات الخبز الذي يزيد على حاجة الآخرين لتقوم بتجفيفة ثم بيعه لشخص اعتاد على شرائه لأغنامه.

أم محمد كما أسمت نفسها وهي لم تنجب قط مطلقاً وقد تجاوز عمرها الـ 54 تحكي مأساة وحدتها حيث إنه لم يتبق لها سوى أخ من أمها كبير في السن قالت كنت متزوجة قبل 25 عاماً ولكني تطلقت فلم يكتب لي الله الاستمرار بذلك الزواج ولم أنجب لأنني عقيم، شاءت الظروف أن أسكن لوحدي واضطررت إلى استئجار منزل قريب من بيت أخي بإيجار 600 ريال شهرياً.

تجولت الشرق في منزل أم محمد فهالها تصدع الجدران وتكدس حاجيات المنزل وكذلك علب المياه الفارغة وكميات الخبز المعروضة في الشمس لتجفيفة وبيعه وأيضا مكيفات معطلة وضعت لسد فتحات المكان لا أكثر.

تجميع العلب الفارغة وتكسير الخبز هي المهنة التي أجيدها هكذا أجابت عند سؤالها عن مصدر دخلها أو حرفة تجيدها قالت لقد التحقت بالضمان الاجتماعي منذ سنتين تقريباً وأتقاضى من الضمان 800 ريال شهرياً وأدفع إيجار المنزل 600 ريال شهرياً ويتبقى لي 200 ريال لاتكفي للعيش أسبوعاً واحداً أما الحرفة التي أجيدها هي تجميع علب الغازيات الفارغة من حاويات القمامة أو من الأكياس الملقاة على الأرض حيث أخرج في التاسعة والنصف مساء لتجميعها بعيداً عن عيون الناس وأيضاً تجميع الخبز الفائض عن حاجة الناس حيث أقوم بتجفيفة في الشمس ثم ضربه بعصا لتكسيره وجمعه بأكياس وبيعه على رجل اعتاد على شرائه مني مقابل 6 ريال للكيس الواحد ليطعمه لأغنامه وعن مساعدات الضمان الاجتماعي قالت لقد استفادت من مساعدات الضمان مرتين بما أنها حديثة عهد في التسجيل بالضمان حيث قامت بتجميع تلك المساعدات وصرفها في أداء فريضة الحج وعن مساعدات الجمعيات الخيرية قالت بحزن وأسى لقد طرقت أبواب الجمعية ثلاث مرات ولكن دون جدوى ولم يعطوني أي شيء فعندما أذهب إليهم يقولون لي لديك ضمان ولست مستحقة .

طعامي لبن وخبز وفنجان قهوة

من ناحية الأكل وماذا تقتات قالت إنها تقوم بشراء خبز ولبن لسد جوعها وبعض البن من عند جيرانها لعمل القهوة هذا كل ماتأكله في النهار والليل أما عن قضاء معظم يومها فقالت أذهب إلى بيت أخي أو لأحدى جارات الحارة للتسلية أو لقضاء الوقت.

وعند سؤالها عن دفع الإيجار قبل حصولها على الضمان ودفع فواتير الماء والكهرباء قالت استأجرت هذا المنزل منذ 16 سنة وكان يدفع الإيجار قبل حصولي على الضمان أصحاب الخير وما أقوم بتجميعه وبيعه من الخبز وعلب الغازيات أما عن تسديد فاتورة الماء والكهرباء فقالت أحتفظ بما يتبقى لي من الضمان وأقوم بتسديدها أو يسددها عني فاعل خير وغالباً تنقطع الكهرباء ولا أجد من يقوم بتسديدها وأشارت إلى أن المبلغ عادة لايتجاوز 300 ريال وتستمر مدة انقطاعه عنها أحياناً من أسبوعين إلى ثلاثة أسابيع وفي نهاية حديثها قالت أتمنى بيتا صغيراً يكفيني عناء الإيجار فصاحب البيت الذي أسكنة يطالبني بالخروج من المنزل بحجة هدمه وإعادة ترميمه، وتوفير لقمة عيش لي كوني كبيرة في السن ولا أستطيع العمل والضمان لايكفي.

وأشار مدير الضمان الاجتماعي عبد العزيز الخميس إلى أن الضمان يتكفل بسداد فواتير الكهرباء ومن كان منزله مستأجراً عليه إحضار عقد الإيجار وكتابة رقم العداد وفاتورة الشركة والمستفيد من الضمان الاجتماعي يحظى بمساعدة

مقطوعة سنوياً وإن كان متقاعداً فإنه يستفيد منها كل سنتين مرة كما أشار إلى أن الضمان الاجتماعي سيزور أم محمد في منزلها ومعاينة حالتها ومساعدتها بما تنص عليه لوائح النظام .
وفي السياق ذاته أشار مدير العلاقات العامة بالجمعية الخيرية بالمنطقة محمد الشهري إلى أن هناك لوائح وضوابط وشروطاً لمن يستحقون الإعانات من الجمعيات الخيرية فعندما تكون أرملة أو مطلقة ولا يوجد لديها أبناء أو لا تعول أحداً فإنها تكتفي بالضمان الاجتماعي وفي حالة أم محمد بإمكانها أن تتقدم إلى مدير الجمعية الخيرية بطلب استثناء لحالتها وحاجتها حيث إن الضمان لايكفي لسد احتياجاتها اليومية.

الشرق
صحيفة يومية شاملة
www.alsharq.net.sa

المقاصف المدرسية".. تسويق للبدانة وانتهاك لحقوق» الطلبة في الغذاء السليم

المصدر: جريدة الشرق السبت 3 جماد الثاني 1434 هـ- 13 ابريل 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/04/13/800442

جازان – أمل مدربا
في الوقت الذي يطالب فيه أولياء الأمور التربية والتعليم إلزام المدارس بتوفير الغذاء الصحي ومنع كل ما يضر بصحة الطلبة، لا تزال عمليات بيع المنتجات الفقيرة غذائياً تتواصل في المدارس دون توقف، مع استمرار روتين الوجبات المتكررة الذي لم يطرأ عليه أي تغيير منذ سنوات طوال برغم مطالبات مختصي التغذية المستمرة بإعادة النظر في وضع المقاصف المدرسية وما تقدمه من وجبات غذائية للطلبة والطالبات، مؤكدين أنها تضعف جهاز المناعة وتعرضهم للأمراض السريعة كالأنفلونزا والإسهال، وتسهم في تحجيم مستوى الذكاء وتوقف النمو لديهم، مع اعتبارها ضارة على الطلبة ولا تحقق لهم أي تكامل غذائي صحي تحتاج إليه أجسامهم وعلى أقل تقدير هي لا تحمل أي قيمة غذائية، مرجعين الغرض من بيعها إلى الربحية فقط.
وكشفت جولة ميدانية قامت بها «الشرق» على عدد من المدارس إصرار بعض المقاصف المدرسية على مخالفة اشتراطات وزارة التربية والتعليم حول منع المشروبات والعصائر التي تقل نسبة عصيرها الأساس عن 30%، بالإضافة إلى بيع الحلويات والشوكولاتة ورقائق الشيبسي والسندوتشات المحفوظة التي لا تحتوي على أية قيمة غذائية ومليئة بالدهون، أصاب بعضها العفن، كما رصدت الجولة غياب تسويق الأغذية الصحية المعروفة داخل بيئة المدارس وهي لائحة معروفة وضعتها الجهات المختصة، حيث تشترط تقديم الحليب بأنواعه ونكهاته والتمور والبسكويت والمعمول والفطائر المغلفة والشطائر المختلفة من بيض ومربى وعسل ولبنة والفواكه الطازجة والخضار والحمص والفول.
بيئة غير صحية
تقول مديرة مدرسة ابتدائية «فضلت عدم ذكر اسمها» جميع المدارس ورياض الأطفال مقاصفها تخلو من مأكولات صحية تساهم في بناء جسم صحيح، بالإضافة إلى البيئة غير الصحية لتخزين المأكولات، بسبب سوء المباني والأسوأ تكدس الطالبات عند نافذة البيع، رغم شكاوينا المستمرة للمشرفات على المقاصف في وزارة التربية والتعليم من سوء ورداءة ما يقدم من خلال هذه الشركات، علاوة على مضاعفة الأسعار عما هي عليه في السوق، الأمر الذي أثار حفيظة المعلمات والطالبات، فما لدى الطالبة لا يعدو كونه مبلغاً مالياً بسيطاً فكيف إذا كانت لا تحصل على ما تستحق بهذا المبلغ بل إن ما قيمته نصف ريال يباع بريال وريالين وهذا غاية في الطمع والاستغلال».
«تسالي» ومقرمشات
وقالت المعلمة رنده إبراهيم (معلمة رياضيات مرحلة متوسطة): «للأسف المقاصف تقدم وجبات غير صحية، مثل ألواح الشوكولاتة والعصير المعلب، كما أنها تبيع ساندويتشات محشوة بالكاكاو إلى جانب التسالي والمقرمشات غير الصحية كثيفة الدهون والملح، حتى أن كثيراً من الطالبات يجلبن معهن المأكولات والمشروبات من خارج المقصف المدرسي، فأغلبهن لسن بحاجة لمأكولاته، ما جعل القائمة على البيع في المقصف تشتكي لمديرة المدرسة التي قامت بدورها بمنع

الطالبات من إحضار وجباتهن معهن من المنزل، فاضطررن إلى تناول التسالي والمقرمشات لأنهن يرونها أفضل بكثير من الجبنة المحفوظة والعصائر الملونة».

تفشي الأمراض

وتشاركها الرأي أم الطالبة خولة طاهر قائلة «إن الوجبة الغذائية التي تباع للطلبة والطالبات في مقاصف المدارس، تسهم في تفشي عدد من الأمراض، مثل السمنة والسكري، لافتقادها للعناصر الغذائية المهمة والأساسية، علاوة على بيع مأكولات منتهية الصلاحية لبناتنا، لا يوجد انتقاء صحيح للوجبات المقدمة للطالبات، فالمأكولات المباعة طويلة الأجل وتحتوي نسباً عالية جداً من المواد الحافظة المضرة بالصحة، فهي تهدد سلامة الطالبات».

مضيفة «المقاصف المدرسية ترجمة حقيقية للتربية والتعليم في مدارسنا وتعكس الوجه الحقيقي لدور كل مسؤول في مجال التعليم، والتقصير في رقابتها جريمة ضمير غير مبالٍ بكيفية البيع ونوعيته وسعره وجودته، وغفلة تعرض حياة أبنائنا الطلبة لمخاطر جسيمة، بهدف الربح المادي».

أطعمة مملة

أما الطالبة هند أحمد فتقول «إن الأطعمة التي تسوقها بعض المقاصف المدرسية «مملة» وغير مفيدة وهي محدودة وليس بها أي تجديد أو تغيير،» مبينة أنها تضطر لشرائها رغم إرادتها بسبب عدم وفرة البديل المناسب «شيء أفضل من لا شيء.. أتناول وجبات المقاصف لتطويق الجوع فقط وليس للاستمتاع أو التغذية».

خبز متعفن

أما الطالبة خديجة يحيى فقد وصفت مذاق وجبات الإفطار التي تقدم إليهن في المدرسة بأنها صعبة المضغ، أو قاسية، حتى أنها كثيراً من المرات وجدت بعض العفن في أطراف الخبز، أو السندويتش مع استغرابها الدائم من بائعات المقصف اللاتي يبعن لهن أشياء مختلفة عما يبعنه لمعلمات المدرسة فحتى نوعية الماء تختلف عن نوعية الماء الذي يبعنه لنا، إضافة إلى غلاء الأسعار أضعافاً مضاعفة لثمنها الأصلي خارج المدرسة، مطالبة بتنويع الوجبات في المقاصف لتلبية رغبات القطاع الأكبر من الطلبات، ولتكون أكثر فائدة من الناحية الصحية، وأشارت إلى أنها تهتم بغذائها كثيراً، وتعمل جاهدةً على عدم إصابتها بالبدانة، وتحاول إحضار وجبتها إلى المدرسة رغم منع المديرة لهن من إحضار الوجبات إلى المدرسة».

مشروع تجاري

وقال أحمد علي (ولي أمر طالب): «المقاصف تحولت لمشروع تجاري يهدف إلى تعزيز إيرادات المدرسة، ونتيجته معاناة المجتمع الطلابي من مشكلات صحية، لاسيما المقاصف في مدارس التعليم المتوسط والثانوي، أما الأهلية فحدث ولا حرج، فلابد أن تكون هناك إجراءات وقائية تمنع تفشي تلك المشكلات داخل الجسم الطلابي في المدارس، وتوفير بيئة صحية فاعلة لمواجهة أي مخاطر، مما يضر بصحتهم، ويعرضهم للإصابة بالأمراض، خصوصاً مع انتشار السمنة ومرض السكري، وتزايد أرقامهما بين الصغار والشباب، ما يتطلب وجود مراقبة ومتابعة مستمرة لتلك الوجبات بين الحين والآخر، ولابد أن يكون هناك دور للجهات المختصة في التأكد من جودة الطعام وصلاحيته وتوافر الجانب الصحي، ومدى سلامة تلك الوجبات، داعياً إلى ضرورة تحديد أسعار تلك الوجبات، مع اشتراط عدم ارتفاعها أمام الطلاب».

سلوك عدواني

وقالت اختصاصية التغذية العلاجية والرياضية، رئيسة قسم التغذية في أحد المستشفيات الخاصة رند بدوي «لا يمكن للطالب أن يستوعب دروسه بشكل فاعل دون الغذاء السليم، لأن الغذاء الصحي المتوازن يسهم بشكل كبير في توفير العناصر الغذائية اللازمة لنمو الجسم والعقل السليم، مشددة على وجود علاقة وثيقة بين التغذية والتحصيل المدرسي للطلبة، ونقص التغذية يؤثر سلباً في التركيز والانتباه للدروس، ويكون الاستيعاب ضعيفاً ما يؤثر في درجاتهم وتفوقهم، حيث تبين أن نقص عناصر مهمة مثل الزنك والحديد أو مركبات فيتامين ب أو نقص البروتينات يؤثر سلباً على نمو الدماغ، مما يؤدي إلى نقص معدل الذكاء، وينتج عن ذلك سلوك اجتماعي عدواني، وتوفير الغذاء المتوازن الذي يحتوي على جميع العناصر الغذائية اللازمة للنمو وتوليد الطاقة، أمر بالغ الأهمية لاستمرار هذا النمو بالشكل الصحيح، ويتعين على المدرسة أن تلعب دوراً كبيراً في توجيه التلاميذ نحو التغذية السليمة سواء، كان ذلك من خلال المناهج المدرسية أو الدروس أو المقصف المدرسي.

سعرات عالية

وحذرت بدوي من بعض الوجبات التي تباع في المقاصف المدرسية وقالت إنها غير صحية ومعظمها عديمة القيمة الغذائية وتحتوي على سعرات حرارية عالية رغم خفة وزنها وقالت «إن الشبيسي عبارة عن دهون ونسبة عالية من الأملاح غير الحلويات والشوكولاتة»، وأضافت أن المقاصف تبيع عصائر تحتوي على ماء وسكر طويلة الأجل، والطالب الذي لا يفطر في المنزل فإن هذه الوجبة تعد بالنسبة له وجبة أساسية لكنها لا تستطيع مده بالطاقة اللازمة لاستكمال يومه الدراسي، بل تكسبه الخمول وقد يتعرض بعض الطلبة لإغماءات خاصة في مدارس البنين الذين يتعرضون لحصص أنشطة رياضية قد لا يستطيعون أداءها وحثت إدارات التربية والتعليم على توفير وجبات صحية في المدارس كالألبان والعصائر قصيرة الأجل والفواكه لطول اليوم الدراسي».

توصيات هيئة الغذاء

وتوصي اختصاصية التغذية، بأن يعتمد الإفطار المدرسي في تخطيطه في المقاصف المدرسية على توصيات هيئة الغذاء والدواء العالمية وموافقة لتنوع العناصر الغذائية للأطفال من ناحية الكمية والعناصر الغذائية المتنوعة والمحتوية على نسب قليلة من السكر والملح والسعرات الحرارية، التي يحتاجها الطلاب وفقاً للمرحلة العمرية والاحتياجات اليومية على العناصر الغذائية .. 30% من الدهون المشبعة كالموجودة في الحليب، وغير المشبعة الموجودة في الزيوت النباتية لأن الطفل يحتاجها لاكتمال خلايا المخ و 50% من النشويات كالحب الكامل والخضراوات والفواكه الغنية بفيتامين ج الذي يساعد على تقوية جهاز المناعة عند الأطفال، أما البروتينات فيجب أن تمثل 20% من السعرات الحرارية ويجب التنويع ما بين البروتينات الحيوانية كالسمك واللحوم والدواجن والبروتينات النباتية الموجودة في البقوليات.

وتؤكد بدوي أنه كلما كانت وجبة الإفطار متوازنة عمل المخ بشكل متوازن، فقد أظهرت الدراسات أن الطفل الذي يتناول وجبة إفطار تتكون من سعرات حرارية متعادلة من النشويات المركبة والبروتينات يظهر قدرة أكبر على التحصيل والإنجاز عن الطفل الذي يتناول إفطاراً يحتوى على نسبة أعلى من البروتين أو من النشويات.

بطاطس مقلية

وانتقدت اختصاصية التغذية إيمان بدر تناول الطلبة والطالبات بعض الوجبات الخفيفة مثل البطاطس المقلية والذرة المحمصة والحلويات والمشروبات الغازية، حيث تقلل الأغذية المذكورة من إقبالهم على تناول الطعام في الوجبات الرئيسية ذات القيمة الغذائية العالية والضرورية لبناء الأجسام، مؤكدة على ضرورة اختيار الأكلات التي توفر أكبر قدر من المغذيات، مثل الحليب واللبن الزبادي والفواكه الطازجة وعصيرها والخضراوات والأجبان، كما انتقدت عدم ملاحظة الآباء والأمهات السلوك الغذائي لدى الأطفال نتيجة تناولهم أطعمة عالية السعرات الحرارية منخفضة القيمة الغذائية، وشددت على أن أطفال المدارس من الفئات الحساسة التي قد تكون أكثر عرضة للإصابة بأمراض سوء التغذية، ولا بد من الاهتمام بتصحيح العادات والسلوكيات الغذائية في المنزل والمدرسة والاعتماد على الغذاء السليم.

التغذية السليمة

وأوصت بدر الجهات المختصة بالمدارس ومقاصفها والأسر على حد سواء الاهتمام بالتغذية السليمة منذ مرحلة الرضاعة وما قبل المدرسة، حتى يبدأ الأطفال المرحلة الدراسية وهم في صحة جيدة عقلياً وجسدياً إلى جانب تعليم الأطفال في المدرسة القواعد الأساسية للتغذية السليمة بطريقة بسيطة ومسلية مع المواد العلمية الأخرى، إلى جانب تصميم لوحات إرشادية في المدارس وداخل الفصول والفناء توضح أهمية وضرورة تناول الإفطار في المنزل وذلك لإمداد الجسم باحتياجاته أثناء اليوم المدرسي، والمساعدة على رفع مقدرة الطلبة على الاستيعاب والفهم والتحصيل الدراسي، وتوصي الجهات المختصة بتشجيع الطالب على إحضار وجبة الإفطار من المنزل، بدلاً من شرائها من مقصف المدرسة، لضمان النظافة الصحية وتنفيذاً للبرنامج الغذائي اليومي للأطفال المعد من جانب الأسرة، كما أنه لا بد من تنويع الأطعمة المقدمة في المدارس حتى لا يشعر الطلبة أو الطالبات بالملل من تكرار الوجبات وأصنافها.

مساحة المقصف

ووصفت اختصاصية التغذية المقصف المدرسي بأنه جزء من النشاط التعليمي للطلبة أو الطالبات، ووجود مقاصف ذات مستوى صحي سيئ تعطي انطباعاً سيئاً للطلاب، لا سيما في المراحل الابتدائية، ويجب إدخال التثقيف الصحي في المناهج الدراسية كموضوع مستقل بذاته، مع التركيز على الارتقاء بالعادات الصحية المرتبطة بالأغذية والصحة الشخصية، وعلى أهمية غسل الأيدي قبل الأكل وبعده، وعلى عدم شراء الأطعمة من الباعة الجائلين، وغسل الخضراوات والفاكهة قبل الأكل، مما يقي من الإصابة بالأمراض الطفيلية والمعوية التي تسبب سوء التغذية.

وأوضحت أنه يجب أن تكون مساحة المقصف كافية لتخزين وعرض وبيع المواد الغذائية، ويكون بعيداً عن دورات المياه ومجاري التصريف، ويكون بناؤه مانعاً لدخول الغبار أو تسرب المياه أو دخول الحشرات، والجدران ملساء وقابلة للغسيل وسهلة التنظيف ولونها فاتح، والأسقف وجميع الأسطح خالية من التصدعات والشقوق أو الثقوب، والتهوية والإضاءة كافيتين، ولا تزيد درجة حرارة المقصف على 25 درجة مئوية.

«تعليم عسير» تحذِّر من بيع أصناف غذائية في المقاصف المدرسية
أبها -سارة القحطاني
أكدت الإدارة العامة للتربية والتعليم في عسير على كافة مدارس المنطقة باتباع التعليمات الخاصة ببيع الأصناف الغذائية في المقاصف المدرسية، وأوضح المدير العام للتربية والتعليم جلوي آل كركمان أنه سبق إبلاغ الميدان التربوي بعدم بيع خمسة أصناف غذائية تشمل الفئة الأولى الحلوى والشيكولاته، والعلك والمسليات الخاوية بما في ذلك « الشيبس» و «الفش فاش«. لافتاً إلى أن الفئة الثانية تضم جميع أنواع المشروبات الغازية، والثالثة تشمل العصائر والمشروبات التي تقل فيها نسبة العصير عن 30% ، والفئة الرابعة اللحوم واللحوم المفرومة والكبدة، أما الفئة الخامسة فتشمل الطعمية والفلافل.
وأشار آل كركمان إلى أن الأطعمة المسموح ببيعها تشمل أنواع الحليب والتمور المغلفة آلياً، والبسكويت والفواكه والشطائر والفطائر والمشروبات الساخنة، مضيفاً أن هذه الإجراءات تهدف إلى تقديم غذاء صحي ومتوازن للطلاب والطالبات، في إطار الرعاية الشاملة التي تقدمها المدرسة.

"سيارة نقل" تصرع نزيلا هاربا من "تأهيل الخرج"

المصدر: جريدة الوطن السبت 3 جماد الثاني 1434 هـ- 13 ابريل 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=141446&CategoryID=3

الخرج: معيض الرفدي
فقد نزيل في دار التأهيل الشامل بمحافظة الخرج، حياته ظهر أمس بعد أن هرب من الدار وتعرض لحادث سير على أحد الطرق القريبة من مبنى الدار. وفي التفاصيل أن النزيل البالغ من العمر (15 عاما)، استغل غفلة مراقبي الدار ليهرب بطريقة غير معروفة حتي الآن حتى وصل إلى الطريق العام الذي يبعد قرابة 300 متر من دار التأهيل، وعند محاولته عبور طريق الدلم - الخرج فوجئ بسيارة نقل من نوع دينا يقودها وافد عربي، وحاول تفاديها إلا أنها انحرفت واصطدمت به فلقي مصرعه على الفور، وتم نقله بعد ذلك إلى ثلاجة مستشفى الملك خالد بالخرج.
من جهته، أوضح مدير التأهيل الشامل في الخرج سعود بن محمد القحطاني، في تصريح إلى "الوطن"، أنه كان في مهمة خارج المنطقة وعند رجوعه تلقى الخبر.
وأضاف "أبلغت بأن النزيل توفي ونقل إلى ثلاجة مستشفي الملك خالد، ولا نعرف الدوافع التي جعلته يهرب من الدار".
وأفاد القحطاني أنه لا يملك معلومات كافية حول طريقة هروبه، وأنه لا بد من الرجوع إلى كاميرات المراقبة التي في الدار لمعرفة الطريقة التي هرب بها.
وأضاف أن النزيل كان يعاني من تخلف عقلي وفرط في الحركة.
من جانبه، أوضح مدير مستشفي الملك خالد بالخرج الدكتور ماجد مغربي لـ"الوطن"، أن طوارئ المستشفى استقبلت جثة النزيل وتم نقلها إلى الثلاجة.

الباحة.. مواطن يتهم مستشفى بإهمال حالة والده

المصدر: جريدة الوطن السبت 3 جماد الثاني 1434 هـ 13 ابريل 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=141443&CategoryID=3

الباحة: سلمان آل مقرح

تحقق الشؤون الصحية بالباحة حاليا في شكوى تقدم بها مواطن يتهم فيها طبيبا عربيا بمستشفى الملك فهد، بالتقصير والإهمال في التعامل مع حالة والده الذي تجاوز الثمانين من عمره، مما تسبب في سوء حالته الصحية. وبين المواطن (ع. الغامدي) في شكواه لمدير الشؤون الصحية بالمنطقة، أن والده تعرض لجلطة في الرأس في الأول من جمادى الأولى الماضي، وأُدخل على إثرها العناية الخاصة بمستشفى الملك فهد، وبعد أسبوع نُقل إلى التنويم، ومن ثم عاودته جلطة أخرى في اليوم نفسه أثرت على جهازه التنفسي.

وأضاف أنه تم وضع والده تحت جهاز التنفس الصناعي، فيما قرر استشاريّا العناية المركزة والمخ والأعصاب سرعة إجراء عملية جراحية للشق الحنجري، وحددا يوم 18 من نفس الشهر موعدا لإجراء العملية، ولكن لأسبابٍ غامضة تم تأجيل إجراء العملية من قِبل استشاري الأنف والأذن والحنجرة إلى نهاية الشهر.

وقال إنه بعد 30 ساعة من إجراء العملية الأولى أدخل غرفة العمليات مرةً أخرى لإجراء عملية أخرى، وعند سؤال الطبيب أفاد بأن التمريض لم يكن مُلمّاً بالرعاية التمريضية لما بعد العملية، ومن ثم فقد حدث انسداد لموضع العملية تطلب إعادتها مرةً أخرى. وأشار المواطن إلى أن هذا الإهمال تسبب في تورم بموقع العملية لدى والده ومزيد من الآلام، لم يستطع تداركها تواجد عدد من الأطباء من مختلف التخصصات، مناشدا المسؤولين بالمنطقة مُحاسبة المُقصّرين ونقل والده بالإخلاء الطبي إلى أي مستشفى متخصص يستطيع تصحيح الخلل الذي وقع فيه مستشفى الملك فهد، ليتمكن والده المُسن من العيش بشيء من الراحة في ما تبقى له من عُمر.

ومن جانبه، قال المتحدث باسم الشؤون الصحية بالباحة أحمد معيض الزهراني، إنه جار التحقيق في ملابسات الموضوع، وإذا ثبت أن هناك خطأ مهنيا مع المريض أو المرافق، فسيتم التعامل مع الشكوى حسب النظام المتبع في مثل هذه الحالات.

12 ألف ريال شهريا متوسط دخل العمال الوافدين من المهن البسيطة

وفق دراسة مقدمة لـ المعرض الثالث لاكتشاف المهن" في الشرقية

المصدر: جريدة الشرق الاوسط الجمعه 2 جماد الثاني 1434 هـ- 12 ابريل 2013م
http://www.awsat-a.com/details.asp?section=43&issueno=12554&article=724288&feature=#.UWjzH6I73Jg

الخبر: علي القطان
أظهرت نتائج دراسة أعدها أكاديمي سعودي أن المهن البسيطة التي يشغلها قطاع كبير من الوافدين في بلاده تدر عليهم دخولا مالية مرتفعة تصل في كثير من الأحيان إلى 12 ألف ريال شهريا. وبحسب الدكتور عبد الله الهدباء مدير إدارة الإرشاد الطلابي بتعليم المنطقة الشرقية، فإن مهنًا مثل السباكة والكهرباء والميكانيكا تدر على أصحابها مدخولا يضاهي مداخيل يتحصل عليها كثير من حاملي الشهادات العليا العاملين في القطاعين الخاص والحكومي.
وشددت الدراسة في نتائجها على أهمية أن يتكاتف القطاع الخاص مع الدولة من أجل تشجيع الشباب على شغل الأعمال ذات الطبيعة الحرفية والمهنية، ويعتقد الدكتور الهدباء معد الدراسة أن بلاده بحاجة لإنشاء معاهد تدريب مهني وكليات تقنية تركز على الجانب العملي أكثر من النظري من أجل تلبية حاجة العمل بالسعودية وتقليص عدد الأجانب تدريجيا.

ودعا الهدباء المجتمع لمساعدة الشباب في إيجاد حلول التوظيف العملية، وتحقيق طموحاتهم وفق ميولهم ورغباتهم وبما تقتضيه المرحلة الحالية، مع الاستفادة من وسائل التكنولوجيا والتقدم المعرفي، مشددا على أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل تحقيق الأهداف المشتركة على صعيد التعليم وكذلك التدريب والتوظيف.
وقال مدير إدارة الإرشاد الطلابي بتعليم المنطقة الشرقية خلال استعراضه نتائج الدراسة أثناء انعقاد فعاليات «معرض اكتشاف المهن الثالث» تحت شعار «اكتشف ميولك واصنع مستقبلك» التي تنظمه «روابي القابضة» بـ«قاعة سلطان بن عبد العزيز للعلوم والتقنية (سايتك)» بالخبر: «نحن في إدارة التعليم إذ نشيد بمثل هذه الخطوات العملية الهادفة، نؤكد دعمنا ومساندتنا الجهود كافة التي من شأنها مساعدة أبنائنا وفتح آفاق المستقبل لهم».
من جهته، قال الدكتور عبد العزيز التركي المشرف العام على المعرض: «استمرار المعرض للعام الثالث على التوالي يؤكد نجاح فكرته التي استندت إلى التطبيق التجاربي والعملي من خلال عرض المهن بهدف اكتشاف ميول ومواهب الشباب من قبل خبراء متخصصين في المجالات المهنية والوظيفية، ومن ثم، توجيه الراغبين حسب اختياراتهم التي تتوافق مع هذه الميول والرغبات».
وأضاف التركي أن «معرض اكتشاف المهن استطاع خلال الأعوام الماضية أن يستقطب 13 ألف شاب وفتاة من خلال معرض يسلط الضوء على طبيعة المهن المختلفة المتاحة في المجتمع عن طريق استقطاب خبراء من شتى المجالات لتمثيل هذه المهن ومناقشة خصائصها بهدف تحفيز الشباب وتقديم رؤية واضحة المعالم لمستقبلهم».

ويتضمن المعرض عددا من الأنشطة واللقاءات على هامشه لمساعدة الطلاب على وضع خطط مهنية للمستقبل، ويتم تمثيل المهن في أركان تفاعلية يشرف عليها أفراد من ذوي الاختصاص للتحدث عن طبيعة أعمالهم وإعطاء دفعة معنوية للشباب نحو مستقبل أفضل.

ويستطيع الشباب التعرف أكثر على المهن المعروضة والفرص المتاحة التي تضم أكثر من 20 مجالا متنوعا من المجالات المهنية والأكاديمية والحرفية من أجل تعميم الفائدة، كما يمكن متابعتها عن طريق المعلومات الإلكترونية وشبكات التواصل الاجتماعي، المتوفرة لهم بعد المعرض.

الشهيّب نائباً لـ "الخدمة" والقويز محافظاً لـ "التأمينات" والسويكت لـ "الحديدية" والمشعل لـ "الغذاء"

أوامر ملكية: تعيينات وإعفاءات لقياديين في وزارات وجامعات وهيئات ومؤسسات

المصدر: جريدة سبق السبت 3 جماد الثاني 1434 هـ 13 ابريل 2013م
http://www.sabqq.org/news.php?action=show&id=207

سبق-متابعات:

أصدر خادم الحرمين الشريفين عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، اليوم، أوامره الملكية بتعيين الدكتور صالح بن عبد الرحمن بن سعد الشهيّب نائباً لوزير الخدمة المدنية بالمرتبة الممتازة، وتعيين الأستاذ سليمان بن عبد الرحمن بن عبد الله القويز محافظاً للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بالمرتبة الممتازة، وتعيين المهندس محمد بن خالد بن محمد السويكت رئيساً عاماً للمؤسسة العامة للخطوط الحديدية بالمرتبة الممتازة.

كما قضت الأوامر الملكية بتعيين الدكتور محمد بن عبد الرحمن بن سليمان المشعل رئيساً تنفيذياً للهيئة العامة للغذاء والدواء بالمرتبة الممتازة، وتعيين الأستاذ عبد الله بن فهد بن محمد الحسين رئيساً لوكالة الأنباء السعودية بالمرتبة الممتازة، وتعيين الدكتور رياض بن كمال بن خضر نجم رئيساً للهيئة العامة للإعلام المرئي والمسموع بالمرتبة الممتازة.

كما أصدر خادم الحرمين أمراً ملكيا بإعفاء الدكتور يوسف بن محمد الجندان مدير جامعة الملك فيصل من منصبه بناءً على طلبه، وتعيين الدكتور عبد العزيز بن جمال الدين بن زين الدين الساعاتي مديراً لجامعة الملك فيصل بالمرتبة الممتازة، وأمراً آخر بإعفاء الدكتور سعيد بن تركي بن إسماعيل المله مدير جامعة شقراء من منصبه، وتعيين الدكتور خالد بن سعد بن عبد العزيز بن سعيد مديراً لجامعة شقراء بالمرتبة الممتازة.

وأصدر أمراً بإعفاء الدكتور عبد الرحمن بن عبد الله الشقاوي مدير عام معهد الإدارة العامة من منصبه، وتعيين الدكتور أحمد بن عبد الله بن عيسى الشعيبي مديراً عاماً لمعهد الإدارة العامة بالمرتبة الممتازة.

كما صدر أمره الملكي - حفظه الله - بتعيين المهندس فهد بن محمد بن عثمان الجبير أميناً للمنطقة الشرقية بالمرتبة الممتازة.

كشفت عن 5600 وظيفة شاغرة فيها..”لجنة شوريةٍ”:
عمال النظافة يشغلون معظم وظائف المستخدمين والأجور والتشغيل في البلدية“

المصدر: جريدة الرياض السبت 3 جماد الثاني 1434 هـ- 13 ابريل 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/04/13/article825575.html

الرياض - عبدالسلام البلوي

رصدت لجنة الخدمات العامة بمجلس الشورى أن عمال النظافة يشغلون معظم بنود وظائف المستخدمين والأجور والتشغيل في وزارة الشؤون البلدية والقروية وبلغ عدد غير السعوديين في الوزارة أكثر من 16 ألف.

و لاحظت اللجنة التوزيع غير الواضح للموارد البشرية بين الأجهزة البلدية نسبة إلى الكثافات السكانية في المناطق المختلفة، وقد ناقشت ذلك مع مندوبي الوزارة الذين استضافتهم أثناء دراستها لتقرير الوزارة السنوي الأخير.

وكشفت اللجنة وجود 5600 وظيفة شاغرة موزعة على 17 منطقة ومحافظة ومدينة، ورصدت اللجنة فيما يخص نسبة الذكور إلى الإناث التي بلغت 1،3% لم تتغير منذ عام 14311432، وقد ناقشت اللجنة إمكانية رفع نسبة السيدات العاملات في الأمانات لاستيعاب تخصصات التقنية وإدارة المعلومات ورفع مستوى لتعاملات النسائية فيما يتعلق بالمراجعة البلدية سواء للاستخدامات السكنية او التجارية او غيرها.

وسجلت الأحساء أعلى نسبة في توظيف السيدات على الأجهزة البلدية حيث تجاوزت 31% تلتها جدة بنسبة بنحو 9% فمنطقة الجوف بنسبة قاربت 4% ثم ديوان الوزارة ، وسجلت منطقة أدنى نسبة توظيف للسيدات في الأجهزة البلدية حيث لم تصل 1%.

وفي شأن آخر كشف تقرير الشؤون البلدية للعام المالي 321433 عن ما نسبته نحو22% مبنى مستأجر للوزارة تبلغ قيمة إيجاراتها السنوية أكثر من 26 مليوناً و 921 ألفاً.

فتيات حماية أبها: الإدارة تعنفنا لفظياً و4 منا حاولن الانتحار

المصدر: جريدة الحياة الاحد 4 جماد الثاني 1434 هـ- 14 ابريل 2013م
http://alhayat.com/Details/503102

الرياض - حياة الغامدي

أكدت فتيات من دار الحماية في مدينة أبها بمنطقة عسير عن تعرضهن للعنف اللفظي الجارح من المشرفة على الدار باتهامهن بتعاطي المخدرات وسوء الخلق، مشيرات إلى أن أربع معنّفات حاولن الانتحار داخل الدار في وقت سابق بتناول كمية كبيرة من الأدوية، نقلن على إثرها إلى مستشفى عسير المركزي بعد تعرضهن لمضايقات من إدارة الدار.

وأوضحت معنفة في العقد الثاني (تحتفظ «الحياة» باسمها)، أنها حاولت الانتحار الأسبوع الماضي بتجرعها كمية كبيرة من المضادات الحيوية والمسكنات إثر تعرضها لضغوطات من المشرفة على الدار وتهديدات بإعادتها إلى ذويها، مشيرة

إلى أن إدارة الحماية تتهمهن بتعاطي المخدرات وسوء أخلاقهن، ومنعتها من إكمال تعليمها عن بُعد بعدم توافر شبكة الإنترنت لها لحضور المحاضرات. وقالت معنفة أخرى: «نحن عددنا 15 معنفة، حرمتنا الدار من الجلسات الخاصة بنا في المحاكم ومراجعة إمارة المنطقة لتيسير معاملاتنا، ونتعرض لانتهاكات وتشكيك في أخلاقنا، إذ تتهمنا المديرة بأننا مدمنات مخدرات ومجرمات وهاربات مع الرجال وأن لنا علاقات شاذة مع بعضنا، وتلوح كثيراً بتفريقنا بوضع كل معنفة في سكن خاص بها».

وأضافت أن الإعاشة والمستلزمات الخاصة بالنظافة الشخصية معدومة في الدار بعد أن كانت متوافرة لهن، وحاولن الحديث مع مشرفة الدار حول المعاملة غير الإنسانية والقصور في الإعاشة ومنعهن من الطلبات الخارجية، إلا أنها ترد بقولها: «مو عاجبك ارجعي بيت أهلك!».

من جهته، ذكر وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية للرعاية الاجتماعية الدكتور عبدالله اليوسف لـ«الحياة»، أنه لا يعتقد شخصياً أن أحداً من الممكن أن يعمل مثل هذه التصرفات أو يرضاها أو يقبلها، وأن فيه نوعاً من المبالغة، وشدد على أنه لو تلقت الوزارة شكوى فإنها لن ترضى بأية تجاوزات وتعاقب المتسبب.

الشريف لـ الحياة": تطويع الأنظمة وضعف العقوبات يشجعان المفسدين

المصدر: جريدة الحياة الاحد 4 جماد الثاني 1434 هـ- 14 ابريل 2013م
http://alhayat.com/Details/503101

الرياض – أبكر الشريف

أكد رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد محمد الشريف أن الثغرات التي تدخل منها أساليب الفساد إلى جسم العمل الحكومي متعددة، منها الجهل وعدم الإلمام بالأنظمة أو الضعف في تطبيقها ومحاولة عسفها وتطويعها لخدمة أغراض الفاسدين، وأشار إلى أن المكافآت المادية التي تمنحها «الهيئة» للمتعاونين معها في القضايا كافة تقاس بحجم الفساد، وأن «الهيئة» لم تواجه أية مشكلة تتعلق بوجود تداخل أو ازدواجية في الصلاحيات والمسؤوليات مع الجهات الرقابية الأخرى، وأن عمل «الهيئة» لا يستدعي التعاقد مع أطباء أو متخصصين متفرغين في الوقت الحاضر. وفيما يأتي نص الحوار :

كانت لكم خبرة طويلة في الرقابة الإدارية.. ما الذي يجعل الفساد ينخر في مجتمع العمل الحكومي؟

- الأسباب كثيرة، منها قدم بعض الأنظمة واللوائح أو وجود ثغرات فيها يستغلها المفسدون، إضافة إلى الجهل وعدم الإلمام بالأنظمة أو الضعف في تطبيقها ومحاولة عسفها وتطويعها، لخدمة أغراض شخصية، ومن الأسباب: التساهل في معاقبة المفسدين، وعدم الحزم في اتخاذ العقوبات الصارمة بحقهم، وغياب أو ضعف القدوة الحسنة، وضعف حماية النزيهين ومكافآتهم وإكرامهم.

> ما أسباب تركيز «الهيئة» على المشاريع المتعثرة؟

- تركز «الهيئة» على المشاريع المتعثرة، لأنها تمس حياة المواطن وتسهم في عدم توفير مستوى أفضل من الخدمات، وتعوق التطور والتنمية في المملكة، وفي الوقت الذي ترصد فيه الدولة مبالغ كبيرة للمشاريع العامة نجد أن هذه المشاريع عندما تتعثر تتسبب في تعطيل الاستفادة من تلك الأموال وانتفاع المواطنين بها.

> ما أبرز ملامح ومواضيع البلاغات المقدمة إلى «الهيئة»؟

- معظم البلاغات التي ترد إلى «الهيئة» تدور حول المشاريع المتعثرة، والخلل في تنفيذ بعضها، والنقص والقصور في بعض الخدمات التي تقدمها أجهزة الدولة إلى جانب التجاوزات في تطبيق الأنظمة، في التوظيف وغير ذلك من الممارسات التي تشكل انتهاكاً للقوانين وخرقاً للقواعد، وهدراً للحقوق والمال العام.

> كيف يتم تقويم مكافآت المبلغين عن حالات الفساد؟

- المادة الـ 13من تنظيم «الهيئة» نصت على أن تعد «الهيئة» قواعد لحماية النزاهة تشتمل على آليات لمنح مكافآت تشجيعية مادية أو معنوية لموظفي الجهات العامة في الدولة والمواطنين والمقيمين، ممن يؤدي اجتهادهم إلى كشف حالات الفساد، أو توفير مبالغ للخزانة العامة، وأعدت «الهيئة» بهذا الشأن لوائح وتم رفعها لخادم الحرمين الشريفين، والمكافآت المعنوية تشمل خطابات الشكر والأوسمة، وأما المادية فإنها تقاس بحجم الفساد الذي يكشف عنه البلاغ.

> ما الذي تم الوصول إليه حتى الآن في تطبيق الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد؟

- الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد صدرت بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 43 تاريخ 1-2-1428هـ، وتطبيقها واجب على كل مكونات المجتمع، ومهمة «الهيئة» هي الرصد المتابعة، ونظمت «الهيئة» بعد إنشائها آلية لمتابعة تنفيذ الاستراتيجية، حددت فيها مسؤولية كل جهة وأوكلت إلى الإدارات المعنية بـ«الهيئة» متابعتها، والاستراتيجية تحتوي على 52 بنداً يجب تنفيذها بالكامل، ولا تزال «الهيئة» تتواصل مع الجهات في هذا الشأن وترصد بدقة كل ما يرد منها، وتبدي مرئياتها.

> هل الدور المنوط بالجهات الحكومية الأخرى لتعزيز قيم النزاهة نفذ بحسب المطلوب أم أن هناك تقصيراً؟

- هناك جهود تبذل في الميدان من الجهات المشمولة باختصاصات «الهيئة»، وهي تتواصل معها، وكل جهة تقوم بمهام واجباتها واختصاصاتها، وتأمل «الهيئة» مزيداً من التعاون لتحقيق الأهداف المشتركة، ولكن هذا يحتاج إلى التزام وعمل متواصلين للوفاء به.

> زرتم في بداية عملكم جهات حكومية عدة.. ما أبرز النتائج المتحققة منها؟

- تلك الزيارات كانت للوزراء، وكان الهدف منها بناء جسور من التعاون بين «الهيئة» وشركائها، وشرح ما توجبه الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد على شركاء «الهيئة»، ولتوضيح مهمات «الهيئة» وأهدافها واختصاصاتها وبحث وسائل التعاون بينها وبين شركائها من الجهات الحكومية والخاصة والموظفين والمسؤولين، وشرح ما يوجبه تنظيم «الهيئة» من وسائل وخطط وبرامج لكيفية حماية النزاهة، وتطبيق مفهوم الشفافية ومكافحة الفساد، وما يوجبه من ضرورة التجاوب مع «الهيئة» في ملاحظاتها والرد عليها خلال 30 يوماً.

> ما أبرز الاختلاف في طبيعة مهمات واختصاصات «الهيئة» عن عمل الجهات الأخرى، مثل ديوان المراقبة العامة وهيئة الرقابة والتحقيق؟

- تنظم الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد علاقتها بالجهات الرقابية من خلال المادة الرابعة التي نصت على أن تتعاون الجهات الرقابية المتخصصة مع «الهيئة» في مجال عملها لتوضيح أي استفسار أو إجراء يحقق تكامل الأدوار واتساقها لتنفيذ اختصاصات كل جهة، لضمان حماية النزاهة ومكافحة الفساد.

> هل يمكن أن يكون لـ «الهيئة» أي دور تشريعي في إقرار الأنظمة واللوائح؟

- «الهيئة» تدرس تطوير الأنظمة وتحديثها وإنشاء أنظمة جديدة في بعض المجالات، كما تبسط الإجراءات في الجهات المشمولة باختصاصاتها، لتكون واضحة للمراجعين، وإعلانها في ومنشوراتها وموقعها الإلكتروني، وهناك رصد مبدئي، وخطابات متبادلة بين «الهيئة» والجهات المعنية بدرس الأنظمة وتطويرها، بمشاركة جهات عدة، يلزمها الوقت لتحقيق أفضل النتائج.

> ما الدور المأمول من المؤسسات الدينية والتعليمية، في تعزيز قيم النزاهة ومكافحة الفساد؟

- الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد حثت خطباء المساجد والعلماء والمؤسسات التعليمية على أهمية تعزيز القيم الدينية لإيجاد مجتمع نزيه، يحافظ على ممتلكات ومقدرات بلاده، ونحن في بلد مسلم، يستلهم سلوكه وتشريعاته من القرآن الكريم والسنة النبوية، وهذان المصدران - بوصفهما أسمى المصادر وأعظمها - هما منطلق للاستراتيجية، فالإسلام عقيدة وشريعة ومنهج حياة.

وكل عمل من شأنه الانحراف بالوظيفة العامة عن مسارها الشرعي والنظامي الذي وجدت لخدمته يعتبر فساداً وجريمة تستوجب العقاب في الدنيا والآخرة، وتأسيساً على ذلك كان تحصين المجتمع السعودي ضد الفساد بالقيم الدينية والأخلاقية والتربوية، ويبرز دور العلماء والدعاة في المجتمع في إرشاد وتوجيه الناس إلى المشاركة وتحمّل المسؤولية في مكافحة الفساد، وتعزيز قيم النزاهة.

> ما الذي تم في البناء الداخلي لـ«الهيئة» وهيكلتها الإدارية إلى هذا التاريخ؟

- تنفيذاً لما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة السابعة من تنظيم «الهيئة»، أن يصدر الرئيس اللوائح الإدارية والهيكل التنظيمي للهيئة، تم إعداد وإصدار اللوائح الإدارية والهيكل التنظيمي وأدلة العمل التي تشتمل على ضوابط أداء القسم الوظيفي لموظفي الهيئة، والإدلاء بإقرارات الذمة المالية للموظفين والهيكل والدليل التنظيمي ودليل الوصف الوظيفي

وخطة تصنيف وتقويم الوظائف ودليل القواعد والإجراءات المالية والمحاسبية للائحة المالية ودليل التدريب الابتعاث ودليل القواعد والإجراءات التنفيذية للائحة الوظيفية ودليل ترميز إدارات «الهيئة» وقواعد تفويض الصلاحيات في «الهيئة» وآلية توزيع مهمات متابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد وقواعد السلوك الوظيفي في «الهيئة».

46 ألف سجين في المملكة نصفهم سعوديون... في 2011

المصدر: جريدة الحياة الاحد 4 جماد الثاني 1434 هـ 14 ابريل 2013م
http://alhayat.com/Details/503159

الرياض - عضوان الأحمري
يفيد تقرير أمني بأن عدد السجناء الموقوفين والمحكومين في قضايا جنائية ومالية وأخلاقية داخل السجون العامة في جميع مناطق المملكة بلغ 46407 سجناء، يشكّل الأجانب منهم نسبة 51.17 في المئة، وعددهم 23748 سجيناً، في مقابل 22659 سجيناً سعودياً في عام 2011. (للمزيد)
ويشير التقرير (حصلت «الحياة» على نسخة منه) إلى أن 37 في المئة من الموقوفين سُجنوا بسبب قضايا مخدرات، أما أقل القضايا التي سُجنوا بسببها فهي قضايا حوادث السير والحقوق المدنية، إذ يبلغ عدد الموقوفين والسجناء بسببها 915 سجيناً بنسبة 3.5 في المئة، بينما جاءت قضايا المسكرات في المرتبة قبل الأخيرة بـ 1399 سجيناً، وبنسبة تبلغ 5.4 في المئة من إجمالي عدد السجناء. وأوضح التقرير أن عدد الإناث من السجناء 3851 سجينة، 175 منهن سعوديات.
وسجلت منطقة الرياض أكثر المناطق من حيث عدد السجناء الموقوفين والمحكومين بواقع 11982 سجيناً، بنسبة 25 في المئة. ويبلغ عدد الموقوفين منهم 5901 سجين، فيما يبلغ عدد المحكومين 6081 سجيناً. وجاءت محافظة جدة في المرتبة الثانية بـ 9545 سجيناً، في حين أن منطقتي الباحة والجوف هما الأقل من حيث عدد السجناء، إذ بلغوا في الأولى 403 سجناء، وفي الثانية 423 سجيناً.

الداخلية ترصد تجاوزات في تعيينات البنود... وتطالب نزاهة بضبط المخالفين

المصدر: جريدة الحياة الاحد 4 جماد الثاني 1434 هـ 14 ابريل 2013م
http://alhayat.com/Details/503138

جدة - سلطان العوبثاني
وجهت وزارة الداخلية أخيراً، إمارات المناطق بوقف الفساد الإداري المتمثل في عدم وجود مراقبين ماليين معتمدين من وزارة المالية في جامعات ومؤسسات وهيئات حكومية ما أدى إلى تجاوزات في التعيين على البنود الوظيفية المتاحة.
ويأتي توجيه وزارة الداخلية بعد كشف نظيرتها «المالية» عن وقوع تجاوزات في التوظيف داخل بعض المؤسسات الحكومية، لاسيما الجامعات، بسبب عدم وجود مراقبين ماليين تابعين لها.

وكشف تعميم صادر من وزارة الداخلية إلى إمارات المناطق (تحتفظ «الحياة» بنسخة منه) عن رصد الكثير من التجاوزات داخل الجامعات والمؤسسات العامة في التعيين على لائحتي المستخدمين وبند الأجور داخل تلك الجهات.
وشددت على ضرورة أن يكون المسؤول الأول في الإدارة الحكومية، والمسؤول عن القوى العاملة (شؤون الموظفين)، والمراقب المالي، ومدير الإدارة المختصة، مسؤولين بالتضامن عن تطبيق القرارين الصادرين عن المقام السامي بخصوص التوظيف على لائحتي المستخدمين وبند الأجور.
وطالبت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد والجهات الرقابية بمتابعة ومراقبة التزام الجهات الحكومية المشار إليها، في تطبيق النظام، داعية إلى الرفع للمقام السامي عن المخالفين.
يذكر أن القرارين الصادرين عن المقام السامي، باقتراح من وزارة المالية، يقضيان بضرورة التزام الوزارات والمؤسسات العامة بعدم التعيين على وظائف لائحتي المستخدمين وبند الأجور إلا بما يتفق مع المسميات والمؤهلات والأعمال التي تتفق مع أهداف اللوائح والبنود.
وتسعى وزارة المالية من خلال إيجاد مراقبين ماليين من منسوبيها في الجهات الحكومية إلى تطبيق أوامر تثبيت المعينين والمعينات من المواطنين والمواطنات على بند الأجور وسلم المستخدمين، وإحلالهم في وظائف رسمية.

منح 750 ألف سعودية حق كفالة واستقدام الأبناء والزوج الأجنبي

المصدر: جريدة الحياة الاحد 4 جماد الثاني 1434 هـ- 14 ابريل 2013م
http://alhayat.com/Details/503156

الأحساء - إبراهيم المبرزي
حققت نحو 750 ألف سعودية متزوجات من «أجانب» مجموعة من مطالبهن، خصوصاً حق كفالة الأولاد والزوج، فيما يمنح نظام «تنظيم زواج السعوديين من غيرهم» الذي صدرت الموافقة عليه أخيراً من مجلس الوزراء، الأولاد حق الدراسة والعمل والعلاج، واحتسابهم ضمن نسب «السعودة». (للمزيد)
وقال المدير العام للأحوال المدنية في المنطقة الشرقية محمد عبدالله العواص لـ«الحياة» إن مجلس الوزراء وافق على إطلاق نظام «تنظيم زواج السعوديين من غيرهم»، منوهاً إلى أنه صدرت الموافقة على التنظيم الخاص بأولاد المواطنة المتزوجة من غير سعودي، «بشرط أن يكون الزواج تم بموافقة الجهات المختصة، وأن يكون عقد النكاح موثقاً، ويكون أبناؤها لديهم وثائق تثبت هوياتهم».
وذكر العواص أنه «يُمنح أبناء المواطنة السعودية المقيمون في المملكة إقامة على كفالة والدتهم، ولها طلب استقدامهم إذا كانوا خارج المملكة للإقامة معها على كفالتها، وتتحمل الدولة رسوم إقامة أولادها»، لافتاً إلى أن النظام «يسمح لأولاد المرأة السعودية بالعمل لدى الغير في القطاع الخاص، من دون نقل كفالتهم إليه».
وأكد أن أولاد المرأة السعودية «سيعاملون معاملة السعوديين في الدراسة والعلاج، ويتم احتسابهم ضمن نسب السعودة في حال عملهم بالقطاع الخاص»، مشيراً إلى أنه «سيسمح للمواطنة السعودية باستقدام زوجها الأجنبي، ويدّون في الإقامة زوج مواطنة سعودية»، ويسمح له بالعمل في القطاع الخاص، شريطة وجود جواز سفر مُعترف به، يمكّنه من العودة إلى بلده في أي وقت.

درس إطلاق سراح معنف طفل المدينة ...وخاله يعترض

المصدر: جريدة الحياة الاحد 4 جماد الثاني 1434 هـ 14 ابريل 2013م
http://alhayat.com/Details/503083

المدينة المنورة - «الحياة»
في تطور لافت في قضية الطفل اليمني المعنف «عادل»، أكد خال «الطفل المعنف» لـ «الحياة» أن والده يستحق عقوبة أشد من الحكم الصادر بحقه من جانب المحكمة العامة في المدينة المنورة القاضي بسجنه ثلاثة أشهر.
واستغرب خال «الطفل المعنف» من الحكم رغم الإصابات والكسور والكدمات التي لحقت بالطفل بسبب العنف المفرط من جانب والده، طالباً من «المدعي العام» الاعتراض على الحكم لينال الأب العقوبة الصارمة بحق ما ارتكبه من جرم، فيما تنظر إدارة شعبة السجن العام في منطقة المدينة المنورة انتهاء فترة الحكم على «الأب» لإطلاق سراحه بالكفالة، في حال عدم صدور الحكم بالحق الخاص، أو الاستئناف على الحكم من جانب الادعاء العام، إضافة إلى عدم ورود أوراق القضية كاملة إلى الشعبة.
وأوضح خال «الطفل المعنف» في حديث سابق لـ «الحياة»، أن ادعاءات والد الطفل حول وجود آثار التعنيف على جسد الطفل قبل وصوله من اليمن وإحضاره من منزل والدته غير صحيحة، مؤكداً أن التقرير الطبي أثبت بطلان ادعاءاته، مبيناً أنه سيطالب بإعادة حضانة الطفل إلى الأم، لعدم أهلية الأب للحضانة، وسبق أن تعرضت أم الطفل إلى التهديد من جانب زوجها بعد أن تم الخلع بينهما، كما أن قضية التعنيف تعود إلى أشهر عدة وليست وليدة اليوم.
وجاءت هذه التطورات في القضية بعد أن حضر خال «الطفل المعنف» من خارج السعودية لإنهاء إجراءات القضية بعد أن سمحت له دار الحماية بالشؤون الاجتماعية في المدينة المنورة تسلم الطفل والبقاء معه حتى انتهاء التحقيقات الخاصة بالقضية.
وكانت هيئة التحقيق والادعاء العام في المدينة المنورة أصدرت مذكرة توقيف بحق والد الطفل المعنف «عادل» في وقت سابق، لإدراج قضيته ضمن الجرائم الكبيرة، حتى ينتهي التحقيق الخاص والحكم الذي سيصدر حين انتهاء مدة شفاء الطفل المحددة بـ 15 يوماً، فيما أحيل «والد الطفل» إلى السجن العام فور انتهاء التحقيق، وثبوت إدانته باستخدام العنف المفرط مع ابنه.

أجهزة حكومية" تنتقد لائحة التعليم الإلزامي وتعتبرها مساساً بـ الحرية الشخصية"

المصدر: جريدة الحياة الاحد 4 جماد الثاني 1434 هـ 14 ابريل 2013م
http://alhayat.com/Details/503081

ينبع - عبدالله زويد
تباينت الآراء حول ما ورد في اللائحة الإلزامية بشأن إلزام أولياء الأمور بإلحاق أبنائهم من سن السادسة إلى الـ 15 بالمدارس، إذ رأت أجهزة حكومية خلال ردها على اللائحة أن إيقاع الجزاءات على أولياء الأمور يعتبر مساساً بالحرية الشخصية، فيما طالب غيرها بسن عقوبات محددة.

واستقبلت اللجنة العليا لسياسة التعليم في السعودية سيلاً من الانتقادات للائحة المقترحة بشأن التعليم الإلزامي في السعودية المتضمنة أن يكون التعليم إلزامياً لمن هم في سن السادسة وحتى الـ 15 بعد إعدادها من جانب وكالة وزارة التربية والتعليم للبنين، بينما طلبت اللجنة العليا من الجهات الحكومية دراستها وإبداء رأيها حول بنودها، تمهيداً لإعداد مسودة قرار تنوي عرضها على الوزراء.

وأكدت وزارة التعليم العالي في ردها على لائحة التعليم الإلزامي في السعودية التي جاءت ضمن ردود الجهات الحكومية الموجهة إلى الأمين العام للجنة العليا لسياسة التعليم (تحتفظ «الحياة» بنسخة منه) أن إيقاع الجزاءات على أولياء الأمور من خلال اللائحة فيه مساس بالحرية الشخصية للأفراد، ورؤيتها التي جاءت واضحة من دون الالتفاف بعدم جواز تضمين اللائحة لتلك العقوبات.

من جهتها، فضلت الخدمة المدنية إطلاق وصف «مشروع لائحة» بدلاً من تسميتها بـ «لائحة»، كونها لم تقر وما زالت محل بحث، ووجدت الخدمة المدنية اختلافاً في مسماها، إذ ورد في خطاب الأمانة العامة للجنة سياسة التعليم مسمى (اللائحة التنفيذية لقرار اللجنة العليا لسياسة التعليم)، ولم يتضح لها المستند النظامي لإعداد مشروع اللائحة كون قرار مجلس الوزراء بالموافقة على قرار اللجنة العليا لسياسة التعليم.

ووصلت انتقادات الخدمة المدنية للمدارس الأهلية التي لم يتضح بحسب المادة الأولى شمول التعريف لها، برغم عدم ورود مصطلح «التعليم العام» ضمن نصوص مواد مشروع اللائحة، مشيرة إلى أن تعريف المادة الأولى للطالب ذي الظروف الخاصة لم يرد في نصوص مشروع اللائحة، بينما رأت أن المادتين الثانية والثالثة تضمنتا عبارات إنشائية مطولة، ولم تكن مجردة وملزمة كما يحدث عند صياغة اللوائح، فيما انتقدت ورود عبارة «قرار» في نص المادة الثانية، لأن الموضوع يتعلق بـ «لائحة» ولا يتعلق بـ «قرار»، إضافة إلى عدم الحاجة إلى ورود نص «المملكة العربية السعودية» في المادة، لأنه في حال إقرارها لن تنفذ إلا في السعودية.

ورأت الخدمة المدنية ضرورة توحيد المصطلحات المستخدمة في مشروع اللائحة عند استخدام عبارة «المؤسسات التعليمية، المدارس النظامية» أو إيضاح وجه الاختلاف إن وجد، إضافة إلى مراعاة الأحكام الدولية والاتفاقيات بخصوص التعليم من دون إيرادها في صلب الموضوع، مؤكدة أهمية حذف كلمة «الأطفال» من نص المادة الثانية التي جاء فيها «تلتزم المؤسسات التعليمية بتقديم خدمة التعليم الإلزامي للأطفال من سن السادسة وحتى الـ 15»، تماشياً مع مقتضى قرار مجلس الوزراء.

وشددت على ضرورة تحقيق الفاعلية لأحكام اللائحة، وإيضاح المترتب في حال عدم تسجيل ولي الأمر الطالب في المؤسسات التعليمية بعد أن ألزمته بذلك، في حين استغربت أن تتضمن اللائحة تولي «التربية» إصدار لائحة تفسيرية، كون الأمر غير مناسب تنظيمياً أن تفسر لائحة بلائحة أخرى، مطالبة باستخدام عبارة «التربية» بدلاً من تكرار استخدام وزارة التربية والتعليم منعاً للتكرار.

وشاركت مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية في انتقاد اللائحة، إذ طلبت إعادة صياغة تعريف التعليم الإلزامي، وتعديل المادة الثانية بشأن أهداف التعليم الإلزامي في الفقرة السادسة لتصبح «تلبية حاجات الأطفال، وزيادة معارفهم وتنمية مهاراتهم بشكل يساعدهم على التفكير السليم، ومجابهة مشكلات الحياة والمساهمة الإيجابية في بناء المجتمع، وإكسابهم جملة من القيم والمعارف والمهارات التي يسعى التعليم الأساسي إلى تزويد الطفل بها».

وتطرقت مدينة الملك عبدالعزيز إلى إمكان تمديد فترة الإلزام بالتعليم إلى 16 أو 17 لاعتبارات عدة، من أبرزها الاتجاه العالمي لزيادة فترة إلزام التعليم، إضافة إلى أن الحدث السعودي لا يستطيع أن يسهم في الحياة العلمية بدرجة مقبولة بسبب قصر سنه وقصر فترة الدراسة التي ترى أنها قد تقوده إلى الأمية من جديد، مشيرة إلى ضرورة تعديل المادة التاسعة من الإجراءات التنظيمية التي تلزم ولي الأمر إبقاء ابنه للدراسة.

وانتقدت عدم شمول اللائحة لمادة توضح أن التربية هي المسؤولة عن سياسة التعليم الإلزامي بما يضمن تحقيق أهدافه وتطوير جوانبه الفنية، والإشراف على سير أعماله الميدانية في السعودية، في ضوء السياسة التعليمية، مطالبة إبراز جانب العقوبة التي تقع على عاتق ولي الأمر في حال إخلاله بمواد اللائحة. يذكر أن مجلس الوزراء أصدر قراراً في 26 من ربيع الثاني من عام 1425هـ بشأن إلزامية التعليم الأساسي لكل من يقيم على أرض السعودية، وبدأت وزارة التربية والتعليم في وضع آلية لتنفيذ القرار، لإتاحة الفرصة للفئة المستهدفة الحصول على حقهم في التعليم الأساسي.

أرجع تأخر البت في القضايا إلى كثرتها .. النصار لـعكاظ:

الإدارات النسائية في المظالم" قريبا ودور المرأة ليس قضائيا

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 4 جماد الثاني 1434 هـ- 14 ابريل 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130414/Con20130414590163.htm

نادر العنزي (تبوك)

أوضح رئيس ديوان المظالم رئيس مجلس القضاء الإداري الشيخ عبدالعزيز بن محمد النصار لـ«عكاظ» أن دور المرأة في الديوان لن يكون قضائيا، وسيقتصر على العمل الإداري، مضيفا أن الإدارات النسائية مهيأة وسيعلن عنها قريبا، مبينا أنها ستعمل على تقييد قضايا النساء، وتسليم الأحكام المتعلقة بهن، وتطبيق هوية المرأة، إلى جانب بعض الإحصائيات والبحوث، جاء ذلك عقب افتتاحه أمس المحكمة الإدارية بتبوك، بحضور رئيس المحكمة الإدارية العليا الشيخ محمد بن فهد الدوسري، ونائب رئيس الديوان الشيخ علي بن عبدالرحمن الحماد، وأعضاء المجلس.

وأرجع رئيس الديوان تأخر البت في القضايا إلى كثرتها، مشيرا إلى السعي لحل هذه الإشكالية من خلال المسارعة في تعيين القضاة، مستشهدا بتعيين 100 قاض العام الماضي.

وأبان النصار أن الديوان سعى إلى إيجاد إدارة الدعم القضائي لدعم الدائرة التي تحتاج ذلك سواء بقضاة أو موظفين أو أي إجراء، مضيفا أن دور التفتيش والمحاسبة يأتي عند تبين وجود التقصير، مشيرا إلى دورات يقيمها الديوان بالتعاون مع معهد الإدارة، تستمر 4 أشهر، مضيفا أن المحامي هو القاضي الواقف وأنهم يتعاونون معه في كل الجهات.

وأوضح النصار أن المادة (18) من المرافعات تقضي بإصدار الحكم في الجلسة الثانية إذا تخلف ممثلو الإدارات الحكومية عن الحضور، مؤكدا عدم منع الإعلاميين أو غيرهم عن الجلسات، ما لم يرى القاضي في حالات نادرة وجود حساسية في القضية، مضيفا أن الجهة المخولة بتنفيذ أحكام الديوان هي الوزير وإن لم يستجب فخادم الحرمين الشريفين كونه مرجع السلطات كلها.

وأشاد رئيس ديوان المظالم في كلمة له في المناسبة بعناية ولاة الأمر (حفظهم الله) بالقضاء، حيث توج ذلك الاهتمام بمشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير القضاء، مؤكدا وضع خطة لافتتاح المحاكم الإدارية ومحاكم الاستئناف الإدارية بما يسهل على المواطنين الوصول إليها، مشيرا إلي إلحاق قضاة المحاكم الجديدة بالمحاكم الإدارية في المدن الرئيسية ليستفيدوا من خبراتها.

من جانبه، أوضح رئيس المحكمة الإدارية بتبوك الشيخ فايز بن حسن قيسي أن المحكمة امتداد لأعمال الديوان، وتختص بالنظر في القضايا الإدارية والتأديبية والتجارية والجزائية، مؤكدا تجهيز المبنى المخصص للمحكمة بشبكة حاسب آلي لخدمة القضاة، كما تم تخصيص مكتب للإجابة عن استفسارات المراجعين عن مسار الدعاوى التي لهم صفة فيها.

وأزاح رئيس الديوان الستار عن اللوحة التذكارية إيذانا بافتتاح أعمال المحكمة الإدارية بتبوك.

إطلاق 4 تجاوزوا المدة.. وألف ريال تعويض عن كل يوم إضافي

سجن إرهابيين 52 سنة ومنعهم من السفر 39 سنة من تاريخ الإيقاف

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 4 جماد الثاني 1434 هـ 14 ابريل 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130414/Con20130414590167.htm

منصور الشهري (الرياض)

أصدرت المحكمة الجزائية المتخصصة ضد سبعة متهمين شكلوا خلية إرهابية تسعى لتنفيذ أهداف ومخططات تنظيم القاعدة داخل المملكة، وخططوا لتنفيذ عملية انتحارية بمطار عرعر، أحكاما مختلفة بسجنهم 52 سنة والمنع من السفر 39 سنة.

ورفضت المحكمة طلب المدعي العام بقتل المدعى عليهم حداً أو تعزيزاً لعدم ظهور ما يوجب ذلك وصيانة للدماء المعصومة واحتراماً لها ولعدم قيام الموجب المقتضي لاستباحة دم المدعى عليهم.

وعقدت جلسة النطق بالحكم ضد المتهمين السبعة وجميعهم سعوديون عدا المتهم الأول من الجنسية الأردنية، بحضور بعض ذويهم وممثلي وسائل الإعلام.

المتهم الرئيسي .. 12 سنة والإبعاد

وحكم ضد المتهم الأول والرئيسي (أردني الجنسية) بتعزيره بالسجن 12 سنة اعتبارا من تاريخ دخوله السجن على ذمة هذه القضية بتاريخ 1424/4/17 هـ منها سنة على ارتكابه جريمة التزوير وفق المادة 6 من نظام مكافحة التزوير، وباقي المدة على جرائمه الأخرى، ويبعد عن البلاد بعد انتهاء محكوميته.

ويأتي الحكم على المتهم الأول بعد أن ثبت لناظر القضية بالافتئات على ولي الأمر بالسفر إلى أفغانستان للمشاركة في القتال هناك بدون إذنه، التدرب في معسكر الفاروق على أنواع الأسلحة.

وبذلك يبقى للمدعى عليه سنتان حتى ينهي محكوميته حيث إن ناطق الحكم احتسب تنفيذ الحكم من تاريخ إيقافه عام 1424هـ، بعد ذلك يبعد من البلاد.

فيما حكم ضد المدعى عليه الثاني بعقوبة تعزيرية مدتها 15 سنة اعتبارا من تاريخ دخوله السجن على ذمه هذه القضية بتاريخ 1424/8/29 هـ ويمنع من السفر خارج المملكة بعد خروجه من السجن واكتساب الحكم القطعية 15 سنة، وثبت إدانته بشراء وحيازة سلاح من نوع رشاش وثلاثمائة طلقة ومسدس ربع أسباني مع خمسة وعشرين طلقة وقيامه بنقل وحيازة سلاحين من نوع رشاش ومسدس وقنبلة يدوية وكمية من الذخيرة الحية.

وبذلك يبقى للمدعى عليه خمس سنوات حتى ينهي محكوميته حيث إن ناطق الحكم احتسب تنفيذ الحكم من تاريخ إيقافه عام 1424هـ، ثم يمنع من السفر مدة مماثلة.

وحكم ضد المتهم الثالث بعقوبة تعزيرية بالسجن 12 سنة اعتبارا من تاريخ دخوله السجن على ذمه هذه القضية بتاريخ 1424/8/22 هـ منها سنة على ارتكابه جريمة التزوير وفق المادة 6 من نظام مكافحة التزوير وباقي المدة على جرائمه الأخرى ويمنع من السفر خارج المملكة بعد خروجه من السجن 12 سنة.

ويبقى للمدعى عليه سنتان حتى ينهي محكوميته حيث إن ناطق الحكم احتسب تنفيذ الحكم من تاريخ إيقافه عام 1424هـ، بعدها يمنع من السفر مدة 12 سنة.

وحكم ضد المتهم الرابع بالسجن 4 سنوات اعتبارا من تاريخ دخوله السجن على ذمة هذه القضية بتاريخ 1424/8/29هـ ومنعه من السفر خارج المملكة بعد خروجه من السجن أربع سنوات، فيما لم تثبت إدانته بالاشتراك في حيازة سلاح رشاش بدون ترخيص وأنه بقصد الإفساد والإخلال بالأمن.
فيما صرف النظر عن طلب المدعي العام إدانته المدعى عليه (المتهم الرابع) بارتكاب جريمة التزوير لصدور حكم سابق بمجازاته على ذلك من ديوان المظالم بالمنطقة الشرقية حسبما يتضح من لائحة دعوى المدعي العام.
وأصدر ناظر القضية أمرا بالإفراج عن المدعى عليه لانتهاء مدة محكوميته أربع سنوات والتي احتسب تنفيذ الحكم من تاريخ إيقافه عام 1424هـ، فيما سيمنع من السفر 4 سنوات.
فيما حكم على المدعى عليه الخامس بالسجن 3 سنوات اعتبارا من تاريخ دخوله السجن على ذمة هذه القضية بتاريخ 1424/8/22هـ ويمنع من السفر خارج المملكة بعد خروجه من السجن ثلاث سنوات، وذلك بعد أن ثبتت إدانة المدعى عليه بالتستر على المتهمين (الثاني والثالث) وعدم الإبلاغ عنهما مع علمه أنهما مطلوبان أمنياً وعلم قيام المتهم (الثاني) بمسح الطريق للتأكد من إمكانية نقل الأسلحة من الدمام إلى مركز بارق.
كما أدين المدعى عليه الخامس بالاشتراك مع المتهم (الثاني) في نقل وحيازة الأسلحة من الرياض إلى مركز بارق بدون ترخيص ولم يثبت أن القصد هو الإفساد والإخلال بالأمن.
وأصدر ناظر القضية أمرا بالإفراج عن المدعى عليه لانتهاء مدة محكوميته 3 سنوات والتي احتسب تنفيذ الحكم من تاريخ إيقافه عام 1424هـ، فيما سيمنع من السفر 3 سنوات.
وصدر حكم تعزيري على المدعى عليه السادس بالسجن 3 سنوات اعتبارا من تاريخ دخوله السجن على ذمة هذه التحقيق بتاريخ 1424/11/11هـ ويمنع من السفر خارج المملكة بعد خروجه من السجن ثلاث سنوات.
وحكم ضده بعد إدانته بخروجه مع بقية المدعى عليهم عدا (المتهم الأول) لمنطقة صحراوية جنوب المملكة للتدرب وفك وتركيب السلاح والرمي به وتستر على المتهم (الرابع) والذي قام بالتزوير عن طريق إثبات وقائع كاذبة على أنها صحيحة.
فيما لم يثبت لدى ناظر القضية اشتراك المدعى عليه السادس في حيازة الأسلحة والقنبلة المشار إليها في الدعوى لعدم كفاية الدليل كما لم تثبت إدانته بالتزوير وبموجبه ردت المحكمة طلب المدعي العام إثبات إدانته بذلك.
وأصدر ناظر القضية أمرا بالإفراج عن المدعى عليه لانتهاء مدة محكوميته 3 سنوات والتي احتسب تنفيذ الحكم من تاريخ إيقافه عام 1424هـ، فيما سيمنع من السفر 3 سنوات.
وحكم ضد المدعى عليه السابع عقوبة تعزيرية بالسجن ثلاث سنوات اعتباراً من تاريخ دخوله السجن على ذمة هذه القضية بتاريخ 1425/02/02هـ ويمنع من السفر خارج المملكة بعد خروجه من السجن سنتين، كما ثبت إدانته بشرائة سلاح رشاش كلاشنكوف بدون ترخيص ولم يثبت أنه بقصد الإفساد والإخلال بالأمن وأفهم أن عقابه عائد لولي الأمر.
وقال ناظر القضية إنه لم تثبت لدينا إدانته بعلاقته بأشخاص من أخطر أعضاء تنظيم القاعدة لعدم ثبوت ذلك.
وأصدر الناظر أمراً بالإفراج عن المدعى عليه لانتهاء مدة محكوميته 3 سنوات والتي احتسب تنفيذ الحكم من تاريخ إيقافه عام 1425هـ، فيما سيمنع من السفر سنتين.
يُشار إلى أن جميع من أمضى من المتهمين سنوات إضافية على مدة الحكم الصادر بحقه سيتم تعويضه مالياً وفق نظام الإجراءات الجزائية بمبلغ ألف ريال عن كل يوم إضافي.

كشف أن إدارته مجرد موزع للكميات الواردة من التحلية

مدير وحدة المياه بالشركة الوطنية : لا دخل لنا بأزمة العطش

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 4 جماد الثاني 1434 هـ- 14 ابريل 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130414/Con20130414590414.htm

عبد العزيز غزاوي (جدة)

أفصح لـ «عكاظ» مدير وحدة المياه بالشركة الوطنية للمياه المهندس عبدالله العساف بأن الشركة ليس لها أي دخل في مشكلة المياه في جدة، لافتا إلى أن الشركة تعد بمثابة موزع لكميات المياه التي تردها من التحلية.

وقال العساف إنه تم أمس حل شح المياه في محافظة جدة، مبينا أن المؤسسة العامة لتحلية المياه ضخت 1.050 مليون متر مكعب، كاشفا أن هذه الكمية ساهمت في تغذية الأحياء المتأثرة.

وبين أن هناك انخفاضا في أعداد المواطنين الذين يرتادون الأشياب بعد عملية الضخ التي انطلقت أمس.

وأبان مدير وحدة المياه بالشركة الوطنية بأن المحطة بدأت تستقبل مياه المحطة الجديدة تدريجيا حتى تصل إلى 240 ألف متر مكعب خلال الأسابيع المقبلة، إذ سيتم إعادة جدولة توزيع المياه على الأحياء والمناطق، فضلا عن خفض مدة الانتظار للتوزيع، لافتا إلى أن من كان ينتظر 15 يوما سيكون بعد ذلك مدة أسبوع.

وبين العساف أن هناك بعض الأحياء سيتم توزيع المياه لها على مدار الساعة.

وحول عدم انقطاع المياه مرة أخرى، أفاد أنه بتوجيه من صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل أمير منطقة مكة المكرمة سيتم دراسة رفع حجم الخزن الاستراتيجي من ستة ملايين متر مكعب إلى 12 مليون متر مكعب، مبينا أنه تم طرح المرحلة الثانية والثالثة من مشروع الخزن الاستراتيجي.

وأوضح العساف أن جدة مغطاة بنسبة 90 في المئة بشبكة المياه ولكن الاستهلاك المضطرد يجعل المواطن يطلب صهريج ماء مثل المراكز التجارية والعمائر الكبيرة والمناطق التي لا يوجد بها شبكات.

وقال العساف إنه خلال الخمس السنوات المقبلة ستقل تدريجيا عملية استخدام صهاريج الماء ويصل المياه للمواطنين عبر الشبكة.

في تقرير يناقشه الشورى اليوم.. العمل:

زيادة استقدام الجهات الحكومية 61 ٪ و حافز و نطاقات أبرز الملفات

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 4 جماد الثاني 1434 هـ 14 ابريل 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130414/Con20130414590160.htm

محمد الغامدي (الرياض)

كشف تقرير وزارة العمل الذي ينتظر أن يفتح مجلس الشورى ملفه اليوم، أن جملة من التزم بتطبيق برنامج «نطاقات» من المنشآت وطبقه فعلا وصل إلى 247.828 منشأة من مجموع المنشآت البالغ عددها 1.805.875 أي بنسبة 14 في المئة، حيث رشحت الوزارة 77193 مواطنا بنسبة 141 في المئة من المتقدمين لهذا العمل ومن ثم إسناد الموضوع لصندوق تنمية الموارد البشرية «هدف». وبلغ عدد المسجلين في برنامج «حافز» 631.349 في 31/ 12/ 2011 ،جاءت نسبة النساء منهم 84.4 في المئة فيما بلغ من انطبقت عليهم الشروط من الدفعة الأولى 554 .655 . 84 في المئة منهم من النساء، فيما بلغ عدد التوظيف خلال عام التقرير 1432– 1433 هـ 229 .661 مواطنا. جزء منهم عن طريق مكاتب العمل. وجزء عن طريق صندوق تنمية الموارد البشرية، والجزء الأكبر وقدره 366 .157 عن طريق المؤسسات مباشرة .

وأظهر التقرير أن عدد ممن تم استقدامهم عام التقرير وصل مجموعه إلى 1. 306.251 عاملا ونسبة زيادة عن العام السابق له 11 في المئة، شاملا التأشيرات الموسمية التي بلغت 395 .69 عاملا.

ولفت التقرير إلى زيادة الاستقدام إلى الجهات الحكومية بنسبة بلغت 61 في المئة، رغم إجراءات الحد من استقدام الجهات الحكومية، حيث تم استقدام 110223 شخصا، ما يتوقع أن يكون مثار تساؤل أعضاء المجلس في مناقشاتهم.

وحدد التقرير سبعة مقترحات لتحسين سير العمل في الوزارة، تتضمن ضرورة تكامل جهود الجهات ذات العلاقة مع الوزارة لتطوير قاعدة بيانات موحدة عن القوى العاملة السعودية وربطها آليا، وتسريع تنفيذ الاتفاقية الموقعة بين الوزارة وشركة الاتصالات بعمل الشبكة الجديدة، لتوفير دوائر اتصال نقل البيانات لزيادة فعاليات عمل مركز المعلومات، ومكاتب العمل، وأهمية إيجاد حوافز للمختصين من المواطنين السعوديين للعمل في مجالس الصحة والسلامة المهنية، وتقنية المعلومات بالوزارة، بسبب صعوبة استقطاب الكفاءات الوطنية المدربة في هذين المجالين.

وحددت وزارة العمل سبعة مطالب لتحسين سير العمل في الوزارة، وتمثلت المطالب بتنفيذ برنامج مسائي مستمر لتكثيف الزيارات التفتيشية الميدانية، والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، لتوفير الإمكانات المادية اللازمة لذلك، وضرورة تكامل جهود الجهات ذات العلاقة مع وزارة العمل لتطوير قاعدة بيانات موحدة عن القوى العاملة السعودية، وربطها آليا وتسريع تنفيذ الاتفاقيات الموقعة بين الوزارة وشركة الاتصالات بعمل الشبكة الموسعة، لتوفير دوائر اتصال نقل البيانات، لزيادة فعاليات أعمال مركز المعلومات ومكاتب العمل والمندوبيات، وخدمات الوزارة الإلكترونية المختلفة، وأهمية إيجاد حوافز للمختصين من المواطنين السعوديين للعمل في مجالس الصحة والسلامة المهنية وتقنية المعلومات بالوزارة بسبب صعوبة استقطاب الكفاءات الوطنية المدربة في هذين المجالين، والحاجة إلى توفير أراض لإنشاء مكاتب عمل جديدة، لتوسيع خدمات الوزارة ونشرها في المحافظات التي تشتد حاجتها لتلك الخدمات ولاتوجد فيها مكاتب عمل في الوقت الحاضر، وأهمية إعداد دليل موحد للأنشطة الاقتصادية، على مستوى المملكه، وتحديث بيانات جميع المنشآت وفقا لهذا الدليل وأهمية إعداد دليل موحد للتصنيف، والتوصيف المهني في القطاعين العام والخاص، من خلال التنسيق والتكامل بين جهود الجهات ذات العلاقة، والسعي لربط المهن المختلفه في الدليل بمتطلباتها من التأهيل والتدريب .

وطرحت لجنة الإدارة والموارد البشرية أربع توصيات على التقرير وهي :

ـ تضمين التقرير القادم للوزارة فصلا عن ماحققته البرامج والمبادرات التي تنفذها الوزارة مثل برنامج حافز ونطاقات، مدعما بالإحصاءات حول توطين الوظائف، وتنظيم سوق العمل.
ـ تفعيل إدارة التفتيش ودعمها بالكفاءات اللازمة، لتتمكن من مراقبة الشركات والمؤسسات التي تشغل العمالة الأجنبية في الوظائف والمهن المخصصة للسعوديين .
ـ وضع آليه عملية للتأكد من كفايات ومهارات من يزاولون المهن المختلفة من العمالة الوافدة ومراعاة ذلك عند صدور رخص العمل أو تجديدها بصفة دورية.
ـ على الوزارة تحديد البنود الإفرادية لتكاليف استقدام العمالة المنزلية والعمل على الحد في المبالغة من قيمتها .

اجتماع لبحث آلية تحسين الخدمة غداً

عامان لمعالجة أوضاع محطات الوقود على الطرق

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 4 جماد الثاني 1434 هـ- 14 ابريل 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130414/Con20130414590356.htm

عكاظ (الرياض)
يرأس وكيل وزارة الشؤون البلدية والقروية للشؤون الفنية المهندس عبدالعزيز بن علي العبدالكريم غدا، اجتماعا مع مديري إدارات الرخص والاستثمار في أمانات المناطق لبحث آلية تنفيذ قرار مجلس الوزراء الذي ينص على أن تعد وزارة الشؤون البلدية والقروية خلال ستة أشهر من تاريخ صدور القرار برنامجا شاملا لتحسين وضع مراكز الخدمة ومحطات الوقود على الطرق الإقليميـــــة، يتم تنفيذه خلال مدة عامين قابلة للتمديد، بإشراف لجنة يتم تشكيلها برئاسة صاحب السمو الملكي وزير الشؤون البلدية والقروية وعضوية عدد من الجهات الحكومية، كما تقوم الوزارة بالتنسيق مع الهيئة العامة للسياحة والآثار والجهات الأخرى ذات العلاقـــة بتطوير برامج تحفيزية للمستثمرين في هذا القطاع الحيوي، وتطوير برنامج امتيازات متكامل لمحطات الوقود ومراكز الخدمة على الطرق الإقليمية، مع إعطاء ملاك المحطات والمراكز القائمة حاليا مهلة عامين من بدء تنفيذ البرنامج لمعالجة أوضاعهم.
وأوضح المشرف على إدارة العلاقات العامة والإعلام بوزارة الشؤون البلدية والقروية والمتحدث الرسمي للوزارة حمد بن سعد العمر، أن الاجتماع يمثل الخطوة الأولى للوزارة لتنفيذ ما تضمنه قرار مجلس الوزراء بوضع برنامج شامل لتحسين مراكز الخدمة ومحطات الوقود على الطرق الإقليمية في جميع مناطق المملكة بحضور مديري الرخص والاستثمار في جميع أمانات المناطق لمناقشة أفضل الآليات لتنفيذ ما ورد في القرار وفق رؤية واقعية لحال مراكز الخدمة ومحطات الوقود القائمة فعليا وأوجه القصور بها وسبل تصحيح أوضاعها خلال المدة المقررة والمزايا المقترحة لتشجيع ودعم الاستثمار في إنشاء محطات وقود ومراكز نموذجية للخدمة وفق الضوابط المعتمدة، بالإضافة إلى اعتماد آلية شاملة لمتابعة تنفيذ البرنامج الشامل لتحسين أوضاع مراكز الخدمة ومحطات الوقود فور إقراره.

توصيات بإيجاد نظام آلي للاستفسار عن صلاحيات دخول السجناء

المصدر: جريدة الشرق الاحد 4 جماد الثاني 1434 هـ- 14 ابريل 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/04/14/804002

حائل – خالد الحامد

أوصت ورشة العمل الأولى بين الباحثين في إدارات السجون والشؤون الاجتماعية ممثلة بالضمان الاجتماعي التي نظمتها لجنة رعاية السجناء وأسرهم والمفرج عنهم «تراحم» في منطقة حائل في مقر الغرفة أمس، بإيجاد نظام ربط آلي بين إدارة السجون ومكاتب الضمان الاجتماعي للاستفسار والاستعلام عن طريق قاعدة بيانات توفر صلاحيات الدخول من الجهتين.

وقال الأمين العام للجنة الوطنية لرعاية السجناء محمد الزهراني، إن هناك سعي للربط بين دخول السجين وإشعار الضمان الاجتماعي بذلك وحتى خروجه، مؤكدا على ضرورة التنسيق وسرعة التواصل بين السجن والضمان الاجتماعي.

ودعا أن تكون العلاقة بين السجون والضمان الاجتماعي علاقة قوية لخدمة السجناء وأسرهم، مبينا أن الورشة تهدف إلى التعاون لخدمة أفضل وتضافر الأداء، مشيرا إلى وجود شكاوى من بعض الأسر من تأخر الإجراءات المتعلقة بالمساعدات عن طريق الضمان الاجتماعي.

من جهته، أوضح مدير إدارة سجون منطقة حائل العميد سند الثبيتي، أن السجين يحظى باهتمام من اللجنة ويتم التعامل معه من حين دخوله السجن من قبل الباحثين الاجتماعيين وتسجيل جميع معلوماته بكل دقة وتحرٍ وتعبئة استمارات السجناء واستمارات الضمان الاجتماعي.

توقعات بمليون وظيفة للسعوديين نهاية العام و الوافدة تسيطر على 92٪ من الاقتصاد

المصدر: جريدة الشرق الاحد 4 جماد الثاني 1434 هـ- 14 ابريل 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/04/14/803812

مكة المكرمة – الزبير الأنصاري

توقع الخبير الاقتصادي رئيس المركز السعودي للدراسات والبحوث ناصر القرعاوي، أن يصل عدد الوظائف التي يتم شغلها من قبل سعوديين إلى مليون وظيفة مع نهاية العام الجاري، لافتاً إلى أن العدد المعلن عنه من قبل وزارة العمل وصل حتى الآن إلى 600 ألف وظيفة، وأضاف أن هناك توجهاً لإنشاء جهاز حكومي مشترك بين وزارتي الخدمة المدنية والعمل، وصندوق الموارد البشرية لتنسيق عملية التوظيف، بحيث لا يتم استقدام عامل أجنبي على وظيفة تقدم لشغلها سعودي. وأشار إلى عدم وجود تناسب بين احتياجات المملكة من العمالة، وحجمها في السوق، وقال «إن حجم

العمالة كبير جداً، إذ تصل نسبتها إلى 34% من حجم السكان، وهذه نسبة كبيرة، وتمثل خطراً على التركيبة الديموغرافية للمجتمع»، مضيفاً أن حاجة المملكة تنحصر في نوعين من العمالة فقط، هما العمالة ذات التأهيل العالي التي تشغل وظائف استشارية كالمهندسين والأساتذة الجامعيين، والعمالة التي تشغل الوظائف الأدنى مثل خدمات النظافة والصيانة وغيرها. وأوضح القرعاوي أن العمالة تسيطر على ما نسبته 92% من قيمة الاقتصاد المحلي المتمثل في قطاع التجزئة، وقد نتج عن هذا الاحتكار رفع أسعار السلع والبضائع. وعزا تضخم حجم العمالة إلى تجارة التأشيرات، ووجود خلل في عملية الاستقدام تمثل في إقدام بعض المؤسسات على استقدام أعداد كبيرة من العمالة تفوق حاجتها، والدفع بها إلى السوق، مؤكداً وجود أكثر من ثلاثة ملايين عامل لا تحتاج إليهم سوق العمل.

من جانبه، كشف نائب رئيس غرفة مكة المكرمة زياد الفارسي، عن وجود عجز كبير في الوظائف المهنية بسبب عزوف السعوديين عن شغلها، وعدم منح المؤسسات الصغيرة تأشيرات كافية، الأمر الذي يدفعها إلى ارتكاب مخالفات وتوظيف مَنْ ليس على كفالتها، مشيراً إلى أن الأمر الملكي بتصحيح أوضاع العمالة المخالفة منح المؤسسات فرصة لتصحيح أوضاع عمالتها وتجنب المخالفات.

المنيف: المجتمع تعدّى مرحلة عيب واسكت

المصدر: جريدة الشرق الاحد 4 جماد الثاني 1434 هـ- 14 ابريل 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/04/14/803638

الدمام – ياسمين آل محمود

يُعرَّف التحرش الجنسي بأنه شكل من أشكال الإيذاء الجسدي والنفسي، ويتخذ عدة أوجه (استغلال تحرش أو اغتصاب)، علماً بأن أبشع القصص التي قرأناها كانت في البداية مجرد تحرش، وغالباً ما يكون الأهل «آخر من يعلم»، وهذا ما كشفه استطلاع أجراه موقع الأمان الأسري الذي أثبت أن 54% من الأسر يقومون بدور توعوي محدود لأبنائهم، هذا وقد ذكرت مديرة برنامج الأمان الأسري الوطني الدكتورة مها المنيف، أن الحالات التي رصدها السجل الوطني والواردة للقطاع الصحي لا تتجاوز نسبة 17% من الحالات الحقيقية في الخارج، حيث إن هناك ما يسمى بالعنف المخفي لأن أغلب العوائل تفضل الصمت خوفاً من الفضيحة، مضيفة أن 1 من أصل 4 تعرضوا للتحرش في الطفولة، ما يعني أن 25% من البالغين تُحرش بهم وهم أطفال، وأضافت أن هناك حالات عديدة لزنا المحارم لا تُكشف إلا في حال حدوث حمل سفاح، وشددت على ضرورة تثقيف الأهل في التعامل مع حالات الاغتصاب بعد وقوعها، حيث إن كثيراً منهم يركز على سلامة العذرية، متناسياً الجانب النفسي للمعتدى عليه، مؤكدة أن الجروح والخدوش تلتئم كلياً وبنسبة 100% إن كانت الضحية طفلة لم تصل إلى سن البلوغ، وأضافت أن 70% من المتحرشين هم من الأقارب، يليهم صديق العائلة، ثم شخص يثق فيه الطفل، وقليل منهم من يتعرض للاختطاف، مبينة أن دوافع المعتدي غالباً ما تكون مَرضية لأشخاص مصابين بمرض البيدوفيليا، وهو مرض نفسي يستلذ فيه صاحبه بممارسة الجنس مع الأطفال، بعكس ما يعتقد الآخرون بأن المعتدي غالباً ما يكون مدمناً لكحول أو مخدرات، وأردفت قائلة إن الخط الساخن الذي وُضع لاستقبال المكالمات يعالج المشكلة بشكل سري وعاجل، وذلك بالتواصل مع والدة الضحية في أغلب الأحيان ووضع خطة علاجية تهدف إلى معالجة الطفل حتى وصوله إلى بر الأمان، وطالبت المنيف الأهل بالإجابة عن تساؤلات الطفل بجدية وصدق مهما كانت محرجة بإجابات تتناسب مع عمره وإدراكه، وأضافت أن هناك حراكاً مجتمعياً مطمئناً، حيث كثير منهم تعدى مرحلة «عيب واسكت».

تهريب طفل من جازان إلى الأردن.. ووالده يتقدم بشكوى ضد طليقته

المصدر: جريدة الشرق الاحد 4 جماد الثاني 1434 هـ- 14 ابريل 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/04/14/803937

جازان – محمد المواسي

استغلت طليقة مقيم فسلطيني في محافظة أبو عريش في جازان، الحكم الصادر لصالحها بكفالة ابنهما، في تهريبه إلى خارج المملكة، بينما لايزال جواز سفره وأوراقه الثبوتية بحوزة والده.

وقال محمد عزمي المزين، والد الطفل أحمد الذي يبلغ أربع سنوات، إنه حصل على معلومات تفيد بأن ابنه قد تم تهريبه من منطقة جازان، وذلك بعدما أتاحت له شقيقة والدته الدخول مع أبنائها لدولة الأردن، وأشار في حديثه لـ «الشرق» إلى أن المشكلة بدأت منذ أن صدر بحقه حكم طلاق لصالح زوجته الأردنية، تقرر عليه دفع مبلغ مقطوع لها شهريا، إضافة إلى زيارة ابنه الذي تتمتع أمه بحضانته مرة كل أسبوع، مضيفا أنه فوجئ عند قدومه لزيارة ابنه في منزل ذوي طليقته في ميعاده الدوري، بعدم وجوده في المنزل، ما تسبب في اشتباكه معهم بالأيدي، الأمر الذي استدعى حضور الشرطة والقبض عليهم وإحالتهم إلى مركز شرطة أبو عريش، حيث اعترفوا خلال التحقيق معهم أنه قد تم تهريب الطفل إلى دولة الأردن، وبهذا أنهت الشرطة الموضوع بخروجهم بكفالة، حسب قوله.

وأضاف المزين أنه توجه في اليوم التالي إلى مكتب مدير شرطة جازان اللواء عبدالله بن عبدالمجيد المشيخي، لتقديم شكوى ضد طليقته، مطالبا بأن يتم إلزامها بإحضار كفيل إلى أن يتم البت في شكواه ضدها، مشيرا إلى أن إدارة الحقوق المدنية في جازان طلبت منه في وقت سابق إحضار كفيل ليتسنى له رؤية ابنه، بينما لم تلزم طليقته من جهتها بإحضار كفيل لرعاية ابنه حتى اختفى، حسب وصفه، محملا الحقوق المدنية والجوازات في منطقة جازان المسؤولية جراء ما تعرض أو سيتعرض له ابنه في ظل غيابه وتهريبه لدولة أخرى. من جهته، أشار الناطق الإعلامي في شرطة منطقة جازان، العقيد عوض القحطاني، إلى أن هناك دعوى سابقة قدمت من مقيم فلسطيني متزوج من مقيمة أردنية، نشب بينهما خلافات حول ولدهما بعد طلاقهما، مبينا أن أهل الزوجة مقيمون في منطقة جازان، حيث تقرر للولد أن يبقى في منزلهم في حضانة والدته. وأضاف العقيد القحطاني أن المقيم الفلسطيني تقدم لشرطة محافظة أبو عريش بعد اشتباكه بالأيدي مع ذوي طليقته، متهما إياهم بقتل ابنه وإخفائه، بينما تأكد لدى شرطة أبو عريش أنه لا توجد جريمة قتل، وثبت أن الطفل موجود في دولة الأردن، مشيرا إلى أن طريقة سفره وخروجه من المملكة ليست معلومة.

26 ألف "متسلل" للمملكة خلال 30 يوما

حرس الحدود لـ"الوطن": نرصد 1000 منهم يوميا.. وأطحنا بـ 526 مهربا

المصدر: جريدة الوطن الاحد 4 جماد الثاني 1434 هـ- 14 ابريل 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=141707&CategoryID=5

الدمام: أحمد العدواني

قبضت دوريات حرس الحدود بجميع المناطق في 30 يوما على 526 مهربا و 26212 متسللا من عدد من الجنسيات.

وقال الناطق الإعلامي بحرس الحدود في المملكة العميد محمد بن سعد الغامدي لـ"الوطن": إن 80% من المقبوض عليهم عبر حرس الحدود في جنوب المملكة مقارنة ببقية الحدود، مؤكدا أن الغالبية العظمى من اليمن، مشيرا إلى أن الضبط اليومي للمتسللين يصل ما بين 800 إلى 1000 متسلل.

وأضاف العميد الغامدي أن حرس الحدود يعد الخط الأمني الأول ضد المتسللين وتليه دوريات المجاهدين ولها إحصائية مستقلة، ثم أمن الطرق وفي حال الوصول للمدن الحدودية يتم ضبطهم بواسطة الحملات الأمنية.

وناشد الغامدي المواطنين عدم إيواء المتسللين أو نقلهم نظرا لأثرهم الصحي وما يحملون من أمراض قد تكون معدية، بالإضافة إلى الأثر الاجتماعي والاقتصادي على الوطن.

ووأوضح الغامدي أن المديرية العامة لحرس الحدود أصدرت إحصائياتها الشهرية لهذا العام 1434؛ حيث قبضت الدوريات بجميع المناطق على 526 مهربا و 26212 متسللا من عدد من الجنسيات.

وبين أنه خلال الفترة من 1-5 إلى 29-5 للعام 1434، تم إحباط تهريب أكثر من 235 ألفا و 700 كيلو جرام من مادة القات المخدر بالإضافة إلى 442 قطعة من السلاح ونحو 8000 طلقة حية.

وبين العميد الغامدي أن التسلل لا يعني فقط محاولة دخول المملكة بصورة غير مشروعة بل يقصد به أيضا محاولة الخروج كذلك، كما أن التهريب هو محاولة إدخال أو إخراج المواد أيا كانت بصورة غير مشرعة، ويشمل المواد الغذائية والماشية والوقود وغير ذلك من المواد ولدى حرس الحدود إحصائيات بتلك المواد التي يحاول المهربون تمريرها بعيدا عن أعين الرقابة الجمركية والصحية والجهات الحكومية الأخرى.

.. والقبض على 681 بعسير

أبها: الوطن

كشفت اللجنة الأمنية بإمارة منطقة عسير عن القبض على 681 متسللا في اليومين الماضيين من خلال عدد من الحملات الأمنية المكثفة التي قامت بها الجهات الأمنية المختلفة بالمنطقة، والمكلفة بالقبض على مجهولي الهوية بمختلف الجنسيات.

وأوضحت اللجنة أن عمليات ملاحقة المجهولين تتم وفق آلية مخطط لها بمتابعة مباشرة من سمو أمير منطقة عسير.

التركي يغادر زنزانته الانفرادية عقب شكواه سجن كولورادو

المصدر: جريدة الوطن الاحد 4 جماد الثاني 1434 هـ 14 ابريل 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=141655&CategoryID=3

أبها: الوطن
وافقت السلطات الأمنية في سجن كولورادو على نقل المتهم السعودي حميدان التركي من سجنه الانفرادي وأعيد إلى زنزانته الأولى، وغرد ابنه تركي عبر موقع "تويتر" أمس بذلك، قائلا "الوالد أنهى محكوميته لكنه يشترط قبول لجنة من السجن للإفراج عنه"، وأضاف "بفضل من الله، ثم جهود السفارة والمحامين والتفاعل الإعلامي أخرج الوالد حميدان التركي من الحجز الانفرادي وأعيد إلى زنزانته الأولى".
وكان التركي تقدم بدعوى قضائية الاثنين الماضي ضد سلطات سجن كولورادو الأميركي، أكد فيها سوء معاملة إدارة السجن له عقب مضي أكثر من شهر على مقتل رئيس إدارة الإصلاح في السجن توم كليمنتس، وهو الحادث الذي تسبب في نقله إلى سجن انفرادي خوفا على حياته، وفقا لتبرير بعض المسؤولين بالسجن. وأشار تلفزيون "سي بي إس" الأميركي أمس إلى أن إدارة الإصلاح في السجن صرحت بأنها سجنت المتهم السعودي في حجز انفرادي لحمايته والحفاظ على حياته، خاصة بعد الحملات الإعلامية المكثفة التي شنتها وسائل الإعلام الأميركية ضده.
وصرح محامي التركي هال هادون أن موكله تعرض لضغوط وممارسات غير مقبولة عقب مقتل كليمنتس، حيث حرم من حقه في المكالمات الهاتفية، وممارسة الأنشطة داخل السجن، إضافة إلى سجنه انفراديا وسط مراقبة مشددة، فضلا عن ممارسات عنصرية ضده، منها حضوره لقاءات المحامين مكبل اليدين والقدمين. وكان الدكتور حميدان التركي اتهم بالاعتداء على عاملته المنزلية الإندونيسية، وتمت إدانته في 2006 حيث حكم عليه بالسجن 28 عاما قبل أن يتم تخفيف المدة لـ8 سنوات.

"السرطان" .. شبح مخيف تتزايد الإصابة به كل عام

المواد الحافظة للأغذية تشكل لغزا لدى الأطباء والباحثين

المصدر: جريدة الوطن الاحد 4 جماد الثاني 1434 هـ 14 ابريل 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Dialogue/News_Detail.aspx?ArticleID=141662&CategoryID=4

الطائف: نورة الثقفي
في الوقت الذي كشفت فيه إحصائيات السجل الوطني للأورام في المملكة تضاعف في أعداد الإصابات بمرض السرطان بشكل مقلق مما دعا بالجهات المختصة في مجال التوعية الصحية إلى تنظيم حملات صحية للكشف المبكر عن الأورام السرطانية، أجمع عدد من المختصين والاستشاريين بأمراض السرطان وعلاج الأورام في حديث مع "الوطن" أن نمط الحياة بالمملكة سبب رئيس لتزايد نسبة الإصابات بمرض السرطان بأنواعه وفي مختلف الأعمار.
وأشار المختصون إلى أن طبيعة البيئة السعودية التي أصبحت تركن إلى الكسل، والغذاء غير الصحي، والسمنة المفرطة لدى الجنسين عوامل ساعدت على تزايد بعض حالات السرطان إضافة إلى أمراض أخرى أشد فتكا بالمجتمع من السرطان.
الأسباب مجهولة

وأمام تزايد حالات الإصابة بمرض السرطان يقف المواطن عاجزا عن تحديد الأسباب بينما يسندها البعض إلى الغذاء الذي يتناوله المواطن وخاصة المعلبات ذات المواد الحافظة إلا أن هذه الأسباب لم تجد من يثبتها أو ينفيها من الأطباء والجمعيات المعنية بمكافحة المرض.

وقالت أم محمد سيدة في عقدها الخامس أصيب بمرض سرطان الثدي وتم استئصال أحد ثدييها أنها لم تجد من يكشف لها عن الأسباب الرئيسية للإصابة بمرض السرطان، وقال نسمع كثيرا أن بعض الأطعمة المعلبة تسبب السرطان وكذلك الزيوت التي تستخدم في القلي بشكل مكرر، وفي كل حين يظهر لنا تحذير جديد ولكن لا نجد من الطب ما يحسم لنا كثيرا من الأمور في خطورة بعض الأطعمة المعلبة.

وقال علي الكناني إنه يسمع كثيرا من أصدقائه أن وجود محطات الوقود داخل الأحياء السكنية وما تسبب من انبعاث روائح المواد البترولية من الأسباب الرئيسية لإصابة بمرض السرطان، وقال على الرغم من تداول مثل هذه المعلومات إلا أن الأطباء والمختصين في مكافحة المرض التزموا الصمت ولم يحسموا الأمر مشيرا إلى أنه كان يفترض أن يكون المواطن على بينة من الأمر وفي حالة وجود ضرر من هذه المحطات داخل الأحياء السكنية اتخاذ قرارات حاسمة لحماية المواطنين من هذه الأمراض الخطيرة التي أصبحت تهدد حياتهم وتتزايد في كل عام.

حجم الإصابة بالمرض

من جانبه، قال استشاري الأورام بكلية الطب جامعة الملك عبدالعزيز البروفيسور الدكتور ياسر عبدالعزيز بهادر إن حالات السرطان بالمملكة يتم إحصاؤها حسب السجل الوطني للأورام في المملكة في السنوات العشر الأخيرة، مشيرا إلى أن أي حالة للسرطان في المملكة يتم تشخيصها وتسجيلها مباشرة في السجل الوطني بحيث يتم رصد عدد الحالات المسجلة والمرحلة ونوع التشخيص ومعلومات أخرى.

وبين أنه بالنظر لعدد الحالات المسجلة حسب الأعوام لوحظ أن هناك تضاعف في عدد حالات السرطان بالمملكة، حيث بلغت الحالات المسجلة في 2002 (7600) حالة سرطان، وفي 2007 12 ألف حالة، ومتوقع أن تكون في 2013، 15 ألف حالة سرطان حيث أصبحت هناك زيادة في عدد الحالات المصابة بالسرطان.

وقال إنه نظرا لزيادة متوسط أعمار السكان بالمملكة نتيجة التطور والرعاية الصحية فمن المتوقع أن تزيد عدد حالات السرطان في المملكة مشيرا إلى أن السرطان يزيد بالسن بمعنى أنه يكثر فيمن تزيد أعمارهم عن 40 عاما مشيرا إلى أن ثلثي سكان المملكة يمثلهم الأطفال والشباب ومع الزيادة المتوقعة في متوسط أعمار السكان إضافة إلى زيادة عدد المدخنين بين فئة الشباب والمراهقين ترتفع نسبة الإصابة بالسرطان.

وذكر أنه مع التطور في السنوات الأخيرة ومع الرعاية الصحية وجد أن هناك أمراضا خطيرة قد يعيش معها الإنسان فترة طويلة ومدة أطول كالسل والدرن وأمراض القلب والسكر بحكم زيادة الوعي الصحي، مشيرا إلى أن أورام الكبد في السابق كانت مرتفعة جدا وقلت النسبة في الإصابة بهذا المرض مع حملات التطعيم ضد فيروس الكبد الوبائي.

وأكد أن طبيعة الحياة والنمط الذي يعيش عليه سكان المملكة وقلة الرياضة سببا زيادة الحالات السرطانية وتضاعفها حيث ذكر أن سرطان الثدي والذي يكون جزء منه وراثيا حيث زادت نسبته فبلغ في 2002 (600) حالة بينما وصلت في 2007 (1200) حالة وكذلك سرطان القولون الذي يكون بسبب العادات الغذائية الخاطئة وصل في 2002 (500) وتضاعف في 2008 حتى وصل (900) حالة، بينما سرطان الرئة كانت الحالات في 2002 (200) حالة وتضاعفت مع التدخين في 2008 إلى (400) حالة، وسجلت في 2002 (400) حالة سرطان في الغدد اللمفاوية وارتفعت في 2008 إلى (700) حالة.

وبين أن السرطان يمر بأربع مراحل مشددا على أهمية الوعي الصحي والفحص المبكر مشيرا إلى أن هناك عددا من الحالات التي يتم تشخيصها مبكرا في مرحلتيه الأولى والثانية حيث تزيد فيها نسبة الشفاء بإذن الله وشدد على أهمية دور الإعلام والحملات الصحية والتوعوية التي مع تطورها تمكن بإذن الله من اكتشافه في مرحلة مبكرة والشفاء منه، مبينا أن وزارة الصحة أصبحت تضع الخطط لمكافحة السرطان وتعمل على زيادة مراكز الأورام في كل مكان وذلك لاستيعاب عدد الحالات والمتوقع زيادتها.

سرطان الثدي يتفشى

وعن أكثر الأورام السرطانية انتشارا، قال الدكتور أسامة أحمد عباس معالج أورام بمستشفى الملك عبدالعزيز التخصصي بالطائف إن أكثر الأنواع السرطانية انتشارا بين السيدات سرطان الثدي ثم القولون ثم سرطان الرحم وبالنسبة للرجال سرطان الرئة ثم القولون وبالنسبة للأطفال سرطان الدم ثم أورام الدماغ. وأجمع الأطباء على أن حملات الكشف المبكر لبعض أنواع السرطان ساهمت بشكل كبير في إنقاذ بعض المرضى، خاصة المريضات بسرطان الثدي وهو المرض

الذي يلقى اهتماما ملحوظا من قبل وزارة الصحة للكشف عنه بشكل دوري، من خلال تنظيم الحملات المختصة به في كل المناطق.

المملكة الأقل انتشارا

وذكر رئيس مجلس إدارة الجمعية السعودية للأورام بالرياض والاستشاري الأول في علم طب الأورام الدكتور عصام مرشد أن المملكة لا تزال أقل الدول انتشارا في السرطان وذكر أن النقطة المثيرة للجدل في المملكة أن الزيادة السنوية بمعدل 11.5% بمعنى أنها ضعف الزيادة بثلاثة أضعاف المعدل العالمي 3.5% مضيفا بأن هذه الزيادة لها تفسيرات مطمئنة ولها تفسيرات مقلقة وبين أن التفسيرات المطمئنة لهذه الزيادة أن تسجيل حالات السرطان بالمملكة لم يكن موجودا في السابق حيث بدأ التسجيل لحالات السرطان بالمملكة في 1994 وطريقة التسجيل لم تكن دقيقة في السابق والآن والحمد لله هناك دقة جيدة في التسجيل وأصبح السجل الوطني للسرطان موثقا عالميا بحيث يتم تسجيل أي حالة سرطان في المملكة مباشرة ولا يتم تسجيل الحالات المكررة وبين أن هناك تعاونا في السجل الوطني السعودي لحالات السرطان والسجل الخليجي للسرطان وبين السجل الأردني للسرطان، مشيرا إلى أنه يتم تسجيل أي حالة سرطـان لأي سعودي في الخليج أو الأردن مباشرة في السجل الوطني في المملكة.

وبين أن العمر المتوقع في السبعينات في المملكة كان 54 سنة ثم أصبح المتوقع في ازدياد فوصل إلى 79 سنة، هذا يعني أن هناك فئة عمرية زادت وهي فوق 50 و60 زادت وهذه الفئة هي أكثر الفئات فيها السرطان ويعتبر المرض مرض الكبار في السن، فكلما زادت الشريحة العمرية للكبار في السن كلما زاد عدد حالات السرطان وأشار إلى أن النمو السكاني في المملكة أكثر من غيره وهذا الزيادة تنعكس على الزيادة في الأمراض.

وأشار أن النمط المعيشي في المملكة تغير عن السابق فأصبح السعوديون أكثر كسلا وسمنة في الجنسين وقل النشاط البدني إضافة إلى الغذاء ونوعيته وطرق تناوله حيث أصبحت العادات الغذائية لدينا سيئة جدا والطرق الخاطئة للطهي ونحو ذلك مما أدى إلى الإصابة بالأمراض الكثيرة أقلها السرطان وأكثرها أمراض القلب الذي تعد أضعاف الإصابة بالسرطان.

مسببات السرطان

وذكر أن أكثر الأمراض بالمملكة انتشارا وتؤدي للوفاة أمراض القلب وحوادث السيارات والسرطان، مشيرا إلى أن التدخين عامل رئيس في الإصابة بسرطان الرئة وخاصة لدى السيدات المدخنات، حيث زادت نسبة الإصابة من 10 حالات إلى ما يزيد على 100 حالة بين السيدات إضافة إلى زيادة عدد المراهقين المدخنين.

وقال إن معظم أنواع السرطان له علاقة بالنمط الحياتي مشيرا أن سرطان الثدي من 5 إلى 10% وراثي و 90% لا علاقة له بالوراثة وليس صحيحا أن كل امرأة مرضعة تحمي نفسها من السرطان، مبينا أن وزارة الصحة تعمل الآن على تعزيز الصحة والعمل على نظام وقائي وتحسين الرعاية الصحية ومحاولة منع المرض قبل حدوثه وتغير العادات النمطية والغذائية.

"الرقية"..تجارة رابحة تجمع "المال والنساء" في غرف مظلمة

هيئة الأمر بالمعروف: معظم مخالفات الرقاة تحرشات وخلوة بالمريضات

المصدر: جريدة الوطن الاحد 4 جماد الثاني 1434 هـ- 14 ابريل 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=141597&CategoryID=5

بريدة: مشعل الحربي

يقول المثل الشعبي القديم "احزم يدك واعرضها على مائة طبيب" مثل استمر منذ القدم إلى وقتنا الحاضر بمعنى أنك إذا ادعيت أنك مصاب بإحدى يديك ووضعت عليها جبيرة فإنك ستجد الكثير ممن يدعي معالجة يدك حتى لو لم تكن مصاباً بأي أذى لتكتشف الحيل والدجل من بعض المعالجين الشعبيين من أجل الاستيلاء على ما في جيبك من نقود، لكن بطريقة مهذبة لا تثير الانتباه، بدعوى معالجتك وتخليصك من المرض المزعوم الذي أصابك، وهذا أشبه بحال من يستغلون الرقية الشرعية، الذين أصبحوا يطفون على السطح بشكل ملفت للنظر، ويدعون معرفة جميع الأمراض كالسحر والمس والحسد وبعض الأمراض العضوية، ومعالجتها بمدة زمنية قصيرة، بدلاً من انتظار مواعيد المستشفيات لعدة أشهر، على أمل أن تدخل على أحد الأطباء للكشف عما تعانيه من أمراض. ويزعم بعض الرقاة، أنهم يختصرون لضحاياهم هذا الانتظار الطويل، بمجرد أن يرسل أحدهم للمريض عدداً من النفثات الهوائية مدفوعة الثمن في وجهه وأطراف جسمه، ويغتسل بمائه وزيته ويلعق من عسله الذي أحضره من أحد محلات التموين الغذائي المجاورة له، ولا يتجاوز سعره الخمسين ريالاً، ليبيعه للمريض بـ500 ريال، فإنه بذلك سيصبح معافى من جميع الأمراض ببركة القارئ.

رقية خاصة

ويتحدث البعض عن وجود رقية خاصة وأخرى عامة، وأن الأولى أغلى سعراً من الرقية الجماعية، فضلاً عن قيام البعض بضرب من يعانون من المس ضرباً مبرحاً مخلفاً آثارا بجسم المريض بدعوى إخراج المس والجان.

هذه قصص وحكايات مثيرة يتزعمها رقاة يصادرون بها عقول مراجعيهم من أجل الربح المادي على حساب المرضى الذين يترددون على من يسمون الرقاة الشرعيون، إضافة إلى ما يحدث وحدث من قبل بعض الرقاة، من تحرشات جنسية ببعض النساء أثناء دخولهن على الراقي بدون محرم، وسجل العديد من تلك الحالات لدى رجال هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، إضافة إلى بعض الخلطات والمركبات العشبية التي يضعها بعض الرقاة لمعالجة من يترددون عليهم، وما ينتج عنها من أضرار صحية على من يتعاطاها عن طريق الفم بعيداً عن عين الرقابة.

انتشار كثيف

وبات هؤلاء الرقاة ينتشرون بشكل ملفت للنظر في كافة أنحاء المملكة، من خلال استراحاتهم الخاصة التي يمارسون الرقية داخل أسوارها، إضافة إلى بعض الرقاة الجائلين الذين يصلون إلى منازل المرضى من خلال الاتصال على هواتفهم، فأصبح هناك الكثير من الطرق التي يسعى لها المتاجرون بكلام الله من أجل الربح المالي على حساب أشخاص يوهمونهم بأنهم مرضى وأن علاجهم يوجد لديهم، من خلال أخذ بعض مما يعرضه الرقاة من بضاعتهم التي يدعون أنها هي العلاج الوحيد.

أحد المواطنين - رفض الإفصاح عن اسمه- ذكر أنه تعرض للسحر من عاملة آسيوية قبل عدة سنوات، مما أجبره على الذهاب إلى العديد من الرقاة الشرعيين - كما يسمون أنفسهم - بعد أن تردد على عدد من المستشفيات الحكومية والخاصة أكدت من خلال النتائج المخبرية والكشفية أنه لا يعاني أي مرض عضوي، وهو ما دفعه إلى التوجه نحو الرقاة ليتأكد مما يعانيه لعله يكتشف المرض الذي أصابه.

ويقول إنه كان يبحث عن طريق بعض المقربين والأصدقاء عن الرقاة الشرعيين، فذهب إلى الكثير منهم، وشاهد العجب العجاب من بعضهم، وهم يستغلون الذين يذهبون إليهم بأسعار مرتفعة، مشيراً إلى أن علبة الماء الكبيرة سعة اللترين التي لا يتجاوز سعرها ثلاث ريالات يقومون ببيعها بعشرة إلى 15 ريالاً، وسعر الزيت الذي يتراوح ما بين 10 إلى 15 ريالاً يتم بيعه بـ 50 ريالاً، وكذلك العسل الذي يبلغ سعره ما بين 50 إلى 100 ريال يصل سعره بعد القراءة عليه إلى 500 ريال، إضافة إلى بعض الخلطات والمركبات العشبية التي يقومون بترويجها بأنها تعالج الكثير من الأمراض.

ويضيف المواطن أن أكثر ما لفت نظره أثناء تردده على الكثير منهم أن هناك قارئا في إحدى محافظات المنطقة الغربية، وضع أمام منزله محلا صغيرا مخصصا لبيع الزيت فقط، حيث يقوم المريض بشراء الزيت بسعر 15 ريالاً واستبداله بزيت من نفس النوعية قُرئ عليه من قبل الراقي صاحب المحل بـ 50 ريالاً، إضافة إلى استئجار الراقي بعض القراء للقراءة على النساء بمنزله بتلك المحافظة، بعضهم لا تظهر عليه علامات التدين والاستقامة، فيما يبدو على البعض أنهم دجالون يدعون معرفة كل شيء من أجل جني الأرباح من المراجعين، وتابع "ممارسة الرقية الشرعية أصبحت الطريق إلى الثراء السريع لأن معظم الرقاة تركوا أعمالهم الرسمية واتجهوا إلى الرقية الشرعية".

رقاة يتحرشون

وكشف الناطق الإعلامي لفرع الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بمنطقة القصيم عبدالله المنصور في وقت سابق إلى "الوطن" أن 70% من مخالفات الرقاة الشرعيين "أخلاقية" فيما تكون المخالفات الأخرى شرعية؛ وذلك وفقاً لما يرد إلى الهيئة من ملاحظات وشكاوى، مشيراً إلى وجود لجنة ميدانية خاصة تتابع أعمال الرقاة الشرعيين تضم في عضويتها إمارة المنطقة والهيئة والشؤون الإسلامية والشرطة، وتعمل الهيئة من خلال دورها في رصد الملاحظات على الرقاة الشرعيين.

ويشير إلى أنه يتم الرفع بالمخالفين بخطاب لرئيس اللجنة المركزية، يتم على ضوئه توجيه اللجنة بمتابعة الراقي المخالف، مبيناً أن 70% من الملاحظات التي ترد إلى الهيئة يتم رصدها على الرقاة الشرعيين هي القرب من النساء والخلوة بهن، فيما تكون بقية الملاحظات عقدية ومخالفات شرعية، مبيناً أن هناك عقوبات في حال ثبوت ذلك على الراقي الشرعي، وتتم إحالته إلى هيئة التحقيق والادعاء العام.

إنذارات وملاحظات

ولفت المنصور إلى أن اللجنة الميدانية لمتابعة أعمال الرقاة الشرعيين توجه إنذارات في حال رصد ملاحظات، وإذا استمرت المخالفات فإنه يتم الرفع بشكوى إلى إمارة المنطقة، والطلب بإيقاف الراقي المخالف، مبيناً أنه في حال وجود إمكانية في تعديل سلوك الراقي الشرعي كرقية النساء بدون محرم أو بخلوة إذا كانت من غير قصد أو مصادفة فإنه يتم تنبيهه بهذا الأمر.

ويضيف المنصور أن كل شخص يستطيع الرقية فهي ليست مقصورة على شخص بعينه، ولا يعني شفاء مريض بسبب راق أن يكون هو السبب الكلي وراء ذلك، ونبه النساء اللاتي يتابعن الرقاة الشرعيين في أماكن وجودهم وفي مساجدهم، بأن هذا الأمر قد يكون فيه مخالفة شرعية، وأن الأفضل للمرأة أن تبقى في بيتها وتقوم برقية نفسها لأنها قد تذهب إلى أحد الرقاة وربما يطلب منها طلبات غريبة وغير أخلاقية، وتكون هي في حالة ضعف لأنها تتوقع بمجرد أن تنفذ هذا الشيء أو يقترب منها الراقي ستشفى من المرض.

وبين أن الهيئة رصدت ملاحظات على بعض الرقاة من بينها قيام البعض منهم بالطلب من السيدات بالكشف عن صدورهن على أساس النفث وأن بعضهن يستجبن لذلك لأنهن يتوقعن أنهن مريضات وأنهن بحاجة فعلية إلى العلاج بسبب تضايقهن من المرض وسيطرة الوساوس عليهن، معتبراً أن هذه مخالفة شرعية من الراقي والسيدة نفسها.

مراقبة محددة

وأوضح مدير إدارة صحة البيئة في أمانة منطقة القصيم الدكتور منصور المشيطي في تصريح إلى "الوطن" أن إدارته معنية بمراقبة الجهات المرخص لها من قبل أمانة المنطقة وليست معنية بمراقبة ما يتم بيعه من خلطات عشبية ونحوها، مبيناً أن هناك لجانا مكونة من قبل هيئة الأمر بالمعروف وغيرها من ذات الاختصاص لمتابعة ذلك، وأن صحة البيئة قد تشارك إذا طلب منها ذلك ولكنها لا تستطيع المباشرة بمفردها لأنه ليس من صلب عملها، وقال "لا شك أن بعض الأدوية العشبية وغيرها من المركبات التي يستخدمها الرقاة قد تضر بالصحة ما لم يكن هناك جهة رقابية عليها".

الوزير وجه بتنفيذ ورش تدريبية لرؤساء ومساعدي الهيئة الصحية الشرعية

العدل تكلف 42 قاضياً للنظر في الأخطاء الطبية

المصدر: جريدة الرياض الاحد 4 جماد الثاني 1434 هـ- 14 ابريل 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/04/14/article825921.html

الرياض - أسامة الجمعان

أصدر وزير العدل الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى القرار بتسمية 42 قاضيا يرأسون الهيئات الصحية الشرعية في جميع مناطق المملكة للنظر في الأخطاء المهنية الصحية التي ترفع بها للمطالبة بالحق الخاص (دية، تعويض، ارش) وكذلك النظر في الأخطاء المهنية الصحية التي ينتج عنها وفاة، أو تلف عضو من أعضاء الجسم، أو فقد منفعته أو بعضها.

ويتضمن القرار تسمية 21 قاضيا رؤساء للجان الهيئات الصحية الأساسية و تسمية 21 قاضيا رؤساء للجان الهيئات الصحية الاحتياطية.

واستحوذت منطقة الرياض على خمس قضاة للنظر في المخالفات الصحية، ومنطقة مكة قاضيين، ومحافظة جدة قاض، ومنطقة المدينة المنورة، ومنطقة القصيم، ومنطقة عسير قاضيين، والمنطقة الشرقية ثلاث قضاة، وقاض في محافظة الإحساء، وقاض في محافظة الطائف، وقاض في منطقة الباحة.

وتنعقد الهيئة الصحية الشرعية بحضور جميع الأعضاء القاضي وعضوية اثنين من المختصين من وزارة الصحة وتصدر قراراتها بالأغلبية بشرط وجود القاضي وهو رئيس اللجنة، ويجوز التظلم من اللجنة أمام ديوان المظالم خلال ستين يوماً من تاريخ إبلاغ قرار الهيئة.

وفي نفس السياق وجه وزير العدل الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى بتنفيذ ورش تدريبية لرؤساء ومساعدي الهيئة الصحية الشرعية.

ومن محاور الورشة التدريبية الأولى شرح مواد اختصاص الهيئة الصحية وأعضائها ونظام مزاولة المهن وكذلك مناقشة الانظمة المعنية بالتجاوزات الطبية وعلاقة الهيئة الصحية بالجهات الحكومية الاخرى وحقوق الطبيب في تعامله مع المرضى وحقوق المريض في تعامله مع الطبيب الحقوق الشرعية والنظامية وغيرها من المحاور.

ورحب عدد من المختصين بقرار وزير العدل بدعم الهيئة بعدد كبير من القضاة وذلك لازدياد معدل القضايا الواردة للهيئات الصحية الشرعية نتيجة التوسع الكمي في المؤسسات الصحية الحكومية والاهلية.

الجدير بالذكر ان الفصل الرابع من نظام مزاولة المهن الصحية المادة 37 نصت على انه لا تسمع الدعوى في الحق العام بعد مضي سنة من تاريخ العلم بالخطأ المهني الصحي.

حرام" أن نسلب المعوّق فرحته ونتركه يتفرج من كرسيه على سعادة غيره

لا تحرموني اللعب معهم..!

المصدر: جريدة الرياض الاحد 4 جماد الثاني 1434 هـ- 14 ابريل 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/04/14/article826006.html

الريــاض، تحقيـق - طلحـة الأنصاري

يستمتع الأطفال باللعب والترفيه - وهو أمر فطري لا خلاف عليه -، حيث يحبون دائماً أن يكونوا على موعد مع مدن الترفيه، أو الحدائق والمتنزهات المكشوفة، ولكن ماذا عن الطفل المعوق؟، ولماذا لا توجد تجهيزات مناسبة تمنح الطفل المصاب بأمراض وإضطرابات مزمنة أو إعاقة معينة من ممارسة الترفيه مع أقرانه؟، وهو ما يؤثر في نفسيته بسبب الإحساس بالنقص الذي يشعر به، ويزيد هذا الإحساس حين يتعامل مع المجتمع والأقارب بشيءٍ من الرثاء لوالديه، إلى جانب إحساس الوالدين بالخجل من المجتمع لوجود هذا الطفل المعوق في الأسرة، كما أن رفض مشغلي الألعاب إشراكه مع أقرانه يجعلهم يترددون كثيراً قبل قرار مرافقته إلى أي مدينة ترفيهية أو متنزهات عامة، حيث يُترك في المنزل مع كبار السن، أو بمعية خادمة لرعايته!.

ويجهل الكثير أنّ الترفيه بات من التخصصات المعروفة في مجال علاج وتأهيل المعوقين، بعدما تبيّنت فائدته، إلى جانب أنواع العلاج الشهيرة "الطبيعي" و"الوظيفي"، ويختلف عنهم بأنّه يساعد المعوق على التأقلم مع فقدانه لقدراتٍ معيّنة، والتي تعدّ رئيسة للانخراط في أنشطة رياضية، واجتماعية، وفنية، بالإضافة لتطوير اهتمامات المصاب في نشاط آخر يناسب قدراته الحالية، ويساعده على الاندماج اجتماعياً، وتحسين وضعه صحياً.

حقوق ذوي الإعاقة

وغياب التجهيزات المخصصة لذوي الإعاقة بشكل عام يتنافى مع توقيع المملكة على الاتفاقية الدولية لحقوق ذوي الإعاقة في عام 2008م، التي نصّت على إزالة الحواجز أمام المعوقين، حيث أصبحت تحول بينهم وبين التمتع بالحياة الطبيعية، والهدف الجوهري من هذه الاتفاقية وغيرها هو تمتع المعوقين بحقوقهم بالدرجة التي تساويهم بالجميع "الدمج الاجتماعي"؛ مما يلزم بالعمل على تمتع المعوقين ب"حقوق تسهيليه"، متعلقة بالوصول إلى الأماكن عامة، وتوفر لهم تكنولوجيا الاتصالات، وتمكنهم من الاستقلال الذاتي.

وتصبح الاتفاقية مجرد نصوص لا قيمة لها واقعياً من دون توفير الأجهزة المساعدة المناسبة، وآلات التنقل والإرشادات، والوسائط، بل والطرق، والأرصفة، ومراعاة احتياجاتهم في التصميم العام للمباني، والسلع والخدمات؛ مما يوجب العمل ولو تدريجياً للاستمرار على إزالة الحواجز المادية ليتمكن المعوق من التواصل مع المجتمع بمؤسساته المختلفة.

أندية رياضية

وطالب "سفر الحقباني" - لاعب المنتخب السعودي لذوي الإعاقة - بتوفير كافة الطرق التي تسهّل الترفيه للأطفال المعوقين في جميع مناطق المملكة، معتبراً أنّ هذا من أهم وأول طرق دمجهم مع المجتمع، مضيفاً: "كلي أمل أن يصل صوتنا للمسؤولين فيخاطبوا جميع مراكز الترفيه في الوطن لتتم تهيئتها وتلائم الأطفال المعوقين، إذ لا يمكن لأي شخص تحمل منظر طفل معوق وهو يشاهد إخوته يلعبون ويستمتعون ويضحكون بينما هو عاجز عن مشاركتهم أنسهم وضحكهم، نحن حرمنا من وجود الأندية الرياضية التي تحتضننا رغم أهميتها لدينا، ولا يمكن أن يعيش الأطفال الحرمان ذاته من مدن الترفيه المهمة جداً لأي طفل"، مبيّناً أنّه شعر بهذه المعاناة في طفولته حيث كان يخبئ ألمه خلف ابتسامته عندما يذهب مع أهله إلى "الملاهي"، مشيراً إلى أنّ المملكة لديها الإمكانات المادية التي تمكنها من توفير وسائل الترفيه للأطفال.

رعاية الشباب

وذكرت "أم مساعد" -والدة طفل عمره 13 سنة مصاب بالتوحد- أنّها بحثت عن نادي يمكن أن يمارس ابنها فيه السباحة، لكنّها لم تجد إلاّ نادياً واحداً في أقصى شمال مدينة "الرياض" يفتح أبوابه لذوي الإعاقة، متمنية أن تولي الرئاسة العامة لرعاية الشباب أو أي جهة أخرى مسؤولة هذا الأمر اهتمامها، وتهيئ الأندية لتستضيف ذوي الإعاقة، بالإضافة إلى تهيئة الحدائق والمتنزهات العامة والخاصة بشكل يسهل عليهم زيارتها.

ألعاب مزعجة

وبيّنت "أم فيصل" - والدة طفل عمره ثلاث سنوات مصاب بالتوحد - أنّها تعاني كثيراً من مدن الألعاب داخل الأسواق؛ بسبب أصوات بعض الألعاب، التي تكون قوية ومزعجة، فيخاف منها الأطفال بشكل عام، فيما يزيد الخوف عند المصابين بالتوحد، مشيرةً إلى أنّ ابنها يخاف منها كثيراً ويعمد إلى سد أذنيه طوال الوقت، ويصرخ، إضافة الى صخب الإضاءة وكثرة ألوانها التي تضايقه وأقرانه، مضيفةً:"تمنيت كثيراً أن يكون هناك قسم معزول، يحتوي على ألعاب هادئة، ليس لها أصوات مزعجة، وكذلك تكون إضاءتها مريحة للعين، ولا تخيف المصابين باضطراب التوحد وغيره".

عامل الملاهي!

واشتكت "أم ابتسام" - أم طفلة عمرها 14 سنة مصابة بمتلازمة داون - من تعامل بعض العاملين في مدن الألعاب مع ذوي الإعاقة، حيث يرفضون إدخال الأطفال إلى "الملاهي"، مشيرةً إلى أنّها تعرضت لموقف لن تنساه،؛ حين طردها عامل في أحد مدن الألعاب وطفلتها المعوقة، طالباً منها أن تعيدها إلى المنزل بدلاً من إحضارها للملاهي، مبيّنةً أنّها خرجت وهي تبكي، ومن بعدها لم تتجرأ على الذهاب إلى "الملاهي" بطفلتها، رغم إلحاح الابنة بذلك وطلبها الدائم.

قدم المساواة

ولفت "خالد الهاجري" - ناشط حقوقي في مجال الإعاقة - الى أنّ المادة (30) من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والتي صادقت عليها المملكة عام 2008م، نصت على أنه يجب على الدولة اتخاذ التدابير المناسبة لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من المشاركة على قدم المساواة مع الآخرين في أنشطة الترفية، والتسلية، والرياضة، من أجل ضمان دخول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الأماكن الترفيهية، والرياضية، والسياحية، وضمان إمكانية إتاحة الفرصة للأطفال ذوي الإعاقة للمشاركة على قدم المساواة مع الأطفال الآخرين في أنشطة اللعب، بما في ذلك الأنشطة التي تمارس في إطار النظام المدرسي، وضمان إمكانية حصولهم على الخدمات المقدمة من المشغلين بتنظيم أنشطة الترفيه والتسلية.

تجاهل القرار

وكشف "فهد الرشيدي" - والد طفل معوق وناشط وباحث في مجال الإعاقة - أنّه لا توجد في المملكة أماكن ترفيه مخصصة ومهيأة لذوي الإعاقات المختلفة، مضيفاً: "على الرغم من الدعم غير المحدود من حكومة خادم الحرمين لذوي الإعاقة، إلاّ أنّ تجاهل بعض المسؤولين أو جهلهم هو سبب عدم وجود هذه الأماكن، حيث مازال المسؤول يتجاهل قرار مجلس الوزراء لعام 1402ه، القاضي بتهيئة المباني الخدمية لذوي الإعاقة"، مبيّناً أنّه والد طفل ذو إعاقة وعمره ثمان سنوات، ويتأثر كثيراً عند الذهاب إلى الأماكن الترفيهية ويلعب إخوته وهو يبقى متفرجاً على كرسيه المتحرك، مشيراً إلى أنّه يحاول كثيراً مع العاملين في المدن الترفيهية بالسماح لإشراك ابنه المعوق في الألعاب، على أن يكون معه، وعادةً ما يرفضون ذلك رغم مضاعفة المبلغ؛ مما يؤثر على نفسيته وابنه كثيراً، مطالباً بإلزام ملاك المدن الترفيهية بتوفير عدد من مقاعد الألعاب لذوي الإعاقة، ويتم رفض منح فسح المشروعات حتى يتم توفير ذلك، بأن يتم إدراك ذلك من الاشتراطات الأولية.

عقوبات صارمة

وأوضح "يحيى السميري" - معوق بشلل نصفي - أنّ تقدم الدول وتحضرها يقاس بما يقدم لسائر المواطنين والمقيمين، خصوصاً من ذوي الإعاقة، مضيفاً: "ديننا الإسلامي قبل ذلك كله أوصانا بالتراحم، وتوجيهات ولاة الأمر - حفظهم الله - المتكررة للمسؤولين بتسهيل وتقديم الخدمات وكل ما من شأنه إسعاد هذه الفئة، ولاشك أنّ من وسائل دمج المعوق الحديثة والناجحة ما يعرف بالعلاج بالترفيه، من خلال مخالطة الطفل المعوق لمجتمعه وأصحابه والتنزه في الحدائق ومدن الألعاب، ولكن لو نظرنا لواقع وسائل الترفيه والتهيئة لدينا في المملكة نجدها بشكل عام غير متوافقة مع ما يطلب، فهي مهيأة غير للمعوقين، وكبار السن، والمرضى عامة، خاصة الأطفال؛ لأسباب يأتي في مقدمتها عدم تطبيق نظام الاشتراطات البلدية لتهيئة البيئة العمرانية للمعوقين الصادر عام 1402ه، وعدم تطبيقه بحزم وتعزيزه بنص عقوبة يكفل للجهة المسؤولة تطبيقه، وللمعاق حق المطالبة به".

وحدة خاصة

وتساءل "السميري": "أليس من المفترض أن يتم إنشاء وحدة في وزارة الشؤون البلدية للخدمات الخاصة بالمعوقين؟، تستقبل بلاغاتنا بالأماكن غير المهيأة لنا، وتهيئها، ويتفرع من هذه الوحدة وحدات خاصة بكافة الأمانات على مستوى المناطق، ترتبط بمعالي الوزير مباشرةً، لتستمد قوتها منه، فهو كما علمنا حريص أكثر من غيره على هذه الفئة، أليس من حقنا كمعاقين أن تضع وزارة الشؤون البلدية على موقعها بالانترنت إيقونة خاصة بصفحة تتضمن خرائط، وأسماء جميع الأماكن المهيأة للمعوق أسوةً بباقي الدول المتقدمة؟، هل تعلمون أنّه حتى حينه ما زالت أغلب المساجد، وبعض مرافق البلديات، والمرافق الصحية غير مهيأة للمعوق رغم أنّها جهة مسؤولة عن مرضى من هذه الفئة؟، ثم هل ينظر المسؤول لخدمات المعوقين المقررة نظاماً من مبدأ أنّها شفقة ومنّة أم حقوق يجب إيفائها له؟"

مطالب الدمج

وقال "د. عبدالرحمن التمامي" - تربوي -: "المعوق الحركي لا يختلف عن أي منّا، هو لديه صعوبات في المشي أو الحركة، ولكن يملك قدرات مثلنا وربما تفوقنا في التفكير وغيرها، وللأسف أنّ بعض الأطفال يكون لديهم حب للعب - وهذا أمر فطري - ومشاركة أقرانهم في أنشطتهم، ولكن لا توفر لهم الأدوات التي تمكنهم من ذلك، كما ينبغي علينا وضع برامج تناسب مع المطالبات بمدمجهم مع الأطفال الآخرين، بشكل يتيح وضع جميع الألعاب للجميع حتى لا يكون هناك تفرقة؛ مما يغرس الثقة في نفوسهم، ويمنحهم دعماً كاملاً للتقدم في حياتهم بشكل طبيعي".

أهمية قصوى

وأضاف "د.التمامي" أذكر أنّ إحدى الطالبات المعوقات قدمت بحثاً عن الإعاقة والمعوقين، وانتهت فيه إلى أنّهم لا يريدون شفقة من الآخرين، بقدر ما يحتاجون إلى توفير حقوقهم من "طرق منزلقة"، ومسارات خاصة بالعربات، حتى لا يحوجهم ذلك إلى مساعدة غيرهم، مشيراً إلى أنّ إتفاق أغلب المعوقين على هذه المتطلبات يبيّن معاناتهم في التنقل بين الطرق والأرصفة، والدخول إلى المباني؛ مما يوجب أن يولي المسؤول ذلك أهمية قصوى في توفير الخدمات التي تسهل على المعوقين الحركة، كالمنزلقات الموضوعة بناءً على دراسة الزوايا، بشكل يتيح للمعاق دفع الكرسي بيده من دون الحاجة إلى من يساعده.

وأشار "د. التمامي" إلى أنّ الإعاقة لا تعني نهاية المطاف، فالكثير من المبدعين والعباقرة في مجتمعنا وفي العالم كانوا معوقين؛ مما يؤكّد على ضرورة الاهتمام بهذه الفئة من المجتمع وعدم إهمالها، والاكتفاء بتوفير الدور لهم، بل يجب أن يجدوا ما يجعلهم يشعرون أنّهم مواطنون كغيرهم، لهم حقوق وعليهم واجبات، ولا يمكن أن نطالب بواجباتهم ما لم نوفر لهم حقوقهم.

الالكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

في لقاء مفتوح نظمته هيئة المحاسبين .. رئيس المصلحة":

لجنة صلح بين المكلف المخالف" والزكاة قبل رفع القضايا إلى اللجان الابتدائية

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 4 جماد الثاني 1434 هـ- 14 ابريل 2013م
http://www.aleqt.com/2013/04/14/article_747168.html

"الاقتصادية" من الرياض

كشف إبراهيم المفلح، مدير عام مصلحة الزكاة والدخل، عن نوايا بإنشاء لجنة صلح وتسوية بين المكلف المخالف، ومصلحة الزكاة والدخل قبل الرفع بالقضايا بينهما إلى اللجان الابتدائية للبت فيها.

كما كشف المفلح خلال لقاء مفتوح مع المكاتب المحاسبية القانونية والتي نظمته الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بحضور أمينها الدكتور أحمد المغامس، أمس الأول، عن أن اللوائح المنظمة لمعايير احتساب الزكاة لشركات التمويل ستكون في نظام جباية الزكاة الجديد.

وأشار المفلح خلال اللقاء إلى أن عدد المحاسبين الذين يعملون في المصلحة وصل إلى 1116 موظفا في جميع فروع المصلحة، لافتا إلى أن فرع الرياض سينتقل إلى مبنى جديد وزكي وبكوادر إضافية خلال شهرين من الآن، وأن اجتماعات اللجان الابتدائية زادت إلى ما يقارب 16 اجتماعا في الشهر الواحد.
كما أشار إلى وصول الخدمات الالكترونية لخدمة المكلف أو من ينوب عنه لتصبح 100 في المائة من بداية تسجيله إلى إصدار الشهادة خلال سنة.
وناقش الحضور موضوعات فنية عدة متصلة بعمل المصلحة، ومقترحات لتطوير العمل وسرعة الإنجاز في المصلحة وفروعها.
وعن الممتنعين عن دفع الزكاة، قال المفلح: "إن النظام نص على معاقبة المكلف الممتنع عن سداد الزكاة، ب وسائل عدة، منها الحجز على أرصدة هؤلاء المكلفين في المصارف السعودية حتى يتم تسديد المبالغ المستحقة عليهم، وكذلك تطبق في حقه بعض الإجراءات الإلزامية بالتعاون مع بعض الجهات المختصة، منها حجر مستحقات المكلف لدى الجهات الحكومية والمطالبة بتوريدها للمصلحة في حدود المبلغ المستحق، ومطالبة الحقوق المدنية بإلزامه بالسداد، إضافة إلى الحجز على ممتلكاته المنقولة وغير المنقولة بما في ذلك أرصدة حساباته المصرفية طبقاً لمضمون المادة الـ 14 من نظام جباية أموال الدولة، إلى جانب إيقاف التأشيرات عنه، ومنعه من الدخول في المناقصات".
وعن سؤال حول الزكاة على الأرض غير المستخدمة، ذكر أن المصلحة تطبق ما ينص عليه النظام من عروض التجارة، وإذا اعتمد ذلك ضمن نظام جباية الزكاة فالمصلحة جهة منفذة له.
وأبرز المحاسبين مشكلاتهم مع البوابة الالكترونية للمصلحة، ونقص التعاميم، وعدم إبلاغهم بها، إلى جانب عدم قبول الموقع تسجيل مكتب محاسبي لعدد من المكلفين لديه بعنوان بريد إلكتروني واحد، حيث يطلب عدة عناوين إلكترونية مختلفة.
كما قدم الحضور عددا من التساؤلات الفنية وتم الاتفاق على إرسالها إلى المصلحة كتابيا ليتم الرد عليها أيضا كتابيا، ويتم تعميمها على المحاسبين. كم طلب الحضور بنشر ملخصات عن القضايا المنتهية المعروضة على اللجان القضائية (اللجان الابتدائية والاستئنافية).

تحسن طفيف يعيد الأمل في حياة مغدور الحبيل

الابن العاق كافأ والده بـ8 طعنات

المصدر: جريدة عكاظ السبت 3 جماد الثاني 1434 هـ- 13 ابريل 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130415/Con20130415590659.htm

عكاظ (القنفذة)
واصلت الجهات الأمنية التحقيقات مع الابن العاق الذي وجه عدة طعنات بساطور لوالده في الحبيل بمحافظة القنفذة لكشف ملابسات ودوافع الجريمة. وعلمت «عكاظ» من مصادر مقربة من أسرة المجني عليه الذي تلقى 8 طعنات نافذة في الرأس والبطن والوجه والأطراف، أن تحسنا طفيفا طرأ على حالته الصحية وربما ترفع عنه الأجهزة الطبية الاصطناعية خلال أيام.
وأفادت المصادر أن الجاني هرب من موقع الجريمة حاملا معه الساطور الا أن أحد المقربين من الأسرة أقنعه بتسليم نفسه للشرطة.
وروى شيخ بلدة الحبيل عبدالله المقعدي تفاصيل الواقعة لـ«عكاظ» قائلا إنه تلقى قرابة الساعة العاشرة مساء أمس الأول اتصالا هاتفيا من أحد أقاربه يفيد بوقوع اعتداء بساطور في البلدة، وعلى الفور اتصل بالشرطة لإبلاغها بالحادثة.

وأضاف: عندما وصلنا الى منزل المجني عليه وجدناه مضرجا بدمائه في حالة يرثى لها، ونقلناه على عجل في سيارتي الخاصة الى مستشفى القنفذة العام حيث تم اسعافه قبل تحويله الى مستشفى الملك عبدالعزيز في جدة نظرا لخطورة حالته.
وكشف المقعدي أن الأب المغدور كان قد احتفل قبل خمسة أشهر بعودة الابن العاق لمنزل الاسرة بعد غياب دام 8 سنوات. وقال إنه لا يعلم سبب اعتداء الجاني على المجني عليه بهذه الطريقة الوحشية التي هزت أهالي محافظة القنفذة.
وعن حالة الأب المعتدى عليه أشار الى أنه كان «متسببا» لكنه الآن لا يعمل بعد أن تعرض لكسر في منطقة الحوض أقعده عن المشي.
أحد جيران الأسرة قال لـ«عكاظ» أنه كان يتناول طعام العشاء مع عائلته حينما سمعوا صراخا من منزل جاره المسالم الودود الذي ليست لديه أية مشاكل مع أي أحد من أهل البلدة.

كفلاء يستغلون مهلة تصحيح الأوضاع لجني أرباح مادية

ابتزاز بتأشيرة الخروج النهائي

المصدر: جريدة عكاظ السبت 3 جماد الثاني 1434 هـ- 13 ابريل 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130415/Con20130415590577.htm

إبراهيم شهاب (جدة)
استغل بعض كفلاء العمال المخالفين حاجة هؤلاء لتصحيح أوضاعهم خلال المدة الزمنية المقررة بثلاثة أشهر، بمطالبة مكفوليهم بدفع مبالغ مالية طائلة مقابل عدم منحهم تأشيرة خروج نهائي. هذا السيناريو تسبب في تكدس أعداد كبيرة من العمال وعاملات المنازل أمام سفاراتهم في محاولات منهم لإيجاد حل لقضيتهم أو تسهيل إجراءات سفرهم إلى بلادهم، لاسيما أن الكثيرين منهم لا يستطيعون دفع المبالغ المطلوبة من كفلائهم التي تجاوزت في بعض الأحيان 15 ألف ريال.
«عكاظ» تجولت بالقرب من مقر السفارة الفلبينية التي كان الفضاء المجاور لها يعج بالعمالة الفلبينية من الجنسين، حيث تواجدت شرطة محافظة جدة والمرور في الموقع لتنظيم حركة السير نظرا لكثافة أعداد المتواجدين في الموقع.
«عكاظ» تحدثت مع بعض العاملين من الجالية الفلبينية عن سبب تواجدهم في الموقع منذ يومين فأجابوا بأن الموجودين أمام السفارة لا يرغب فيهم كفلاؤهم بعد قرار تصحيح أوضاعهم ولذلك هرعوا إلى السفارة لتسهيل إجراءات سفرهم.
وأضاف أحد العمال الفلبينيين بقوله «الأغلبية لا يمكن تصحيح أوضاعهم بسبب مكوثهم غير النظامي في المملكة وانتهاء مدة إقامتهم، والبعض الآخر هربوا من كفلائهم وفضلوا العمل مع غير الكفيل».
وأضاف العامل الفلبيني أن قرار وزارة العمل والجوازات جاء كالصاعقة على هؤلاء لينذرهم بمخالفة أشد وعقوبة أكبر إن لم يتم تصحيح أوضاعهم، ولأن وضعهم مخالف وإقامتهم في المملكة بشكل غير رسمي فضلوا الذهاب للسفارة لتسهيل عمليات سفرهم وترحيلهم إلى بلدهم.
من ناحية أخرى تحدث المواطن راكان الأيوبي عن الوضع الحالي للعاملات المنزليات وقال «أبحث منذ فترة طويلة عن خادمة منزلية لأني أعمل وزوجتي، ولذلك فإن احتياجي للعاملة أمر ملح جدا، ولا أستطيع التقديم على عاملة من الفلبين أو إندونيسيا خوفا من هروبها، علما بأن مكاتب الاستقدام لا تقوم برد المبلغ المدفوع بعد هروب العاملة المنزلية». ولذلك أنا مضطر كما يفعل الآخرون للاستعانة بخادمة للعناية بالمنزل أثناء ذهابي وزوجتي إلى العمل.
وأضاف الأيوبي «في الآونة الأخيرة وبعد قرار وزارة العمل والجوازات بتتبع المخالفين والمخالفات حدثت أزمة في منزلي لأن الخادمة أصبحت مرعوبة، ولا تستطيع الخروج معنا وفجأة استيقظنا من نومنا ذات صباح واكتشفنا أن الخادمة خرجت ولم تعد ولا ندري إلى أين ذهبت، وعند الاتصال بها اكتشفنا بأن جوالها مغلق، وأعتقد بأن خروجها من المنزل جاء بتوجيه من أحد السماسرة الذين طلب منها الهروب، مثل هذه العمالة لن تغلب في إيجاد حلول للتحايل على النظام، ولكن أعتقد بأن المواطنين لن يقوموا بتوريط أنفسهم هذه المرة لأن الأمر أصبح كبيرا ولا يمكن المشاركة فيه».

وأضاف الأيوبي «تعبنا من دفع مبالغ طائلة مقابل الحصول على عاملة منزلية، وننتظر اللحظة الفعلية لتصفية البلاد من العمالة غير النظامية وتنفيذ القرار الذي بإمكانه القضاء على عمالة السوق السوداء والأسعار المرتفعة، ونريد العودة إلى الماضي ودفع مبلغ محدد لكل خادمة يجري استقدامها».
وأضاف «القرار بمثابة ضربة للمتاجرين بالتأشيرات وهو قرار حكيم سوف يبعد العمال غير المرغوب فيهم ويساهم في إيقاف المتاجرة بالتأشيرات».
وفي السياق نفسه أوضح ساعد المجنوني أن القرار جاء ليقضي على الذين يتحايلون على الأنظمة والقوانين مقابل التستر على عمالة مخالفة أو غير نظامية ويجنون أرباحا طائلة.
وأضاف المجنوني بقوله «انتشرت منذ فترة طويلة عمليات الاتفاق مع العمال بمنحهم محال ومغاسل ومتاجر يعملون فيها مقابل مبالغ طائلة تمنح للمواطنين والعكس صحيح أيضا».
وقال سعيد النهدي: إن العامل يأتي باسم كفيل محدد، ولا تربطه به أي صلة غالبا، ولا يتعامل معه بشكل مباشر ولا يتواصل معه ولا يقابله، وكل ما يربطه به الكفالة فقط ويقوم هذا العامل بالعمل في موقع آخر مقابل مبلغ مادي يحصل عليه الكفيل.
وأضاف النهدي: إن المشكلة الكبرى تتمثل في ما تقوم به بعض المؤسسات الأهلية والمستشفيات وغيرها من استقطاب عدد كبير من العاملين الذين ليسوا على كفالتها للعمل معهم ومنحهم رواتب والتستر عليهم، وقد جاء القرار الأخير ليشعرهم بالخوف وكل مخالف سيحاسب والعقوبة ستطوله.
وفي السياق نفسه قال محمد الرشيدي: ممارسات العمالة المخالفة في الفترة الأخيرة تمثلت في إيهام أصحاب المحال التجارية أن هذه المحال لا تحقق أي أرباح، وذلك من أجل امتلاك المتجر وبعد أن يمتلكون المتجر تتواصل الأرباح وهي خدعة خبيثة يلجأ إليها بعض العمال.
من جانبه أوضح طاهر جان أن بعض العمال يتفقون مع بعضهم ولا يقبلون برواتبهم التي أتوا من أجلها، فما أن تطأ أقدام العامل أرض هذا البلد حتى يتعلم من بني جلدته كيفية الكسب السريع والعمل على حصد أكبر قدر من المال في وقت وجيز، ولذلك تجد بعضهم يعمل لحسابه مقابل مبلغ شهري مقطوع يمنح للكفيل برضاء الطرفين.
وأضاف: لا ينحصر الأمر على عمال المتاجر بل تطور الأمر لينتشر بين عاملات الصوالين النسائية وهذه الكوادر تستعين بعاملات مخالفات من جنسيات مختلفة، والحصول على مبالغ طائلة مقابل التستر عليهن.
من جهته أوضح مدير فرع وزارة العمل في منطقة مكة المكرمة عبدالله العليان بأن 200 موظفة وموظف في مكتب العمل بجدة يباشرون معاملات تصحيح أوضاع العمالة المخالفة لنظام الإقامة والعمل وإنجاز الخدمات وإنهاء المعاملات عبر الموظف الشامل الذي يختص بتقديم الخدمات لأصحاب المنشآت والعاملين.
وأفاد العليان بأن العاملين يمتلكون الجاهزية لإتمام معاملات تصحيح الأوضاع (تعديل المهنة، نقل الكفالة، تجديد الإقامة).
الخدمات الإلكترونية
تصحيح الأوضاع يتم أيضا عبر «الخدمات الإلكترونية» التي تساهم في الإقبال المتزايد على تصحيح أوضاع العمالة المخالفة، وفقا للشروط المطلوبة والتصنيف في برنامج «نطاقات». وبين أنه في حال تعثر تعامل المراجعات والمراجعين مع الخدمات الإلكترونية، يقوم الموظفات والموظفون المعنيون «بالخدمة الذاتية» بمساعدة أصحاب المنشآت والعمال على تنفيذ الخدمات في مكتب العمل.
وفيما يتعلق بحجم شكاوى العمال من مبالغ نقل الكفالة التي يشترطها صاحب المنشأة أو الكفيل لإتمام إجراءات نقل كفالة العامل، أشار مدير فرع وزارة العمل إلى أنه تتم زيارة المنشأة ميدانيا من قبل المفتشين للتحقق من شكوى العامل والتأكد من صحتها.

اختفاء طفلة عسير المعنفة وأصابع الاتهام تشير إلى الأب

المصدر: جريدة عكاظ السبت 3 جماد الثاني 1434 هـ- 13 ابريل 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130415/Con20130415590469.htm

عبدالله آل يحيى (أبها)
أبلغ مستشفى خميس مشيط كلا من مدير عام الشؤون الصحية بعسير، محافظ ومدير شرطة خميس مشيط، مركز شرطة الجنوبية ودار الحماية في أبها، باختفاء الطفلة المعنفة (9 سنوات) متهما والدها بإخفائها وتهريبها، وأخذ إقرار من والدتها بأنها المتسببة في كسر أضلع قفصها الصدري.
كما تضمن البلاغ مشاركة شقيقة الأب (عمة الطفلة) في اختفائها، فيما أخلى المستشفى مسؤوليته، مشيرا إلى أنه فوجئ بخطاب من ضابط خفر شرطة الجنوبية بخميس مشيط يتضمن تسليم الطفلة لوالدها رغم عدم اكتمال الإجراءات.
وكان خبر «عكاظ» عن الطفلة المعنفة أمس الأول، قد فجر الاتهامات بين 3 جهات حكومية في الكشف على الفتاة لحظة دخولها المستشفى، حيث حملت جهتان المستشفى مسؤولية إهمال وتعطيل إجراءات التحقيق في الحادثة، ما أدى لإخفاء حقيقة الاعتداء الذي تعرضت له الطفلة والتي تتهم والدها بالتحرش بها وكسر قفصها الصدري.
ولا يعلم أحد حتى الآن مصير الطفلة وسط قلق كبير من تعرضها لمكروه، ما يستوجب البحث عنها ووالدها وإحضارهما، والكشف عن ملابسات القضية.
من جانبه، أكد الناطق الإعلامي بصحة عسير سعيد النقير أن دورهم في الصحة ينحصر في الناحية العلاجية، وتبقى الإجراءات الأخرى منوطة بالصحة والشؤون الاجتماعية، فيما أشار الناطق الإعلامي لشرطة عسير المقدم عبدالله شعثان عن ورود شكوى من والد الفتاة يتهم فيها زوجته بتعنيف الطفلة وبأنها من تسبب في أذاها، منوها أنه على أتم الاستعداد للتنازل عن القضية، وبناء على ذلك اشترط الضابط وجود خطاب من منشأ القضية بأحد رفيدة، وبعد موافقة الطبيب المختص، تم خروج الفتاة، فيما نفت أم الطفلة مزاعم والدها بتعنيف ابنتها.

تسع جهات حكومية تقر إلزامية تعليم الأبناء في عقود الأنكحة" وإيقاف المخالفين

المصدر: جريدة الشرق الاثنين 5 جماد الثاني 1434 هـ- 15 ابريل 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/04/15/805000

الطائف – ماجد الشربي
أقرت تسع وزارات حكومية تضمين صكوك عقود الأنكحة بعبارات «إلزامية التعليم للأبناء»، وكذلك تعليق الخدمات والمعاملات بحق أولياء أمورهم المخالفين عن إلحاقهم وفقاً للسن الدراسية التي حددتها لائحة التعليم بدءاً من العام الدراسي القادم.

حيث وضعت اللجنة العليا لسياسة التعليم بالمملكة، مرئياتها النهائية للائحة إلزامية التعليم العام للطلاب من سن (6 -15 عاماً) لإقرارها من المقام السامي وتطبيقها مطلع العام الدراسي القادم.
وحددت لائحة إلزامية التعليم مستويات من الإجراءات النظامية التي سيتم تنفيذها بحق مَنْ يتخلفون عن إلحاق أبنائهم بالدراسة تبدأ بتضمين صكوك عقود الأنكحة بعبارات من أصل العقد تؤكد أن التعليم إلزامي للأبناء المتفرعين من العقد، وتنتهي بتعليق الخدمات والمعاملات الحكومية بحق أولياء الأمور المتخلفين عن إلحاق أبنائهم بالدراسة في السن التي حددتها لائحة التعليم.
وكشف مساعد مدير عام إدارة الاختبارات بوزارة التربية والتعليم الدكتور عبدالكريم الحميد لـ «الشرق» عن حزمة من الإجراءات المتعلقة بإلزامية التعليم في المملكة بدءاً من العام المقبل، مبيناً أنه مع تنفيذ هذه اللائحة فإن عبارة التعليم متاح بالمجان للمواطنين والمقيمين على أراضي المملكة قد تحولت إلى تعليم إلزامي للمواطنين والمقيمين.
وقال بدأت عدة جهات حكومية منها وزارة العدل، ووزارة الداخلية، ووزارة التربية والتعليم، ووزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الخدمة المدنية، ومدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية والمؤسسة العامة للتدريب الفني والتقني، تحت مظلة اللجنة العليا لسياسة التعليم بوضع مرئياتها حول لائحة إلزامية التعليم المقر من المقام السامي عام 1425هـ، وهي الآن في آخر مراحلها وسوف ترفع قريباً إلى الجهات العليا لإقرارها. وأضاف الدكتور الحميد أن مطلع العام المقبل سوف يشهد تفعيلاً حقيقياً للائحة.
جاء ذلك خلال لقاء مناقشة المرئيات النهائية للائحة إلزامية التعليم والمنعقدة بمحافظة الطائف بمشاركة خمس عشرة إدارة تربية وتعليم من المناطق والمحافظات، الذي افتتح من قبل مساعد مدير عام التربية والتعليم لشؤون تعليم البنين عبدالرحمن الصخيري صباح أمس (الأحد) في فندق بهادر بالهدا.

السويرقية: طبيب واحد لـ15 ألف نسمة.. و" صحة المدينة" تلتزم الصمت

المصدر: جريدة الشرق الاثنين 5 جماد الثاني 1434 هـ- 15 ابريل 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/04/15/804984

المهد – محمد الوسمي
التزمت مديرية الشؤون الصحية في المدينة المنورة الصمت حيال استفسارات «الشرق» حول تجمع 80 مواطناً من أهالي السويرقية التابعة لمحافظة مهد الذهب، قبل أربعة أيام أمام مركز السويرقية الصحي للمطالبة بإعادة النظر في وضعهم الصحي، والإسراع بإنشاء مستشفى السويرقية الذي صدرت ميزانيته عام 1429هـ، ولم ير النور حتى الآن، على الرغم من حاجة السكان البالغ عددهم (15 ألفا) الماسة لها. وذكر عدد من السكان خلال تجمعهم لـ«الشرق» أن الخدمات الصحية بالسويرقية ضعيفة جداً ولا تستطيع الإيفاء بالمتطلبات الدنيا لهم. وطالبوا بمحاسبة المقصرين عن أداء واجبهم وتنفيذ مشروع المستشفى المعتمد منذ حوالي خمس سنوات.
وقال رزق الله العزيزي إن المركز الصحي دون ممرضات ليباشرن الحالات أثناء الدوام الرسمي كتطعيم الأطفال. أما المختبر وقسم الأشعة فغير مجهزين. مشيراً إلى أنه لم ينجح اليوم في مقابلة الطبيب الوحيد نظراً للضغط الكبير عليه. أما عايد المطيري فأشار إلى أن ضعف الخدمات الصحية مستمر منذ سنوات، فالمركز الصحي شبه مشلول فلا ممرضات ولا طبيبة للحالات النسائية ولا طوارئ، وهو ما يجعل مراجعة مستشفيات المهد ووادي الفرع والحمنة خارج أوقات الدوام أمر لا مفر منه رغم طول المسافة ومشاق الطريق. وأضاف محمد مذكر المطيري إن المركز أيضاً لا يقدم خدمة

التطعيمات كما لا يوجد قابلة للولادة. مصدر مطلع أكد لـ» الشرق « أن مدير المركز الصحي أرسل عدة خطابات بهذا القصور للشؤون الصحية بالمدينة المنورة، ولم يجد رداً على مطالبه. «الشرق» بدورها أجرت اتصالا بالناطق الإعلامي بـ»صحة المدينة» عبدالرزاق حافظ، قبل أربعة أيام للاستفسار عن مشروع مستشفى السويرقية ونقص الأطباء، فطلب مهلة نصف ساعة، للرد على التساؤلات، ولكنه تجاهل جميع اتصالاتها اللاحقة.

مدير ثانوية يصيب طالباً في وجهه ويحبسه في غرفة معزولة

المصدر: جريدة الشرق الاثنين 5 جماد الثاني 1434 هـ- 15 ابريل 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/04/15/804987

القطيف – رحمة آل رجب

شرعت إدارة التربية والتعليم في المنطقة الشرقية بإجراء تحقيقاتها في اتهام ولي أمر طالب لمدير مدرسة ثانوية في الدمام، بالاعتداء على شقيقه بالضرب والحبس في غرفة معزولة داخل المدرسة أمس.

وكان خالد قاسم العزيزي قد رفع شكواه لمركز الشرطة الشمالية في الدمام، يتهم خلالها مدير مدرسة ثانوية، بالاعتداء على شقيقه الطالب محمد بالضرب، ما نتج عنه إصابة الطالب بكدمة وجرح تحت عينه اليسرى، إضافة إلى حبسه في إحدى الغرف المعزولة في المدرسة وعدم إسعافه أو نقله إلى المستشفى.

وقال الطالب محمد (15 عاما) لـ «الشرق»، إنه تشاجر مع أحد زملائه في الفصل، ما تسبب في إرسالهما إلى مكتب مدير المدرسة، بينما استمر الشجار بينهما في المكتب، مبينا أن المدير اعتدى عليه حينها بالضرب، وسبب له كدمة تحت عينه اليسرى، وأعقب ذلك بحبسه داخل غرفة معزولة في المدرسة، وأوكل مراقبته لأحد المعلمين، موضحا أن ذلك وقع قبل الحصة الأخيرة، فيما لم يخرجه المدير من حبسه في الغرفة رغم انتهاء الدوام الدراسي وانصراف الطلاب لمنازلهم، مشيرا في الوقت نفسه إلى عدم إسعافه رغم خروج الدم من خده، وقال إن المدير رفض إخراجه.

من ناحية ثانية، قال شقيقه الأكبر خالد العزيزي إن القلق بدأ يتسرب في نفوس أفراد أسرة محمد لتأخره في العودة إلى المنزل، مضيفا أنهم بدأوا في البحث والسؤال عنه، حتى تلقوا رسالة منه عبر الهاتف الجوال طالبا حضور شقيقه إلى المدرسة، ومفيدا في نفس الرسالة أن مدير المدرسة حبسه داخل غرفة ورفض إخراجه.

وأضاف شقيق الطالب أن مدير المدرسة أصر على رفضه إخراج محمد من حبسه قبل التفاهم حول المشكلة، إلا أنه أصر هو الآخر على إخراج شقيقه والاطمئنان عليه أولا، ليتوجه به فورا إلى مستشفى الدمام المركزي، حيث تبين وجود جروح داخلية وضعف في شبكية العين وجرح خارجي بسبب الضرب الذي تعرض له من قبل مدير المدرسة، مشيرا إلى أنه توجه بعد ذلك إلى شرطة الشمالية لرفع شكوى ضد المدرسة.

من جهته، قال مدير العلاقات العامة في إدارة التربية والتعليم في المنطقة الشرقية خالد الحماد، إن الإدارة فتحت تحقيقا لمعرفة ملابسات الشكوى والتأكد من صحة الواقعة، مضيفا أنه في حالة ثبوت اعتداء مدير المدرسة على الطالب فإنه سيتم اتخاذ الإجراءات النظامية.

ينبع: الرواتب المتأخرة توقف عمال نظافة المرافق الصحية عن العمل

المصدر: جريدة الشرق الاثنين 5 جماد الثاني 1434 هـ 15 ابريل 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/04/15/805068

ينبع – عبدالعزيز العرفي
توقف 40 من عمال النظافة وفنيي الصيانة بإحدى الشركات المتعاقدة مع «صحة ينبع» للعمل في المستشفى العام ومراكز الرعاية الصحية الأولية والأسنان بالمحافظة، عن العمل ، وذلك للمطالبة بصرف مستحقاتهم وأجورهم الشهرية المتأخرة خمسة أشهر، والشكوى من تدني رواتبهم ، وزيادة ساعات العمل. وقال مصدر لـ«الشرق» في مكتب العمل بينبع أن عدد من العاملين بإحدى الشركات الوطنية تقدموا بشكوى مفادها عدم استلام رواتبهم الشهرية لأكثر من خمسة أشهر متتالية وتدني أجورهم الشهرية والتي تقل عن 300 ريال وهو ما يخالف العقد المبرم بين الطرفين.
من جانبها اتصلت «الشرق» بمدير القطاع الصحي بينبع الدكتور عبدالرحمن صعيدي أكثر من ثلاث مرات ولم يتم الرد حتى ساعته.

١٤٥٢ حالة عنف استقبلتها لجان الحماية بالمستشفيات العام المنصرم

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 5 جماد الثاني 1434 هـ 15 ابريل 2013م
رابط الخبر

نايف الحربي - الرياض
كشفت إحصائية عن رصد (1452) حالة تعرضت للعنف في العام ١٤٣٣هـ على مستوى مناطق المملكة.
وأشارت الإحصائية أن محافظة جدة تصدرت قائمة المدن السعودية في ارتفاع عدد حالات العنف.
وأوضح المشرف على وحدة الحماية من العنف والإيذاء بوزارة الصحة أن لجان الحماية من العنف والإيذاء التابعة لمستشفيات وزارة الصحة بمختلف مناطق المملكة أستقبلت (1452) حالة عنف خلال العام المنصرم، مشيرًا إلى أن منطقة جدة تصدرت قائمة المدن السعودية، حيث سجلت 370 حالة، بما يمثل 25% من إجمالي حالات العنف والإيذاء على مستوى المملكة تليها المنطقة الشرقية بـ221 حالة، مضيفًا الى أن الفئة العمرية ما بين (18 - 30 عامًا) هي الأكثر تعرضًا للاعتداء، بواقع 583 حالة، وبنسبة تصل إلى 40%.
فيما بلغ عدد المتزوجات المعتدى عليهن 793 حالة بنسبة 55%، يليها الأطفال 290 حالة بنسبة 20%، فيما أظهرت الإحصاءات تسجيل 587 زوجًا كمعتدٍ وبنسبة تصل لـ 40%. وبحسب الإحصاءات فقد بلغت حالات الاعتداء الجسدي 1006، بنسبة 69% من إجمالي حالات العنف والإيذاء، يليها الإعتداء الجنسي، حيث سجلت (142) حالة، لافتا الى ان

لجان الحماية من العنف والإيذاء تقوم بجولات تفقدية وتوعوية لمراكز حماية الطفل من العنف والإيذاء، وتقوم اللجان بجولات على المستشفيات لرصد الحالات والتبليغ عنها وتسجيلها والتعامل معها حسب الإجراءات النظامية لذلك تم تفعيل حقوق الطفل وتوفير الرعاية الصحية اللازمة، حيث تم تكليف ضابط اتصال ليتولى متابعة الحالات الواردة من خط مساندة الطفل إلى وزارة الصحة مباشرة والعمل على اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن إيجاد حلول لها وتلقي الاستفسارات بشأنها والتنسيق.

"معهد القضاء": المتجاوز لا يمثلنا

السند لـ"الوطن": نعتني علميا وأكاديميا وأخلاقيا في مواد التخصص

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 5 جماد الثاني 1434 هـ- 15 ابريل 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=141816&CategoryID=5

الرياض: محمد السليمي

برأ المعهد العالي للقضاء ساحته من تجاوزات بعض القضاة في إصدار صكوك غير شرعية أو تحريف بعض الأحكام الشرعية، مبينا أنه بعد تخرج القضاة ومباشرة أعمالهم فإن أمرهم يعتمد على الجهات المعنية التي تتولى مهمة الإشراف.

وأكد عميد المعهد العالي للقضاء بجامعة الإمام الدكتور عبدالرحمن السند لـ"الوطن" على هامش اللقاء التعريفي لحفل إطلاق مشروعات المعهد العالي للقضاء في الجامعة أن "المعهد يعتني بالجوانب العلمية والأكاديمية والنواحي الأخلاقية".

تبرأ المعهد العالي للقضاء من تجاوزات بعض القضاة في أحداث متفرقة منها إصدار صكوك غير شرعية أو تحريف بعض الأحكام الشرعية، مبينا أنه بعد تخرج القضاة ومباشرة أعمالهم أن أمرهم يعتمد على الجهات المعنية التي تتولى مهمة الإشراف.

وأكد عميد المعهد العالي للقضاء بجامعة الإمام الدكتور عبدالرحمن السند في تصريح لـ"الوطن" على هامش اللقاء التعريفي لحفل إطلاق مشروعات المعهد العالي للقضاء في الجامعة أن المعهد يعتني بالجوانب العلمية والأكاديمية والنواحي الأخلاقية في مواد متخصصة ترعى الجانب المهني وأخلاقياته خصوصا فيما يتعلق بالقضاء، مبينا أن المعهد يعتني دائما بالمرشحين سواء للدراسة أو للدورات التدريبية من خلال الجهات المعنية، ويهتم برفع كفاءة مخرجاته والعناية بالجوانب الأخلاقية والمهنية.

وردا على سؤال "الوطن" حول مساهمة المعهد العالي للقضاء في سد النقص مقابل أعداد القضاة بالمملكة، قال الدكتور السند إن المعهد يهتم بتوفير الكفاءات العلمية في القضاء العام أو الإداري أو هيئة التحقيق والادعاء العام أو حتى في مجال الاستشارات والمحاماة.

وكشف الدكتور السند في كلمته خلال اللقاء التعريفي أمس عن إطلاق باكورة مشروعات مهمة من المعهد السبت المقبل، متمثلة في 6 مشروعات رئيسية تشمل البدء في إعداد الخطة الاستراتيجية لتطوير المعهد العالي للقضاء، ومشروع المكتبة الرقمية للمعهد، إضافة إلى إطلاق هوية جديدة تنطلق من شعار جديد للمعهد مرورا بالأشكال الفنية للمكاتب، وقال إن من بين تلك المشاريع إطلاق الباقة الإعلامية الخاصة بالمعهد وتدشين مشروع القاعات الدراسية الذكية للمعهد والبدء بتوسعة وتحسين المداخل والقاعات الرئيسية.

وأشار إلى أن المعهد العالي للقضاء أوصى بإنشاء 5 أقسام علمية جديدة، تختص بالقضاء التجاري والعمالي والأحوال الشخصية والجزائي والقضاء الإداري، وحظيت التوصية بموافقة مجلس الجامعة، وتم رفعها لإفراغها في مجلس التعليم العالي والموافقة الرسمية على إنشائها، مضيفا أن الأقسام الجديدة تختص بمنحى التطوير للأقسام العلمية.

ولفت الدكتور السند إلى أن التطوير سيطال الخطط والمناهج في قسمي الفقه المقارن والسياسة الشرعية، بهدف مواكبة الشأن التدريبي النقلة النوعية لمرفق القضاء والتوسع الكبير لتدريب العاملين في السلك القضائي من القضاة وأعوانهم بالتخصيص القضائي الجديد الذي أقره النظام، ونص على تنفيذه في القضاء المتخصص، والعمالي والجزائي والتجاري.

"الداخلية" تلاحق مكاتب الحج "الوهمية".. و"المدلسين" وجهت بالمتابعة الميدانية بدءا من شوال المقبل

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 5 جماد الثاني 1434 هـ- 15 ابريل 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=141855&CategoryID=5

الرياض: فاطمة باسماعيل

وجه وزير الداخلية ورئيس لجنة الحج العليا الأمير محمد بن نايف، بتكليف الجهات المختصة في جميع مناطق المملكة بالمتابعة الميدانية لمكاتب الحج والعمرة بدءا من شهر شوال المقبل ولمدة ثلاثة أشهر، والقبض على مسؤولي المكاتب الوهمية وتطبيق العقوبات النظامية بحدها الأعلى لما يقومون به من أعمال تدليس على الحجاج.

ودعت الوزارة في تعميم، حصلت "الوطن" على نسخة منه، وزارة الحج إلى تولي إصدار التعاميم والنشرات المتتالية خلال تلك الأشهر لإشعار كافة إمارات المناطق، مع ضرورة التوعية عبر كافة وسائل الإعلام السعودية لإيضاح أسماء ومكاتب خدمات حجاج الداخل المعتمدة وعناوينها.

واشترطت "الداخلية" أن تشتمل تلك النشرات على التحذير من المكاتب الوهمية التي تغرر بالحجاج.

ولفتت إلى أن التعميم جاء إشارة لبرقية أمير منطقة مكة المكرمة رئيس لجنة الحج المركزية الأمير خالد الفيصل المشار فيها لما تم رصده من ملاحظات خلال موسم حج العام الماضي 1433، من انتشار للمكاتب الوهمية بكافة مناطق المملكة وما ينتج عن تلك الممارسات من أضرار بالمواطنين والمعتمرين المغرر بهم، وأن إمارة منطقة مكة المكرمة والجهات المعنية الأخرى تواجه ما ينتج عن ذلك من سلبيات عديدة تنعكس على كافة الخدمات المقدمة للحجاج النظاميين والتي ينحصر أهمها في الافتراش والتسبب في عرقلة الحركة المرورية وحركة المشاة إلى جانب التأثير المباشر على الحركة بصفة عامة في المسجد الحرام وجسر الجمرات.

ارتفاع الأسعار يحبط محاولات المطورين

10 ملايين سعودي يعيشون في مساكن مستأجرة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 5 جماد الثاني 1434 هـ 15 ابريل 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/04/15/article826349.html

الرياض – فهد الثنيان

قال تقرير اقتصادي متخصص إن مشكلة ارتفاع أسعار الأراضي لا تزال تحبط محاولات مطوري القطاع الخاص في سوق العقار المحلية، حيث يجدون أنفسهم غير قادرين على تلبية المتطلبات السعرية للشرائح المتوسطة والدنيا من المجتمع والراغبين في شراء منازل، ومواصلة ذوي الرصيد المالي العالي لتملك الأراضي كوسيلة استثمار طويلة الأجل، مما ضخم أسعار الأراضي السكنية إلى حد كبير، مستبعدين الاستثمار في المساحات السكنية منخفضة التكلفة والمنتشرة في مساحات المملكة الواسعة.

وتشير التقديرات إلى أن 60٪ من مواطني المملكة لا يملكون منازل خاصة بهم، ويعيش قرابة 10 ملايين مواطن في مساكن مستأجرة، ووفقاً لإحصاءات جديدة من شركة الاستشارات العقارية العالمية "سي بي آر إي"، التي تركز على السوق العقارية في المملكة.

وقال كبير مديري البحوث والاستشارات في "سي بي آر إي" مايك وليامز: ليس هناك عمليا أي إطار تنظيمي للتحكم بتجارة الأراضي، ولا يأخذ المشاركون فيها عادة حسابات القيمة الاقتصادية الفعلية للأراضي عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية. ووفقاً ل"سي بي آر إي"، تَظهر طبقة إضافية من التعقيد بسبب النظام الحالي لمنح الأراضي، ففي الوقت الراهن، يعتبر جميع الذكور فوق سن 18 عاماً والأرامل من النساء مؤهلين للحصول على قطعة أرض سكنية بصرف النظر عن الدخل أو الوضع الاقتصادي، مما أفرز عدداً كبيراً من الأراضي غير المطورة لعدم توفر الموارد المالية لدى المستفيدين من أجل البناء على أراضيهم، حيث وزعت وزارة الشؤون البلدية والقروية نحو 2.2 مليون قطعة بهذه الطريقة، لكن لا توجد بيانات ترصد الاستخدام الفعلي لهذه الأراضي. وأضاف وليامز: من أجل معالجة ذلك، ثمة مقترحات للحكومة بإعادة شراء الأراضي التي سبق وأن وزعت في وقت سابق. ولكن إذا ما تم العمل بهذه السياسة، فإن المشمولين سيحظون بالمال الكافي لبناء منزل، ولكن لا قطعة أرض لهم.

إضافة إلى ذلك، فإن نقص الخبرة والإطار التنظيمي في السوق السعودية فيما يتعلق بقضايا مثل التملك الحر وتأجير الملكية، ورسوم خدمة وصيانة المناطق المشتركة تجعل من شراء شقق للسكن غير جذابة لمعظم المشترين.

وأشار التقرير إلى أن عددا كبيرا من الوحدات السكنية ذات التكلفة المنخفضة لم يتم بيعها، خاصة في المشاريع المجتمعية الكبيرة الرقعة جنوب الرياض التي تم عرضها للإيجار بعد فشل بيع وحدات كافية منها، بينما شهدت أسعار الإيجار بعض الارتفاعات الحادة في المناطق الناشئة التي تحظى بإقبال خاص في كل من الرياض وجدة.

أقر توصيات لتفسير قدرة العائل في نظام الضمان ..

الشورى: إدارة مستقلة لشؤون الطلاق تابعة للمفتى العام وإحداث الوظائف لها

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 5 جماد الثاني 1434 هـ 15 ابريل 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/04/15/article826237.html

لرياض عبدالسلام البلوي:

حماية المنافسة، الغش التجاري، والسلع المغشوشة، وحماية المستهلك والتركيز على التجارة مقابل الصناعة، وارتفاع الأسعار، هي أبرز مادارت حوله مداخلات أعضاء الشورى أمس الأحد أثناء مناقشة تقرير وزارة التجارة والصناعة، إضافة إلى المطالبة بإزالة عقبات الأنظمة التي تواجه سيدات الأعمال، والحديث مجدداً عن تفعيل فصل الصناعة بوزارة مستقلة وتنفيذ قرار مجلس الوزراء بشأن ذلك، وتساؤلات عن الوظائف الشاغرة وتفشي ظاهرة التستر.

عضو اللجنة الخارجية الدكتور عبدالله زبن العتيبي ألمح في مداخلته إلى توصية قد يتقدم بها يطالب فيها بفصل ارتباط مجلس حماية المنافسة عن وزارة التجارة وربطه مباشرةً برئيس مجلس الوزراء وتكوين أعضاء مستقلين وقال العتيبي" تمنيت من لجنة الاقتصاد لو عدلت توصيتها بشأن إيجاد آليات لتفعيل نظام المنافسات والمشتريات الحكومية، لتنص بشكل مباشر على إنشاء هيئة مستقلة لحماية المنافسة، وذلك يشابه إلى حد كبير قرارات المجلس في الدورة السابقة باستقلالية الهيئة الوطنية للتقويم الأكاديمي عن التعليم العالي ".

وأكد العضو العتيبي أن ذلك سيؤدي إلى تفعيل نظام المنافسة وسيكون له دور رئيس وهام في توفير بيئة تنافسية سليمة لجميع أطراف السوق ومنح المجال أمام المستثمرين والشركات الصغيرة والمتوسطة لدخول الأسواق بحرية ودون عوائق ، كما أنها ستسهم في منع الممارسات الاحتكارية، وقال العتيبي" المجلس بوصفه الحالي لا يوجد له تأثير عملي ظاهر للحد من العديد من الممارسات السلبية في السوق".

من جهتها أشارت عضو لجنة الأسرة والشباب الدكتورة حمدة خلف العنزي إلى أن العوائق التي تضمنتها الأنظمة تعيق المرأة وتترك 75 مليار ريال هي رؤوس أموال سيدات الأعمال دون استثمار ودعت إلى تفعيل دور سيدات الأعمال في القطاع التجاري بشكل أكبر، وطالبت بإزالة العوائق وتسهيل إجراءاتها لتكون أكثر مرونة.

وقالت العنزي: هناك إحجام من البنوك من تمويل سيدات الأعمال، وعوائق الاستقدام وغياب الخطط التي تساعد المرأة في التجارة، واقترحت إنشاء جهة تعنى بالمرأة في وزارة التجارة لعدم وجود كفاءات نسائية داخل الوزارة قادرة على تقديم الخدمة لسيدات الأعمال، لدعم ومساعدة سيدات الأعمال، وختمت العنزي مداخلاتها بقولها" من الواجب أن توقظ 75 ملياراً للاستثمار.

أما نائب رئيس اللجنة المالية الدكتور حسام عبدالمحسن العنقري فداخل حول زيادة الكوادر والإمكانات في "التجارة والصناعة" وأشار إلى أهمية وضع سياسة لمعالجة التستر الذي كشف تقرير الوزارة عن بلوغه نسبة 30% في جدة وحدها، بدلاً من مكافحته.

وانتقد العضو عطا حمود السبيتي تقرير التجارة عما يتعلق بالصناعة وقال إن التقرير حوى ورقة واحدة فقط" تتحدث في 9 نقاط بشأن الجانب الصناعي ولم يتحدث عن طبيعة التحديات التي تواجه الصناعة وكذلك حجم مساهمة الجانب الصناعي في الناتج القومي واقتصاد البلاد، وما هي المعوقات التي تواجه الجانب الصناعي التابع للوزارة، مطالباً بضرورة مراجعة سياسة الإستراتيجية الصناعية لحماية الدخل القومي وقال إن الغش التجاري أصبح ظاهرة مقلقة وهناك ارتفاع في الأسعار كما أن الوظائف الشاغرة لم تستفد منها الوزارة.

وعارض أعضاء توصية لجنة الاقتصاد بدعم جمعية حماية المستهلك مالياً، ورأت الدكتورة لطيفة الشعلان أن التوصية في غير مكانها خصوصاً أن جمعية حماية المستهلك يشوبها العديد من القضايا المالية والإدارية والاستقالات الجماعية من الموظفين والموظفات من الجمعية بنسبة 50%، ومطالبة بعض مسؤولي الجمعية السابقين التي ظهرت عبر الصحف، الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بالنظر إلى الجمعية ومهامها.

وتساءل الدكتور أحمد الزيلعي عن كيفية وصول السلع المقلدة إلى السوق المحلية وقال متهكماً " هل هي نزلت بمظلات من السماء أم تقودها قوى خارقة لإدخالها إلى السوق ..!" خصوصاً أن الوزارة ذكرت في تقريرها انجازات كبيرة في مكافحة هذه السلع وعدد القضايا التي باشرتها الوزارة 1127 قضية غش تجاري.

وطالب الزيلعي لماذا لا يكون هناك مراقبة للأسعار وارتفاعها بدون مبرر، مستدلاً بارتفاع أسعار الأسماك وهي لا تفتات على الشعير كما يدعي أصحاب المواشي بأن رفع الأسعار مرتبط بارتفاع سعر الشعير، وتساءل عضو عن دور الوزارة في مواجهة البضائع المقلدة، والتستر التجاري وتضاعف الأسعار والإغراق الذي يواجهه السوق السعودي.

واقترح الدكتور منصور الكريديس إنشاء شركة مساهمة للسلع الغذائية الأساسية بهدف مكافحة ارتفاع الأسعار والسيطرة على السلع الاستهلاكية من حيث تحديد الأسعار وعدم السماح للموردين والشركات في الخارج بالتلاعب بالأسعار، وتقديم سلع غذائية أساسية تتواءم مع مداخيل المواطنين وحياتهم اليومية.

وتساءل عضو الشورى فايز الشهري عن إغفال الوزارة للتجارة الالكترونية التي تفتقد للضوابط التي تنظمها وتحتاج إلى التدخل لتنظيمها.

وقال العضو الدكتور عبدالله الفيفي إن تقرير اللجنة لم يسلط الضوء على قضية انخفاض نسبة السعودة في القطاع التجاري والصناعي وكذلك قضية التستر التجاري الذي تمارسه العمالة الوافدة، وقضية ضعف دور الوزارة في حماية الحقوق الفكرية والصناعية.

من ناحية أخرى ولمواكبة الإقبال المتزايد من المسلمين في قارات العالم على زيارة الموقع الالكتروني للرئاسة العامة للإفتاء والإطلاع على الموضوعات والفتاوى والبحوث، حث مجلس الشورى الرئاسة على تطوير موقعها الإلكتروني ودعمه عملياً وتقنياً.

وأقر أمس الأحد توصية لتأسيس إدارة مستقلة مختصة بشؤون الطلاق تابعة لمكتب سماحة المفتى العام، مع إحداث الوظائف اللازمة لذلك.

ووافق المجلس على تفسير لجنة الشؤون الاجتماعية لمصطلح"قدرة العائل" في الفقرة العاشرة من المادة الأولى في نظام الضمان الاجتماعي، لتكون" قدرة الشخص استناداً على موارده المالية الثابتة والمستقرة على تأمين الاحتياجات المعيشية الأساسية لمن تلزمه نفقتهم شرعاً من مسكن وملبس ومأكل ومشرب وعلاج وتعليم ومواصلات".

وطالب الشورى وزارة الشؤون الاجتماعية بوضع القواعد والمحددات القيمية المناسبة وفقاً للتغييرات الاقتصادية في المملكة ومراجعتها دورياً من خلال نظام الضمان ولوائحه التنفيذية.

وكان المجلس قد طالب مكتبة الملك فهد الوطنية أن تعمل على تحويل محتوياتها إلى وسائط تقنية إلكترونية يمكن تداولها بسهولة ووضعها على موقع المكتبة.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

وزير العدل يرفع تقريراً عن جدواها بعد عامين

بعد 3 أشهر .. مكاتب المصالحة تبدأ تسوية المنازعات في المحاكم

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 5 جماد الثاني 1434 هـ- 15 ابريل 2013م
http://www.aleqt.com/2013/04/15/article_747527.html

علي المقبلي من جدة

تنطلق رسميا في المحاكم السعودية وكتابات العدل بعد 90 يوما، مكاتب المصالحة لتتولى تسوية المنازعات صلحا كليا أو جزئيا بين المتنازعين في خطوة تهدف لتقليص مدة التقاضي في المحاكم السعودية وتخفف عبء القضايا التي تصل المحاكم في مرحلتها الأولى.

وعلمت "الاقتصادية" من مصادر مطلعة في وزارة العدل، أن التنظيم الذي أقر من مجلس الوزراء أخيرا، وحصلت "الاقتصادية" على نسخة منه، اشتمل على أن ينشأ في وزارة العدل مركز يسمى (مركز المصالحة) تكون مهمته السعي في تسوية المنازعات صلحا من خلال مكاتب المصالحة، وتضمن التنظيم الجديد للمركز قيام وزير العدل بعد سنتين من نفاذ هذا التنظيم برفع تقرير إلى مجلس الوزراء عن نتائج أعمال مكاتب المصالحة، واقتراح ما تراه الوزارة في شأنها بما في ذلك مدى ملاءمة إنشاء مكاتب خاصة للمصالحة.

وتضمنت مواد مركز المصالحة عشر مواد؛ أبرزها أن تنشأ مكاتب المصالحة في مقار المحاكم أو كتابات العدل، ويتكون كل مكتب من مصلح أو أكثر يختارون من منسوبي الوزارة أو من موظفي الدولة – بعد أخذ موافقة جهات عملهم، أو من غيرهم ممن تتوافر فيهم الشروط التي يحددها الوزير بقرار منه، ويكون للمركز أمين عام يسمى بقرار من الوزير، ويتولى الأمين العام الإشراف على المركز ومكاتب المصالحة، وله من الصلاحيات مراقبة أداء العاملين في المركز ومكاتب المصالحة، والعمل على كفايتهم الإنتاجية والإشراف على إعداد التقرير السنوي تمهيدا لرفعه إلى الوزير، وكذلك أي مهمة يرى الوزير إسنادها إليه ولا يجوز لمن يعمل في مكاتب المصالحة - ولو بعد انتهاء عمله - إفشاء سر أؤتمن عليه، أو عرفه عن طريق عمله في تلك المكاتب، ما لم يكن هناك مقتضى شرعي أو نظامي يوجب ذلك، ولا تدخل أحكام هذا التنظيم بحق الأطراف في إنهاء منازعاتهم صلحا خارج إطار مكاتب المصالحة. ويهدف تنظيم مركز المصالحة لتفعيل خيار البدائل الشرعية لتسوية المنازعات عن طريق المصالحة والتوفيق، وفق عمل مؤسسي منظم في جوانبه الإجرائية وترتيباته الإدارية، وهادف إلى تقريب وجهات النظر واحتواء المنازعات بأسلوب التصالح والتراضي مع تعزيز قيم العفو والتسامح بين أفراد المجتمع.

وتخفيف العبء عن المحاكم وتقليص مدد التقاضي مع وجود الضمانة الشرعية والنظامية بحق التقاضي للجميع عند عدم الرغبة ابتداءً في سلوك هذا الخيار، ومع إبقاء حق المتقاضين في طلب اللجوء للقضاء انتهاءً عند عدم الوصول إلى تسوية مرضية للأطراف، ويأتي إنشاء هذا المركز في إطار البرامج التطويرية لمنظومة العدالة في مشمول منجزات مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير مرفق القضاء، وذلك في سياق البدائل الشرعية للإصلاح والتسوية كمقصد مهم من مقاصد الشريعة لتحقيق مزيد من التواد والتآلف بين أفراد المجتمع ولتخفيف العبء عن المحاكم في قضايا يمكن تسويتها من خلال هذا المقصد الشرعي وفق عمل مؤسسي.

مستشفى القوات المسلحة يؤكد أن الطفلة لابد أن تعود إلى ألمانيا

والد "شوق": الهيئة الطبية ووزارة الصحة تعطلان أوامر ملكية بعلاج ابنتي بالخارج

المصدر: جريدة سبق الاثنين 5 جماد الثاني 1434 هـ- 15 ابريل 2013م
http://sabq.org/qd1fde

عبير الرجباني- سبق- الرياض:

ترقد الطفلة "شوق عبدالرحمن العنزي"، ذات السنوات التسع، منذ ولادتها في المستشفى العسكري بالرياض، نتيجة إصابتها بخلل في الخلايا اللمفاوية، وأورام في الوجه والرقبة واليدين.

وتحدث والد الطفلة لـ"سبق" بمرارة قائلاً: "ابنتي أصيبت بالمرض منذ ولادتها، فتقدمت إلى خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز -رحمه الله- لعلاجها في الخارج بعد تعذر علاجها بالمستشفيات لدينا، فأمر بعلاجها".

وأوضح والد "شوق" أن "وزارة الصحة بعثت للمقام السامي أن الطفلة يتوفر علاجها لدى مستشفى القوات المسلحة بالرياض، ولا يستدعي نقلها إلى ألمانيا، بعد أن تم بعثها لألمانيا وأُجريت لها عملية لإزالة بعض الورم".

واستدرك: "التقرير الصادر من مستشفى القوات المسلحة يؤكد أن ابنتي لابد أن تعود إلى ألمانيا مرة أخرى بعد مرور سنة، وذلك لإجراء المزيد من التدخلات الجراحية".

وأضاف: "ابنتي منذ أن عادت من ألمانيا في ديسمبر 2006م بقيت في مستشفى القوات المسلحة على الأوكسجين المرطّب، ويتم تغذيتها بأنبوب عبر فتحة المعدة التي أُجريت لها في ألمانيا، ولم تخضع لأي علاج طبي خلال هذه المرحلة من المرض، وتحتاج إلى التوجه خارج المملكة لاستكمال العلاج".

وأوضح أنه صدر للطفلة "شوق" عدة أوامر ملكية بالعلاج خارج المملكة، وبرقية سمو ولي العهد الأمير سلطان بن عبدالعزيز -رحمه الله-.

وأضاف: "صدرت عدة توصيات من اللجنة الطبية العسكرية، والتي تفيد بعدم وجود علاج لها بالمستشفى العسكري، ولا بد من علاجها بألمانيا، وهما: التوصية الطبية الصادرة من اللجنة الطبية العسكرية العليا، والمتضمنة أن اللجنة الطبية اطلعت على كامل أوراق الطفلة "شوق"، وأوصت ببعثها لألمانيا للعلاج، والتوصية الطبية الصادرة من اللجنة الطبية العسكرية العليا".

وأكد والد الطفلة أن "وزارة الصحة والهيئة الطبية لم تتجاوبا مع أي قرار ملكي قاضٍ بنقلها خارج المملكة لاستكمال علاجها، وفي كل مرة يتم إخطار المقام السامي بوجود علاج لدينا بالمستشفى العسكري".

وتساءل قائلاً: "لماذا تصر الهيئة الطبية ووزارة الصحة على وجود علاج بالمستشفى العسكري بينما يصدر المستشفى توصياته ببعث ابنتي للخارج للعلاج؟!".

وناشد العنزي مقام خادم الحرمين الشريفين قائلاً: "إنني أناشد خادم الحرمين الشريفين بإنقاذ ابنتي، وبعثها خارج المملكة للعلاج، ومحاسبة وزارة الصحة والهيئة الطبية في تعطيل الأوامر الملكية".

نزاهة تُلزم الجهات الحكومية بتقارير عن إنتاجية الموظفين

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 6 جماد الثاني 1434 هـ 16 ابريل 2013م
http://alhayat.com/Details/503844

جدة - «الحياة»
ألزمت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة) مسؤولين حكوميين بتقديم تقارير عن مراقبة الأداء للموظفين التابعين لكل جهة حكومية، تتضمن الإنتاجية وسلامة الإجراءات الخاصة بالخدمات الحكومية، إضافة إلى إنجازها في الوقت المحدد.
واعتبرت «نزاهة» في تعميم موجَّه إلى الجهات الحكومية (تحتفظ «الحياة» بنسخة منه) أن قيام المسؤولين بالمراقبة والمتابعة للتأكد من سلامة إجراءات العمل ومطابقتها للأنظمة هو أحد البنود المدرجة في الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد.
وأشارت إلى أن متابعة تنفيذ ما نصت عليه الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد هي إحدى المهمات المنوطة بـ«الهيئة» الإشراف عليها. وشددت على ضرورة تنفيذ ما تتضمنه الاستراتيجية، متمثلاً في قيام المسؤولين التابعين للإدارات الحكومية بمراقبة أداء الموظفين والتأكد من سلامة إجراءات العمل، ومطابقتها للأنظمة، مع ضرورة إنجازها في الوقت المحدد، فيما طلبت «نزاهة» من الجهات الحكومية إفادتها بما يتخذ في هذا الإجراء. يذكر أن رسالة الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد «نزاهة» تنص على العمل على حماية النزاهة ومكافحة الفساد في الأجهزة المشمولة باختصاصات «الهيئة»، لتوفير بيئة عمل في تلك الأجهزة تتسم بالنزاهة الشفافية والصدق والعدالة والمساواة.

الشورى ينتقد العمل: تحارب البطالة و40 ٪ من وظائفها شاغرة!

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 6 جماد الثاني 1434 هـ 16 ابريل 2013م
http://alhayat.com/Details/503843

الرياض - خالد العمري وحياة الغامدي
لم تنجُ وزارة العمل من انتقادات أعضاء مجلس الشورى أمس، على رغم استحسان كثيرين منهم جهودها. وطاول الانتقاد أداء الوزارة في جوانب وسياسات جوهرية، إذ عاب عليها أعضاء غياب بيانات عن القوى العاملة وعن البطالة وسبل حلها. وقال آخرون - أثناء مناقشة التقرير السنوي للوزارة - إن البرامج التي تبنّتها الوزارة أخيراً في شأن التوطين أسهمت في زيادة عدد التأشيرات بنسبة 25 في المئة خلال العامين الماضيين.(للمزيد)
وقالوا إن الوزارة لم تعالج مشكلة البطالة داخل أروقتها، إذ تجاوزت الوظائف الشاغرة نسبة 40 في المئة. وعلى رغم إشادة العضو عيسى الغيث بجهد وزارة العمل «الملموس» في محاربة البطالة إلا أنه أردف متسائلاً عن عدد الوظائف الشاغرة التي بلغت 2206، وهو ما يعادل 40 في المئة من عدد وظائف الوزارة، وقال: «كيف تحارب الوزارة البطالة وهي لم تعالجها داخل أروقتها؟»

وأشار إلى أن كثيراً من قرارات الوزارة غير شفافة، وهو ما أسهم في مشكلات لقطاعات حكومية أخرى، وزاد تضخم ملفات الفقر والإسكان وغلاء المعيشة. وانتقد العضو سعيد الشيخ برنامج «نطاقات» الذي وظّف السعوديين في وظائف دنيا - على حد قوله - وذكر أن الشركات استغلت هذا الخلل لرفع تصنيفها في النطاقات، ويظهر ذلك جلياً في زيادة إصدار التأشيرات إلى 1.25 مليون بزيادة 11 في المئة، فيما بلغت الزيادة خلال العام الذي سبقه 14 في المئة، مضيفاً أن رسم الـ200 ريال الذي أقرته الوزارة لم يحقق الفائدة المرجوة منه، وهو ما أدى إلى رفع الكلفة على المواطنين في بعض القطاعات التي لا تستهويهم وظائفها.

واستغربت العضو حنان الأحمدي عدد العمالة التي رُحّلت خلال فترة إعداد التقرير والتي بلغ 1543، في حين أن تقرير الوزارة وتقارير أمنية أشارت إلى أن عدد بلاغات هروب العمالة تجاوز نصف المليون، و 300 ألف متسلل، و 50 في المئة من عدد الموقوفين في السجون. وطالبت بوضع آلية مشددة للرقابة للحد من الخطر الأمني للعمالة. وطالب العضو محمد رضا نصرالله وزارة العمل بأن تُعامل الشركات الوطنية الكبرى كبقية الشركات من حيث نسبة التوطين، وأن تُثبّت السعوديين الموظفين لديها على مراتب تضمن لهم الاستقرار الوظيفي، لافتاً إلى أن بين هؤلاء السعوديون مَن أمضى نحو 20 عاماً من دون تثبيتهم. ورأى العضو عبدالله الفيفي أن «السعودة» قضية ثقافية، وأضاف: «ثقافة العيب والترف من المعوقات الأساسية لجهود الوزارة، ويجب أن تتعاون وزارتا العمل والإعلام لتحرير الإنسان من ثقافة العيب في بعض المهن».

الجزائية" تصدر أحكاماً بسجن 20 متهماً في قضايا الإرهاب

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 6 جماد الثاني 1434 هـ- 16 ابريل 2013م
http://www.alyaum.com/News/art/79182.html

محمد جراح، علي العلي - الرياض

أصدرت المحكمة الجزائية المتخصصة في جلستها المنعقدة يوم الاثنين أحكاماً ابتدائية تقضي بإدانة (20) متهماً والإفراج عن متهم واحد لشموله بعفو ملكي في القضية المرفوعة من الادعاء العام بحق (21) متهماً منهم (20) سعودياً و(1) يمني الجنسية أدينوا بارتكاب عدد من الأدوار الجرمية.

وتضمنت التهم اعتناق بعضهم المنهج التكفيري ونشر هذا الفكر والافتيات على ولي الأمر عن طريق السفر لمواطن الفتنة والتدرب على الأسلحة والقتال هناك، وحيازة بعضهم للأسلحة والذخائر بقصد الإخلال بالأمن، وتستر بعض المدانين في هذه القضية على بعض المطلوبين أمنياً وإيواءهم، وقيام بعضهم بمواجهة رجال الأمن واستهداف عدد من الدوريات الأمنية عن طريق مساعدة بعض الهالكين في إطلاق النار على رجال الأمن بتعبئة ذخائر الأسلحة، والاشتراك في سلب سيارات المواطنين تحت تهديد السلاح، وغيرها من التهم التي أدينوا بها.

وافتتحت الجلسة بحضور أصحاب الفضيلة القضاة ناظري القضية وجميع المدانين عدا المدعى عليه (21) وبحضور عدد كبير من ذوي المدعى عليهم ومحاميهم ومراسلي وسائل الإعلام، وقد حكم على المدعى عليهم بأحكام متفاوتة ما بين 25 سنة إلى 10 أشهر، وتضمنت:

- إدانة المدعى عليه الأول والحكم عليه بالسجن (25) سنة ابتداءً من تاريخ إيقافه.
- إدانة المدعى عليه الثاني والحكم عليه بالسجن عشر سنوات ابتداءً من تاريخ إيقافه مع مصادرة جهاز الحاسب الآلي المضبوط بحوزته لصالح الخزينة العامة.
- المدعى عليه الثالث والحكم عليه بالسجن خمس سنوات ابتداءً من تاريخ إيقافه، وتم رد طلب المدعي العام الحكم بقتله تعزيراً لعدم ثبوت موجبه.

- إدانة المدعى عليه الرابع والحكم عليه بالسجن عشر سنوات ابتداءً من تاريخ إيقافه، وتم رد طلب المدعي العام الحكم بقتله تعزيرا لعدم ثبوت موجبه.
إدانة المدعى عليه الخامس والحكم عليه بالسجن عشر سنوات ابتداءً من تاريخ إيقافه.
إدانة المدعى عليه السادس والحكم عليه بالسجن أربع عشرة سنة ابتداءً من تاريخ إيقافه منها ثلاث سنوات بناء على المادة السابعة عشرة من نظام مكافحة غسل الأموال. وتم إفهامه أنه إذا انتهت محكوميته ولم يتب من سلوك المنهج التكفيري فللمدعي العام الحق في التقدم بدعوى أخرى ضده.
إدانة المدعى عليه السابع والحكم عليه بالسجن تسع سنوات اعتبارا من تاريخ إيقافه..
إدانة المدعى عليه الثامن والحكم عليه بالسجن ثماني سنوات ابتداء من تاريخ إيقافه.
إدانة المدعى عليه التاسع والحكم عليه بالسجن سنة وثلاثة أشهر ابتداءً من تاريخ إيقافه.إدانة المدعى عليه العاشر والحكم عليه بالسجن أربع سنوات ابتداءً من تاريخ إيقافه.
إدانة المدعى عليه الحادي عشر والحكم عليه بالسجن ثلاث سنوات ابتداءً من تاريخ إيقافه.إدانة المدعى عليه الثاني عشر والحكم عليه بالسجن عشرة أشهر ابتداءً من تاريخ إيقافه.
إدانة المدعى عليه الثالث عشر والحكم عليه بالسجن خمس سنوات ابتداء من تاريخ إيقافه.إدانة المدعى عليه الرابع عشر والحكم عليه بالسجن خمس سنوات ابتداءً من تاريخ إيقافه.
إدانة المدعى عليه الخامس عشر (يمني الجنسية) والحكم عليه بالسجن سنة وستة أشهر ابتداءً من تاريخ إيقافه ويبعد عن البلاد بعد تصفية ما له وما عليه من حقوق.إدانة المدعى عليه السادس عشر والحكم عليه بالسجن عشر سنوات ابتداءً من تاريخ إيقافه منها ثلاث سنوات بناء على المادة السابعة عشرة من نظام مكافحة غسل الأموال. وأفهمناه بأنه إذا انتهت محكوميته ولم يتب من سلوك المنهج التكفيري فللمدعي العام الحق في التقدم بدعوى أخرى ضده.إدانة المدعى عليه السابع عشر والحكم عليه بالسجن ست سنوات ابتداءً من تاريخ إيقافه.
إدانة المدعى عليه الثامن عشر والحكم عليه بالسجن ست سنوات ابتداء من تاريخ إيقافه وتصادر أجهزة الحاسب الآلي المضبوطة لديه والموصوفة في دعوى المدعي العام.
إدانة المدعى عليه التاسع عشر والحكم عليه بالسجن سنة ابتداءً من تاريخ إيقافه.
إدانة المدعى عليه العشرين والحكم عليه بالسجن ست سنوات ابتداءً من تاريخ إيقافه.صرف النظر عن دعوى المدعي العام ضد المتهم الواحد والعشرين لصدور عفو من ولي الأمر عنه حسب ما هو مثبت في جلسة سابقة.
يمنع كل واحد من المدعى عليهم السعوديين من السفر خارج المملكة بعد إطلاق سراحهم مدة مماثلة للعقوبة المحكوم بها عليه، وتم إفهام من قضوا في التوقيف أكثر من المدة المحكوم بها أن حقهم في المطالبة بالتعويض عن تلك المدة إنما يكون في دعوى مستقلة بعد اكتساب الحكم القطعي.

وفاة الطفلة لؤلؤة بعد اعتذار ستة مستشفيات عن علاج قلبها

المصدر: جريدة الشرق الثلاثاء 6 جماد الثاني 1434 هـ- 16 ابريل 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/04/16/806069

حفر الباطن – سلمان الشمري
شيع جمع من أهالي حفر الباطن، ظهر أمس، الطفلة لؤلؤة حماد الظفيري «سنة وأربعة أشهر»، بعد معاناتها على مدى أسبوعين من تضخم وفشل في وظائف القلب، واعتذار ستة مستشفيات عن علاج قلبها، ورفض استقبال حالتها.

وفارقت لؤلؤة الحياة، في ساعات الصباح الأولى أمس الإثنين، في مستشفى الملك خالد في حفر الباطن، بعد أن راجعت مدينة الملك فهد الطبية في الرياض الأسبوع الماضي، وحصلت على وصفة طبية من الدكتور المعالج الذي حدد لها موعداً بعد ستة أشهر، ليعود بها ذووها إلى منزلهم في حفر الباطن مرة أخرى، قبل أن تصاب أمس الأول مجدداً، ويتم نقلها لقسم العناية المركزة في مستشفى الملك خالد في حفر الباطن، وتغادر الحياة في اليوم نفسه.

ولم تكن تشتكي لؤلؤة من أي مرض، وكانت في كامل صحتها حتى ظهرت عليها بوادر أعراض الإصابة بارتفاع شديد في الحرارة، ترافق مع بدء ظهور أسنانها اللبنية، وهو ما اعتقد الأهل أنه أمر طبيعي يحدث لأي طفل، وأن المسألة ستنتهي بمجرد أن يصرف الطبيب خافضاً للحرارة، أو مضاداً حيوياً، لتعود الابنة مع أبيها وأمها إلى البيت، إلا أن الدهشة والصدمة كانت ثقيلة على الأب والأم اللذين صعقهما تشخيص الطبيب لابنتهما بأنها مصابة بتضخُّم وفشل في وظائف القلب.

وسرد والد الطفلة حكاية ابنته لـ «الشرق» في زيارة لمنزله بحي «أبوموسى الأشعري» في حفر الباطن أثناء مرضها، حيث قال «فاجأني الطبيبُ قبل أيام في مستشفى الملك خالد العام أنّ لؤلؤة التي كانت تعاني من ارتفاع بسيط في درجة الحرارة جرّاءَ ظهور أسنانها اللبنية، بأنها تعاني من تضخُّم وفشل في وظائف القلب، فنزل الخبر علي كالصاعقة.

وأضاف الظفيري، إنه بعد التأكد من تشخيص الأطباء لحالة ابنتي، تم إدخالها العناية المركزة، ومنذ ذلك اليوم وهي ترقد في العناية، تفيق للحظات وتتحرك بشكل بسيط جداً، ما جعلني أجزمُ أنها تُحقن «بالبنج» لتغطّ في هذا النوم المتواصل.

وكانت ستة مستشفيات متخصصة في أمراض القلب في المملكة اعتذرت عن استقبال حالة لؤلؤة التي كانت ترقد في قسم العناية المركزة في مستشفى الملك خالد في حفر الباطن، نظير معاناتها من تضخُّم وفشل في وظائف القلب، وتنوعت أسباب اعتذار هذه المستشفيات بين تقدُّم الحالة، وعدم تقديم علاج إضافي لها، بالإضافة إلى عدم وجود طبيب، وعدم توافر سرير، وفقَ المستندات التي حصلت عليها «الشرق».

هذا في الوقت الذي اعترف فيه الناطق الإعلامي باسم مديرية الشؤون الصحية في حفر الباطن، عبدالعزيز العنزي، بعدم توافر إمكانيات متقدمة في المستشفى، وقال في رده على استفسار «الشرق» عن حالة الطفلة، بأنه «بخصوص موضوع الطفلة لؤلؤة الظفيري التي ترقد منذ يوم السبت الموافق 18/ 5/ 1434هـ، نفيدكم أنه يوجد في مستشفى الملك خالد العام في حفر الباطن طبيب متخصص، ولكنّ هناك عائقاً يتمثل في عدم توافر الإمكانات الدقيقة لمثل هذه العمليات المعقّدة».

المري" أصغر سجين سعودي في العراق.. من المؤبد إلى العفو

المصدر: جريدة الشرق الثلاثاء 6 جماد الثاني 1434 هـ- 16 ابريل 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/04/16/805992

الطائف – عناد العتيبي

وافقت الحكومة العراقية على إصدار عفو خاص عن جابر راشد المري (22 عاماً)، وهو أصغر سجين سعودي في العراق، وإعادته إلى المملكة بعد أن كان القضاء قد حكم عليه بالمؤبد وعمره 16 عاماً.

واعتُقِلَ المري في الـ 14 من شهر شعبان لعام 1427هـ بتهمة تجاوز كيلومتر مربع واحد من الأراضي العراقية.

وقال رئيس لجنة المعتقلين السعوديين في العراق في مكتب الجريس للمحاماة، ثامر البليهد، إن السجين المري استفاد من عفوٍ خاص ضمه مع سجناء عراقيين وتم توقيعه رسمياً أمس، وأضاف أنه سيعود إلى المملكة بعد إنهاء كل الترتيبات المتعلقة بعودته، لافتاً إلى بدء الترتيب لإعادته بعد إنهاء الحجوزات.

وأشار البليهد إلى أن جابر المري يقبع في سجن الأحداث والمسمى بسجن «إصلاح أحداث الكرخ» في بغداد، وهو السجين السعودي الوحيد الذي لم يلتق أي سجينٍ سعودي منذ اعتقاله، مبيّناً أنه لا يتحدث إلا اللهجة العراقية لهذا السبب.

وجابر المري هو ثاني سجين سعودي في العراق يحصل على عفوٍ في غضون 15 يوماً، بعد أن أعلنت السلطات العراقية عن عفوٍ خاص بحق السجين علي المري قبل أسبوعين.
وكان القضاء العراقي قد أصدر حكماً منذ ثلاث سنوات بإعدام علي المري، قبل أن يتمّ تخفيضه قبل عدة أشهر إلى السجن 15 عاماً.
وبعودة جابر المري ومن قبله علي المري، يتقلص عدد السجناء السعوديين في العراق إلى 61 سجيناً يتوزعون في سجون وزارات العدل، والدفاع، والداخلية العراقية.
وكانت «الشرق» قد انفردت بنشر أسماء السجناء السعوديين المحكومين منهم والموقوفين في العراق في عَدَدَيْها الصادرين بتاريخ 9 و15 فبراير الماضي.

محكمة القطيف تحتضن 5٪ من عقود النكاح المؤجّلة لأطراف مختلفي المذهب

المصدر: جريدة الشرق الثلاثاء 6 جماد الثاني 1434 هـ- 16 ابريل 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/04/16/805881

الدمام – ياسمين آل محمود
صرَّح الرئيس السابق لمحكمة المواريث في القطيف القاضي محمد الجيراني، أن 5% من عدد العقود المؤجلة في المحكمة هي لأطراف مختلفي المذاهب، من السنة والشيعة، يرغبون في إتمام عقود النكاح، إلا أنهم يصدمون بجدار يمنع ذلك، لاختلاف مذهب كل من الطرفين، مشيراً إلى أنه تم رفع الأوراق الخاصة بهم وتحويلها إلى إمارة المنطقة الشرقية، ولكن لم تصدر موافقة حتى الآن على أي منها، وأضاف أن كثيراً منهم يتجه إلى الدول المجاورة كحل سريع لإتمام عقد النكاح. ودعا الجيراني إلى ضرورة تذويب الخلافات بين المذهبين في موضوع الزواج، حيث إن اختلاف المذهب لا يخل بأركانه الأساسية.

ضرورة منع
فيما شدد أستاذ الفقه المقارن، وعضو مجلس الشورى، القاضي الدكتور عيسى الغيث، على ضرورة منع زواج الفتاة والشاب لو كانا من طائفتين مختلفتين، وذلك بغض النظر عن الواقع الاجتماعي، أو القانوني، أو المُمارس في المحاكم، حتى وإن كان هذا الزواج جائزاً عند بعض العلماء بالاستدلال الإسلامي، وذلك لما يترتب عليه من مفسدة، مؤكداً أن مقاصد الشريعة والسياسة الشرعية تفرض هذا المنع.

إجازة بعض العلماء
وأضاف الغيث «قد يجوز مثل هذا الزواج في حال كان الطرف الأول لا يتبع اعتقاداً يخالف أصول الطرف الثاني، بالإضافة إلى ضمان عدم وجود مفاسد تترتب على الأطراف أنفسهم أو المجتمع والوطن»، مؤكداً أن العبرة لا تكمن في تحريم الحلال، وإنما سداً للذرائع، كما كان معمولاً به في بعض التاريخ الإسلامي، مشيراً إلى أن هناك بعض العلماء يجيزون زواج بعض الطوائف من بعضها، بشرط أن لا يكون راغب الزواج من غلاة الطائفة التابع لها، منوهاً إلى ضرورة استحضار التاريخ، لاختلاف الظروف الراهنة، حيث أشار إلى أن مسمى «عدم تكافؤ النسب» لم يكن موجوداً في أصول الشريعة، وهناك صحابيات، ومن كبرى قبائل العرب، تزوَّجن برجال من غير العرب، كـ«الحبشة»، وغيرها،

وعليه فهو مباح في الأصل، ولكن الظروف المحيطة تحتم على المجتمع رفضه لما سيؤول إليه من فتن ومفاسد، وربما مقاتلات وفُرقة.

مصير الأبناء

وعن مصير الأبناء في حال طلاق الزوجين مختلفي المذهب، قال الغيث «الأصل في الحضانة للأم، ولكن صاحب القرار في هذه المسألة هو القاضي، فهو المنوط به النظر في أحوال المحضون، وهو من يحدد الأقدر على الرعاية وإصلاح الطفل، وحث الغيث الأسر على عدم توريث أبنائهم الخلافات التاريخية التي تغذي التطرف الطائفي، وتوجِد عداوة، محملاً في الوقت ذاته الإعلام مسؤولية تأجيج المواقف من خلال بث الصراعات السياسية في الدول المحيطة بطريقة مسيئة تولد التنافر بين المذاهب.

الأكثر نجاحاً

فيما أكد عضو هيئة التدريس في قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية في جامعة الإمام محمد بن سعود، الدكتور عبدالمجيد نيازي، أن نسب الزواج بين ديانتين مختلفتين أكثر نجاحاً من زواج عُقد بين طرفين ينتميان لدين واحد، على اختلاف مذهبيهما، وأشار إلى أن مثل هذه الزيجات قد تنجح، ولكن الأطفال هم من يدفع الثمن، وذلك للشتات الذي يعيشونه، عندما يرون اختلاف طقوس العبادات بين والديهم.

خبـراء واقتصاديـون يقدّمون عبر عكاظ :22 توصية للقضاء على التعثـر

سوء التنسيق بين الجهات أجهض الكثير من المشاريع

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 6 جماد الثاني 1434 هـ 16 ابريل 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130416/Con20130416590801.htm

أدار الندوة: د. محمد الحربي (جدة)

نواصل في الجزء الثاني من ندوة «عكاظ» البحث عن إجابة شافية على السؤالين اللذين طرحناهما بالأمس: لماذا تتعثر المشاريع في بلادنا ؟ ، ولماذا تكلفة المشاريع العامة لدينا أعلى من نظيراتها في الدول الأخرى؟..

ونحاول إيجاد وصفة دواء حقيقية ودقيقة لداءين عضالين يثقلان كاهل الوطن ويستنزفان المال العام.

ونسعى مع الخبراء والمختصين لتحديد المسؤولية، هل تقع على عاتق وزارة المالية، أم على المقاولين الذين ينفذون المشاريع، أم على الوزارات والجهات الحكومية نفسها، أين هو مكمن الخلل؟..

«عكاظ».. والسؤال للدكتور صدقة، ما دور مجلس الشورى في معالجة مشكلة تعثر المشاريع ؟ ، ثم إن لدينا نموذجا واضحا لظهور شيء مفاجئ في مشروع ما قد يتسبب في تعثره لسنوات ـ كما أشرنا سابقا ـ كالكيبل أو الأنبوب، وهو ما حدث تحديدا في نفق تقاطع طريق الأمير ماجد مع طريق الأمير محمد بن عبدالعزيز «التحلية» في جدة، والمشروع متوقف منذ سنوات، من المسؤول ؟، ومن يملك صلاحية إلزام الشركة بتحمل نفقات إزالة الأنبوب الذي أعاق المشروع ولم تفصح للأمانة عنه ؟.

• د. صدقة فاضل: المجلس يقوم بدور نشط، إلى درجة أننا في كل سنة شورية نصيغ ما لا يقل عن 20 أو 30 قانونا جديدا، والدكتور نبيل عباس ذكر نقطة مهمة، هي أن لدينا فقرا في القوانين، والآن هناك محاولات لتغطية هذا الفقر وتجاوزه، وأتذكر ـ مثلا ـ أننا صغنا نظاما جديدا للمرور قبل 5 سنوات، وبدأ العمل به قبل 4 سنوات، قبلها كان هناك نظام مرور صدر عام 1367هـ، وكنا نعيش على نظام غريب جدا، هناك فقر في القوانين، ولكن أعتقد ـ ليس لأني منتسب إلى مجلس الشورى ـ أن المجلس يحاول بجدية، وهذا شيء قد لا يراه المواطن، وإذا لم تكن للمجلس أي ميزة أو نشاط إلا أنه يصيغ قوانين جديدة تغطي أو تحاول تجاوز الفقر القانوني الذي تحدث عنه الدكتور نبيل لكفى.

أما بالنسبة للنموذج الذي طرحته، فالتعثر بسبب البيئة أو الوسط، إذن نحن مقدما نعرف أن التعثر يأتي من الطرف الحكومي أو من المقاول أو من البيئة أو الوسط، إذن لا بد من قوانين، وأعتقد أن عقد فيديك يراعي هذه الفكرة، وفي حالة وجود مستجدات ومعطيات من البيئة يجب أن تكون هناك نصوص في كل مشروع، ونتوقع أن تظهر في كل مشروع عقبات من الوسط وليس بسبب إرادة الطرف الحكومي وليس المقاول ويجب معالجته مقدما ووضع احتياطات له في كل اتفاقية، بهذه الطريقة لو وجدنا مثلا الكيبل الكهربائي، فعلى شركة الكهرباء أن تحول مسار هذا الكيبل على حسابها، هذه منفعة عامة، ويجب أن يتم ذلك في وقت محدد.

وهناك نقطة أخرى، ليست المشكلة في وجود أو عدم وجود قانون، فوجود القوانين شيء أساسي في الحياة العامة، ولا يمكن للحياة العامة المتحضرة أن تسير بدونها في كل صغيرة وكبيرة، ولكن الأهم أن توجد آلية وإمكانات وقوة لتنفيذ هذه القوانين.

ويضيف: أنا مع إلغاء وزارة الأشغال العامة، وهي ألغيت بالفعل منذ زمن، لأن وجودها معناه حصر المشاريع تحت جهة مركزية، وأنا مع أن الجهات المعنية هي التي تشرف على التنفيذ، وأعتقد أن من الضروري وجود جهة مركزية جديدة تشرف على هذا، لكن الإشراف يجب أن يكون من قبل الجهة التي هي ـ كما تفضل الدكتور عبدالملك ـ صاحبة المشروع.

المسؤول هو المسؤول

• د. وديع كابلي، متداخلا: جميع النسب التي نتحدث عنها بالنسبة لنظام المرور أو غيره نسب عالمية ومعروفة، لكن السؤال: من المسؤول؟ ، كلنا هنا نحاول أن نلبس الجرس لشخص معين، وكلنا بتنا نعرف توصيف الحالة، والجواب هو: المسؤول هو المسؤول، المسؤول في وزارة المالية هو وزير المالية، والمسؤول في وزارة الصحة هو وزير الصحة، وهكذا كل وزير مسؤول عن وزارته بالكامل، ولكن هل كل مسؤول عندنا مسؤول؟ حتى مجلس الشورى لا يستطيع أن يسأله، لا يوجد لدينا استجواب، مجرد أن المسؤول يحضر للمجلس ويلقي خطبة، ويذكر إنجازات وزارته، ويقدم التقرير السنوي، وإذا كان هناك قليل من المناقشة ثم يغادر المجلس، أما المسؤولية بمعنى المسؤولية فهي مفقودة، وعندما نقول مثلا إن كيبل شركة الكهرباء أو أنبوب شركة أرامكو أعاق مشروعا، يجب أن نسأل: من هو مسؤول شركة الكهرباء؟ .. والجواب هو: مدير أو رئيس الشركة بالطبع، ونواجهه ونقول له: أنت هنا تأخذ راتبا من الدولة لتعلم عن وجود الكيبل أو الأنبوب، سيقول: والله أنا لا أعرف عن كل كيبل أو أنبوب في البلد، نقول له: نعم، هذا كلام صحيح، لكن عندك الجهات التي تعرف، أحضر لنا الشخص المسؤول عن الكيابل في البلد وعاقبه؛ لأنك أنت مسؤول عن كل الشركة وكل موظفيها، ودائما هناك مسؤول يجب أن يسأل.

ويضيف: أما بالنسبة إلى كلمة فقر في القوانين، في الحقيقة عندنا تخمة في القوانين، المسألة ليست مسألة قوانين، ولكن عندنا فقر كبير في التنفيذ، لدينا قوانين كثيرة لا تنفذ نهائيا، وتركن على الرفوف لسنوات طويلة، وهنا المشكلة.

الرقابة السلبية

• د. نبيل عباس، متداخلا: لدي تعقيب بسيط على تعريف، التعثر: هو أي انحراف عن المخطط له، إما في المواصفات والجودة، وإما في الوقت أو التكلفة، ولو وضعنا مقياسا من 100 سنحصل على مقياس للتعثر، والتأخير هو نوع من التعثر، لكنه يعتمد على مقدار التأخير، وأعطيكم مثالا، أحد المسؤولين الكبار في وزارة التربية والتعليم قال إن عنده 2400 مشروع متعثر، ووزارة أخرى خدمية قالت إن عندها 600 مشروع متعثر، بعض هذه المشروعات المتعثرة أصبح قيمتها (10 ملايين ريال)، ومشكلة من هذا النوع هي نتيجة تراكمات كثيرة جدا وقديمة، ونتيجة ضعف التعامل الفني والإداري الجيد مع المشاريع، فتراكمت بشكل كبير جدا، وهذه الحلول آنية تتحسن بتحسن المناخ الإداري البيروقراطي، والتحسين البيروقراطي يبدأ بإعطاء كل مسؤول الصلاحية، وأغلب الوزراء في مشروعات وزاراتهم لا يريدون أن يستعملوا صلاحياتهم في إعفاء المقاول الذي يستحق الإعفاء من غرامة التأخير نتيجة تأخر الوزارة، وحتى لا يقال إنه وقف مع المقاول، يقول له إذهب إلى المحكمة، وأصبح القاضي هو المسؤول الإداري للوزارات، هو الذي يقول اعفوا المقاول من الغرامة أو اعطوا له تعويضا مناسبا، والوزراء أصبحوا لا يفعلون ذلك كي لا يتعرضوا للمساءلة من ديوان المراقبة العامة أو من الأجهزة الرقابية الأخرى.

ويضيف: أما مسألة عودة وزارة الأشغال العامة وكونها مفيدة أم لا ؟ ، فوزارة الأشغال كانت مفيدة في الطفرة الأولى، حيث لم يكن عندنا عدد كافٍ من المهندسين السعوديين، وكان عدد المشروعات أقل نسبيا من الآن، وكانت الوزارات غير مجهزة للإشراف على مشروعاتها، أما الآن تغيرت الأحوال، وأصبح لدينا مهندسون سعوديون بعدد كبير، وأصبحت المشروعات كثيرة جدا، وأصبحت هناك أجهزة لدى كل وزارة يمكنها أن تشرف على مشروعاتها.

ويضيف: هناك أفكار جيدة ضمن نطاق كبير جدا، وأرجو أن يتحسن النطاق البيروقراطي في البلد كله، ويتحسن أداء الناس، وأن نقلل من القوانين المقيدة للعمل، وأن نخفف من مسألة الرقابة على الناس بشكل خاطئ ، وسأعطيكم مثالا: أحد زملائي في جامعة الملك عبدالعزيز تقدم له مقاول في أحد المشروعات، يريد أن ينفذ مشروعا داخل الجامعة، وهذا المقاول ليس لديه مكتب وليس لديه أي تليفون وليس لديه أي شيء يمكن أن تعتمد عليه، وعندما اتصل عليه وجد أن الهاتف الذي أعطاه له خاص ببيت المقاول ورد عليه أطفاله، فمنعوه من أن يأخذ المشروع لهذا السبب، ولكن الذي حصل أن هذا المقاول اشتكاهم لدى الجهات الرقابية وفتحت تلك الجهات تحقيقات طويلة عريضة!، وهذا نوع من الرقابة السلبية، المراقبة جيدة، ولكن الرقابة السلبية قد تأتي بنتائج عكسية، وقد تمنع وكيل الوزارة أو الوزير من استخدام صلاحياتهم، وأصبح المقاولون يحولون الناس إلى المحكمة؛ لأنه الخيار الآمن، والمشكلة الأخرى أن عدد القضاة لدينا قليل جدا بالنسبة لعدد القضايا، ونحن من أقل دول العالم في عدد القضاة بالنسبة لعدد المواطنين، وبالتالي الوزارات تكوم قضاياها وترسلها إلى المحاكم فتتكوم هناك أيضا.

والمشكلة الأخرى أن لدينا عدم رغبة كبيرة في مواكبة التغيرات العالمية، فعقد الأشغال الذي وضعته وزارة المالية عمره 35 سنة، وقد تغيرت الدنيا وقامت اقتصادات وانهارت اقتصادات وتغير العالم ودخلت أفكار جديدة وهذا العقد كما هو ، والعقود الدولية تتغير كل 5 سنوات ويدخل فيها أحدث ما وصل إليه الناس في مسائل البيئة ومكافحة الرشوة ومكافحة الجريمة، وحتى موضوعات مثل الصحة العامة والإيدز دخلت في العقود الدولية.

المجالس البلدية

• د. عبد الملك الجنيدي، متداخلا: في المجلس البلدي بمحافظة جدة، لدينا لقاء شهري مع كافة القطاعات التي لها علاقة بالبنية التحتية، وهذه كانت مبادرة من المجلس تقدم بها الدكتور أيمن فاضل رئيس المجلس، وقد عمدت بعض القطاعات مثل الأمانة للاستعانة ببعض الجهات التنفيذية كالمحافظة والإمارة لإجبار الشركات التي تدعي أنه ليس لديها كيبل على هذه الآلية، لكن أتمنى من مجلس الشورى أن يناقش أنظمة وقوانين لإيجاد آلية أكثر صرامة.

ويضيف: المجلس البلدي صلاحياته محدودة تشمل إلى حد ما القيام بدور الرقابة، لكن الغالب هو الصبغة الاستشارية للأمانة، والمجلس له صلاحية اعتماد ميزانية الأمانة، رفع التقارير المالية، متابعة المشاريع، والتواصل مع كافة الجهات، ولكنها ليست بالصورة المثالية ؛ لأن الإمكانات المكتبية محدودة، لكن على الأقل في مجال التنسيق والمتابعات الإدارية ممكن، وفي النهاية المجلس صبغته استشارية إشرافية أو رقابية وليس بالصورة التي نطمح إليها، وأعتقد أن المجالس البلدية في الدورة الأولى رفعوا لمجلس الشورى تصورا وأتوقع أن المجلس أقر التعديل، والتعديل الجديد للمجالس يعطيها صلاحيات أكثر في المتابعة.

ويضيف: بعض المشكلات الموجودة تتمثل في المالك، مثلا نأتي لوزارة الصحة لديها مشروع بناء مستوصف في مدينة جدة، وهناك قدرات فنية محدودة عند الزملاء في إدارة المشاريع، يعني «حي الله مهندس» بالمرتبة السادسة أو السابعة اشتغل سنة أو سنتين وتوكل إليه الإدارة أو الإشراف على مشروع بـ 200 أو 300 مليون ريال، ولا يوجد تدريب لهم، وخلفياتهم الإدارية بدون تدريب جيد، وخبراتهم محدودة، ولا توجد حوافز لهم ليشرف أحدهم على مشروع أو اثنين أو حتى ثلاثة، والتعديلات المتكررة على التصميم، بمعنى أن الوزارة نفسها تصمم مشروعا وبعد ترسيته يأتي مدير جديد ويغير في التصميم، وفي النهاية يتعثر المشروع؛ لأن المصمم أو المستفيد غير التصميم، وبالتأكيد تأخير صرف السيولة جزء منها.

أما بالنسبة للمقاول، فعندنا مشكلة، أتى الدكتور نبيل على ذكر جزء منها، فالإدارة العليا والمتوسطة عندنا ضعيفة، حيث تجد رجل الأعمال الذي يتولى إدارة المشروع في أحيان كثيرة ليس لديه خلفية أو يعتمد على غير السعوديين، كذلك شح السيولة لا تكون كافية لتشغيل المشروع إلى أن تأتي مستحقاته المالية، نوعية العمالة أو وفرتها، نقص الخبرة، وأيضا التزاماته التعاقدية، حيث لا يوجد الآن سقف يحدد عدد المشاريع التي يسمح للمقاول بالتعاقد عليها، وتجده يأخذ مشروعا في الصحة، وثانيا في الكهرباء، وثالثا في القطاع الخاص ورابعا في البلدية، وهكذا !.

وبالنسبة لسوق البناء، هناك عدة عوامل تتسبب في تعثر المشاريع منها: ندرة المواد، تقلب الأسعار، نقص الأيدي الماهرة، صعوبات التسهيلات، وللمعلومية ـ مثلا ـ الخط الرئيسي لشبكة الصرف الصحي في الخمرة متوقف منذ عدة أشهر بسبب أنهم يحتاجون لحفر النفق تحت أرض تابعة لأرامكو ، ولا يقدرون على مخاطبة أرامكو ، وهذا مشروع حيوي لمدينة جدة يتعثر وتتوقف الخدمة عن 30 في المائة من الأحياء بسبب انتظار موافقة شركة أرامكو على فتح النفق ، هناك آليات يمكن اعتمادها لنضمن تطور الأداء الصناعي وما إلى ذلك ، لكن هناك سوء تنسيق بين الوزارات.

استجواب الوزراء

ـ «عكاظ»: يفترض أن مجلس الشورى هو جهة تشريعية في البلد، لكن هناك من يقول بأن المجلس يجامل الوزراء ويطبطب عليهم، فإذا كنتم تقولون إن نظام العقود هذا مجحف، لماذا لا تواجهون وزير المالية بالاختلالات وتلزمون وزارته بتغيير العقود ، أين المشكلة؟.

• د. صدقة فاضل: أنا لست متحدثا باسم مجلس الشورى، ولست مدافعا عنه ، لكن طالما أنني جزء منه، وأنت ذكرت بعض الملاحظات، أقول لك إن المجلس ليس لديه صلاحيات كافية، ولكن لم يرد لنا تقرير لوزارة أو لهيئة أو لمؤسسة إلا وخرج بانتقادات وتوصيات من 7 إلى 8 صفحات، ولكن الصلاحيات ليست أبعد من ذلك.

المجلس تأتيه التقارير السنوية من الوزارات والمؤسسات والهيئات وتحول إلى اللجان المتخصصة، واللجان تعمل بكل جودة على تقييم كل وزارة وأداء كل وزارة ووضع واستدعاء أي شخص دون الوزير، لأن الوزير لا تقدر أن تستدعيه إلا بأمر من الملك.

ويضيف: على سبيل المثال لا الحصر طالبنا في الشورى بتغيير النظام الصحي من أساسه، وطالبنا بمطار في مكة، هل قالت هيئة الطيران المدني لا «مثلا» ، والله لا يمكن؟ ، هنا يحتكم إلى المقام السامي، وأنا أقول إن مجلس الشورى لديه دور تشريعي ورقابي محدود بالنسبة للوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية، والتقارير السنوية لهذه الأجهزة الحكومية تأتي إلى مجلس الشورى ـ كما ذكرت ـ ويقوم بدراستها وإبداء الملاحظات، لقد أمضيت 9 سنوات في المجلس وسأستمر إلى 12 سنة إن شاء الله، ولم ألحظ أي إطراء لأية وزارة، إلا قليل جدا من بعض الزملاء، وبعضهم يطري شيئا نفذته الوزارة واستفاد شخصيا منها، ولكن في نفس المحضر والله لا يمكن أن تجد لا إطراء ولا إشادة، وهذا هو المفروض به أن يحصل ولا نشكره عليه، لكن أن المجلس «يطبطب» على الوزراء ، لا والله ما حصل، المجلس يوصي بما يرى أنه يجب على الجهة الحكومية أن تعمله في المستقبل القريب، ونحن نضع التوصيات وتذهب للجهات العليا وللمقام السامي وهو الذي يقرر، حتى هيئة الخبراء ليس لها أي دور في ذلك، نحن مرجعنا ومجلس الشورى هو الملك، وهيئة الخبراء هي ذراع لمجلس الوزراء، حتى عندما يرفع تقرير فإنه لا يرفع باسم الهيئة، بل باسم مجلس الوزراء، وبالتالي عندما يكون هناك رأي لمجلس الشورى ورأي لمجلس الوزراء ـ وأنا لا أدافع، ولكني أقول ما الذي يحدث بالضبط ـ ويكون هناك اختلاف، فإن الملك هو من يفصل فيه.

التبـريـرات والأعذار

• د. وديع كابلي، متداخلا: لا نريد لهذه الندوة أن تكون ندوة التبريرات والأعذار، المجلس البلدي لديه تبريرات، ومجلس الشورى لديه تبريرات، وحتى عندما تسائل الوزير أيضا تجد لديه تبريرات، وفي النهاية يقول لك الوزير نفسه: إنه ليس عنده صلاحيات!!، ونقول له.. إذن ماذا تعمل في موقعك؟.. إذا أنت لم تقدر على أن تقوم بهذا العمل ولا تملك صلاحيات، فالمفروض بك أنك تعتزل، وتقول أنا بصراحة لست قادرا على تحمل المسؤولية، كيف يرضى الإنسان على نفسه أن يتحمل مسؤولية بدون أن يكون له صلاحية؟، ولو أن كل مسؤول في البلد قال لنفسه: إذا لم أستطع أن أؤدي واجبي ووجدت العوائق أمامي يجب أن أعتذر، عندها لن تجد التسيب الذي يحدث لدى بعض المسؤولين الآن، وكل واحد منهم يرمي بالمسؤولية على غيره، وكل واحد منهم يوجد لك أعذارا وأسبابا لتقصيره، وفي النهاية تجد أن هذا معذور، وذاك معذور، وأنهم كلهم معذورون والحالة تتدهور زيادة.

مسؤوليات متفاوتـة

• د. نبيل عباس: كل من له علاقة بصناعة التشييد وبالاقتصاد وبالقانون وبالقضاء في المملكة هو مسؤول، بدرجة مسؤوليات متفاوتـة، هناك مسؤول كبير جدا وهناك مسؤول صغير جدا، المقاول مسؤول بأن يحسن أداءه، ونفس الشيء بالنسبة للاستشاريين، ونفس الشيء بالنسبة للنواحي الاقتصادية، كالبنوك الممولة للمقاولين، ونظام الاقتصاد الذي يساهم في دفع هذه العجلة، وبطبيعة الحال المسؤول الأكبر هو الدولة، لأنها هي التي تستطيع تغيير النظام وتغيير اللوائح وتغيير الإجراءات وتحسين أداء العاملين لديها والموظفين فيها، وكل من يعمل في هذا القطاع هو مسؤول، حتى المهندس الصغير الذي يعمل في الحكومة مسؤول، وعلى سبيل المثال: أنت كسائق مسؤول عن أدائك في المرور، لكن نظام المرور تضعه الدولة، وعليها مراقبته، وأنت كفرد لن تكون عليك مسؤولية كبيرة جدا، مسؤوليتك أن لا تخالف، ولكن فرض النظام هو مسؤولية الدولة.

تداعيات الأزمة

• د. وديع كابلي: بصفتي رجلا اقتصاديا أنظر إلى الصورة بشمولية، ولإدارة الاقتصاد الوطني بشكل كامل بما يتضمن كل الوزارات وكل الجهات التابعة للدولة والتي لها عليها سلطة، لذلك ليس هناك أي دولة في العالم إلا ولديها خطة واستراتيجيات وأهداف محددة تطمح في الوصول إليها، وتحدد لنفسها مسارا للوصول إلى تلك الأهداف. والاستراتيجيات

العامة، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، كلها ضمن تخطيط الدولة، ويتم تنفيذها على مراحل، لكن المهم أن يكون هناك أهداف لنعرف في أي اتجاه نسير، ونحن بحاجة لأن نعرف على الأقل في إدارة الاقتصاد الوطني، فالاقتصاد الوطني كان يدار بطريقة تعتبر إلى حد ما مقبولة من عام 1975 إلى 1985م، ولكن عندما انخفضت أسعار البترول وحصلت الأزمة المالية، أدى إلى تأثر في الاتجاهات التنموية في البلد، وظهور المشكلات التي مانزال نعايشها إلى الآن، مثل مشكلة التعليم في عدم كفاية المدارس، الأراضي، الجامعات، عدد الخريجين، البطالة، الإسكان، الرعاية الصحية، كل ذلك بسبب أننا في فترة ما أوقفنا المشاريع بدون النظر إلى أنها مشاريع حيوية، وهذه خلاصة كل المشكلات التي نواجهها اليوم نتيجة لفقد الاتجاه وعدم تحديد أين نريد أن نصل بالضبط.

ويجب أن نبحث بدقة أسباب تعطيل المشاريع وتعثرها، وتعديل العقود لأنها بالصيغة الحالية لن تجد من يتقدم لك لتنفيذها.

التوصيات:

ـ دعم مجلس الشورى وزيادة صلاحياته؛ ليكون بمثابة جهاز وطني محوري لديه رقابة عامة وسلطة تشريعية.

ـ تحديث الأنظمة والقوانين التي تضمن التزام كل الأطراف الرئيسة فيما يتعلق بالمشاريع العامة بما يحقق مبدأ الجودة وتنفيذ كل مشروع وفق الخطط الموضوعة.

ـ حصر صلاحية وزارة المالية في دفع المستحقات بعد التأكد من سلامة وحسن التنفيذ.

ـ إقامة حملة وطنية شاملة لمكافحة الفساد الإداري بما في ذلك المحسوبية والواسطة ... إلخ..

ـ تطوير القضاء الإداري وجعله ذراعا قويا لتحقيق العدالة لكل المعنيين بتنفيذ المشاريع والتعاقد عليها، وبما يضمن حقوق الشركات العالمية لتسهيل دخولها وعملها في المملكة.

ـ مراعاة الدقة والجدية في تنفيذ الأنظمة والقوانين المتعلقة بالنشاط الحكومي عامة.

ـ تشديد الرقابة على المقاولين للقضاء على مقاولات الباطن والتأكد أن المقاول الموقع معه هو من ينفذ المشروع، وفرض عقوبات وغرامات كبيرة على من يكتشف تعاقده مع آخر من الباطن.

ـ إعادة النظر في نظام المشتريات والمنفذات الحكومية.

ـ إعادة إنشاء وزارة للأشغال العامة. « اختلِف على التوصية ».

ـ اعتماد عقد «فيديك» أو نسخة معدلة منه.

ـ اعتماد نظام المظروفين الفني والمالي في المنافسات وترسية المشاريع.

ـ وضع معايير موحدة لتصميم المشاريع يتم الالتزام بها في كل مناطق المملكة.

ـ تطوير وتدريب مهندسي القطاع العام وزيادة مخصصاتهم ليهتموا بالمشاريع التي يشرفون عليها.

ـ إسناد إدارة المشاريع للقطاع الخاص بدلا عن القطاعات الحكومية.

ـ إنشاء بنك للتعمير، يفهم دورة المشروع والدعم، ويعرف كيف ومتى تحصل الأموال للمقاول ويصبح هو الممول للمقاولين في بداية أعمالهم.

ـ عمل قاعدة بيانات وطنية للمقاولين المتعثرين "قائمة سوداء"، تحول دون التعاقد معه في أي قطاع آخر في الدولة.

ـ وضع سقف أعلى للمشاريع التي يمكن للمقاول أن يتعاقد عليها بما يتفق مع إمكاناته الفعلية.

ـ دمج شركات المقاولات للخروج بكيان ضخم قادر على تنفيذ المشاريع أيا كان حجمها.

ـ تسهيل الحصول على العمالة، وتركيز الدولة على تدريب كفاءات مهنية وطنية لإحلالها مستقبلا.

ـ تسهيل دخول شركات عالمية للعمل في المملكة، واعتماد تجربة وزارة النقل التي قدمت أفضل المواصفات باعتمادها على الشركات العالمية.

ـ مراقبة سوق مواد البناء وضبط عمليات التلاعب في الأسعار ومحاصرة عمليات تجفيف السوق والإغراق.

المشاركون في الندوة:

- أ.د. صدقة فاضل – عضو مجلس الشورى.
- د. وديع كابلي – أستاذ الاقتصاد بجامعة الملك عبدالعزيز.
- د. نبيل عباس – زميل معهد المحكمين البريطانيين وعضو معهد المعماريين الأمريكي.
- د. عبدالملك الجنيدي – عضو المجلس البلدي بمحافظة جدة.
- (هاتفيا) د. صالح بن سبعان – أستاذ الاقتصاد بجامعة الملك عبدالعزيز.

نزاهة طالبت بإعادة تنفيذه على نفقة المقاول

بلاغ مواطن يكشف مخالفات في مشروع مدرسة بنات بسكاكا

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 6 جماد الثاني 1434 هـ 16 ابريل 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130416/Con20130416590804.htm

أحمد علي الكناني (جدة)

كشف مصدر مسؤول بالهيئة الوطنية لمكافحة الفساد «نزاهة» أن الهيئة تلقت بلاغا من مواطن، عن تأخير إنجاز عقد تأهيل مبنى مدرسة وإنشاء صالة متعددة الاغراض للمدرسة الثانوية الثانية بنات بسكاكا، وأن الدراسة مستمرة بالمدرسة رغم أعمال التأهيل القائمة بها.

وعلى الفور كلفت الهيئة أحد مهندسيها للتحقق مما ذكر، والوقوف على وضع المشروع، وتبين لها أنه تم التعاقد على إنشاء المشروع مع إحدى المؤسسات الوطنية بقيمة (2.789.809) ومدة التنفيذ (11) شهرا، بدأت من تسليم الموقع للمقاول بتاريخ 1432/1/19هـ، لتكون نهاية العقد في 1432/12/18هـ، في حين لم تتجاوز نسبة الإنجاز 70 في المائة وقت زيارة الهيئة، رغم أن مدة العقد منتهية قبل 15 شهرا تقريبا، كما تبين استمرار الدراسة بالمدرسة رغم الأعمال الجارية بها، ورداءة الأعمال المنفذة، من حيث المواد وطريقة التنفيذ بشكل لا يمكن قبوله، ويخالف المواصفات المنصوص عليها في العقد ولا يتفق مع قواعد وأصول العمل المطلوب.

وطلبت الهيئة من وزارة التربية والتعليم إجراء التحقيق في أسباب تعثر المشروع، وسوء وضعه مع كل من المقاول والجهة المشرفة والمتابعة لأعمال التنفيذ، وكل من له علاقة بذلك، وتطبيق ما ينص عليه العقد والنظام بحق من يثبت تقصيره، مع تكليف المقاول بإعادة تنفيذ الأعمال وإبدال المواد الرديئة أو تنفيذها على حسابه، ومطالبته بالتكاليف.

من جهة ثانية، استقبل مساعد نائب الرئيس لمتابعة الأنظمة والمخالفات عبدالرحمن بن أحمد العجلان أمس بمقر «نزاهة» وفدا من جامعة المجمعة برئاسة عبدالمجيد الجبر وبمشاركة الدكتور سلمان أبو لحية والدكتور سعد الحواري ومجموعة من طلاب قسم القانون والإدارة بالجامعة.

وقدم العجلان عرضا مرئيا عن الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، وتنظيم الهيئة وإيضاح عن جوانب من المهام الموكلة للهيئة، وتنظيماتها الداخلية وكوادرها الإدارية، وما تقوم به في سبيل مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية، وحماية النزاهة، والتحري عن أوجه الفساد في عقود المشاريع العامة ومشاريع التشغيل والصيانة.

بعد ذلك ناقش المجتمعون سبل التعاون بين الهيئة والجامعة، فيما يسهم في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، التي تنص على حث المؤسسات التعليمية على وضع مفردات في مناهج التعليم العام والجامعي، وتنفيذ برامج توعوية تثقيفية بصفة دورية عن حماية النزاهة ومكافحة الفساد.

القرار يحد من الأخطاء ويضع المسؤول في المكان المناسب

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 6 جماد الثاني 1434 هـ 16 ابريل 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130416/Con20130416590982.htm

منى الشريف (جدة)

أكدت متخصصات أن قرار مجلس الوزراء باشتراط وجود مشرف متفرغ في كل مجمع طبي أو مختبر طبي أو مركز أشعة أو مركز جراحة اليوم الواحد مهم جدا وسيساهم في حماية المواطن والمقيم من الأخطاء الطبية الفادحة. وقالت الدكتورة رجاء الردادي من إدارة الصحة العامة لـ«عكاظ»: نحن كأطباء نعاني من مشكلة ازدواجية الوظائف، فهناك من يفتتح عيادة وتخصصه شيء آخر أو أن يفتتح عيادات وتخصصه جزء منها، ولهذا لابد من منع افتتاح مستشفى بدون احتياج. وأشارت إلى صعوبة مراقبة مثل تلك المخالفات في المستوصفات والمستشفيات من حيث السلطة والقوى العاملة. ورأت أن هذا القرار سيعالج ما حصل من أخطاء وهو يصب في مصلحة القطاع الصحي الخاص. ومن جانبها رأت الدكتورة عائشة متولي مديرة إدارة مكافحة العدوى أهمية توفر شروط لاختيار المنشأة الصحية من خلال التأكد من الشهادات والمحافظة على سرية المكان، مبدية موافقتها بسعودة مهنة المدير الطبي الذي يجب أن يكون على دراية وخبرة طبية وفنية. وتقول الدكتورة إيمان الأيوبي عضو جمعية تعزيز الصحة انه لابد من وزارة الصحة أن تضع الرجل المناسب في المكان المناسب ونحن نجد أخطاء طبية لعدم وجود الاشخاص المتخصصين في كل المجالات الطبية في كل المستشفيات ولابد من بحث الأسباب قبل حدوثها، مشيرة إلى أنه يتم في بعض الأحيان تعيين خريج علم نفس كمدير طبي على قسم التغذية دون أن يكون له أي صلة بالقسم، مما يؤدي إلى تدني مستوى الخدمة المقدمة.

إحالة قضية معوق تأهيل الخرج المتوفى لهيئة الرقابة

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 6 جماد الثاني 1434 هـ 16 ابريل 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130416/Con20130416590790.htm

سعاد الشمراني (الرياض)

أحالت لجنة مختصة برئاسة وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية للرعاية والتنمية الاجتماعية، ملف حادثة وفاة المعوق في مركز التأهيل الشامل في الخرج، إلى هيئة الرقابة والتحقيق لإكمال الإجراءات النظامية والجزائية لتطبيق أشد العقوبات على من تثبت التحقيقات إدانتهم في هذه الحادثة، وذلك بعد أن حققت مع مسؤولي المركز وموظفيه.

وأكد مدير عام العلاقات العامة والإعلام الاجتماعي المتحدث الرسمي للوزارة خالد بن دخيل الله الثبيتي، على أن الوزارة وبعد انتهاء التحقيقات ستتخذ الإجراءات اللازمة التي تحول دون تكرار ما حدث.

وبين الثبيتي أن الطفل المتوفى متخلف عقليا ويبلغ من العمر 14 عاما، مشيرا إلى أن اللجنة قامت بعد الحادثة مباشرة بالتحقيق مع المسؤولين وموظفي المركز ومراجعة كاميرات المراقبة، قبل أن تحيل الملف لهيئة الرقابة.

وكان وكيل الوزارة للرعاية والتنمية الاجتماعية الدكتور عبدالله بن عبدالعزيز اليوسف قد زار مركز التأهيل الشامل في الخرج، ترافقه لجنة مكونة من إدارة المتابعة للشخوص على موقع حادثة وفاة المعوق واستكمال التحقيقات حولها.

دعا الأمانة لحلول مثل توزيع مخططات سكنية .. أمير جازان:
القضاء على العشوائيات في مصلحة المواطن

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 6 جماد الثاني 1434 هـ 16 ابريل 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130416/Con20130416590793.htm

حسين محه، علي عماشي (جازان)
أوضح صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن ناصر بن عبدالعزيز أمير منطقة جازان أن القضاء على العشوائيات في مصلحة المواطن، مضيفا أنها سببت مشاكل أمنية، داعيا أمانة المنطقة للوصول إلى حلول تحد منها، مثل توزيع المخططات السكنية على المواطنين، جاء ذلك خلال ترؤس سموه أمس الاجتماع السنوي الدوري للمحافظين ورؤساء المراكز، بقاعة الاجتماعات الرئيسة بالإمارة.
وأبان سموه أن الاجتماع يأتي لمناقشة كل ما يهم الوطن والمنطقة والمواطنين، وتذليل العقبات، وإشراك جميع رؤساء البلديات، مشيرا سموه إلى عقد اجتماع تمهيدي سابق مع وكيل الإمارة الدكتور عبدالله السويد لمناقشة الشؤون التطويرية والإدارية، وبحث مشكلة إيصال التيار الكهربائي وأمور التنظيم والقضاء على العشوائيات والتي تسببت في مشاكل أمنية.
المشايخ اعتبروا زيارته ترجمة لاهتمام القيادة بالشعب
من جهة أخرى، يدشن الأمير محمد بن ناصر بن عبدالعزيز خلال زيارته محافظة بيش، مكتباً لتوعية الجاليات بمسجد الراجحي بحضور الشيخ عبدالله الراجحي، وأكبر مغسلة للأموات في جازان، كما يرعى اليوم حفل افتتاح المعهد السعودي التقني لخدمات الكهرباء ببيش، بحضور محافظ المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني الدكتور علي الغفيص، والرئيس التنفيذي للشركة السعودية للكهرباء المهندس علي بن صالح البراك.
وأشاد محافظ بيش خالد القصيبي بحرص سموه على تفقد أحوال المواطنين والوقوف على احتياجاتهم، مضيفاً أن افتتاح المعهد يعد ثمرة لجهود سموه لتأهيل العنصر البشري وتدريبه.
من جهتهم أوضح المشايخ جابر بن محمد عكفي، وحسن جابر عكفي، ومحمد مريع، أن زيارة سموه ترجمة فعلية لاهتمام القيادة بالشعب، وحرصه على معرفة احتياجات أهالي وسكان المحافظة.
فيما أكد كل من الدكتور شاكر المحاسنة المدير التنفيذي لمعهد الكهرباء ببيش ومساعده المهندس خالد صميلي، وعبدالله الشاجري مدير مكتب التربية والتعليم، أن الزيارة دليل على توجه سموه نحو تنمية شاملة لمحافظات ومراكز المنطقة.

لجنة تدرس "مدونة" الأسرة السعودية

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 6 جماد الثاني 1434 هـ- 16 ابريل 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=141895&CategoryID=5

الرياض: وفاء أحمد
كشفت عضوة لجنة حقوق الإنسان والعرائض بمجلس الشورى نورة المبارك أن اللجنة تعكف حالياً على دراسة مدونة الأسرة وأن هناك جوانب عديدة تناقش في اللجنة فيما يختص بالمحاكم والتوظيف والتدريب.
ودعت المبارك على هامش حفل تخرج طالبات جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن للعام الجامعي 1433/1434 خريجات الجامعات المحلية إلى تطوير أنفسهن باكتساب اللغات والتطوع والتدرب حتى يتمكن من منافسة الخريجات المبتعثات القادمات من الخارج، كما أن أمامهن طرق تقنية سهلة ويسيرة لتطوير ذاتهن إن شئن.
من جهة أخرى، تمنت حرم خادم الحرمين الشريفين الأميرة حصة بنت طراد الشعلان التوفيق لبناتها الخريجات بمستقبل زاهر، وقالت إن الحكومة تعكف على تهيئة كل شيء لهن.

توجه لإجراء "بصمة الوافدين" في مطارات بلدانهم

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 6 جماد الثاني 1434 هـ- 16 ابريل 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=141886&CategoryID=5

الدمام: فهد الحشام
يقود عدد من الجهات المعنية توجها جديدا لإلغاء نظام البصمة للوافدين عند دخولهم إلى المملكة، تفاديا لازدحام المطارات عند قدومهم للمرة الأولى، وذلك عبر سلسلة إجراءات تحقق سلاسة في عملية الدخول.
وعلمت "الوطن" من مصادر مطلعة أن توجّه تلك الجهات المعنية، يقضي بإلغاء نظام البصمة داخل مطارات المملكة، على أن يتم إجراء البصمة للأجانب المقبلين إلى المملكة داخل مطاراتهم الدولية التي سيقلعون منها، ويستكمل إجراء البصمة عند وصولهم إلى مطارات المملكة من خلال تسليم نموذج الإجراء إلى إدارة الجوازات داخل المطارات.
وكشفت المصادر أن الإجراء المذكور يتم تطبيقه حاليا في ثلاث دول بشرق آسيا نظرا لكثافة أعداد القادمين للمملكة من هذه الدول، وذلك تمهيدا لتعميم التجربة على بقية المطارات خارج المملكة متى ما دعت الحاجة.
ويأتي التوجّه الجديد، بعد تكرار ظاهرة تكدس المقيمين داخل المطارات عند وصولهم، بسبب تأخرهم في إنهاء إجراءات البصمة التي تستغرق أوقاتا طويلة تصل أحيانا إلى عشر ساعات، رغم الجهود التي بذلتها إدارة الجوازات في هذا الجانب ودعم موظفيها داخل المطارات بعشرات الأفراد والأجهزة الحديثة، إلا أن ذلك لم يكن كافيا لحل مشكلة البصمة، على خلفية ارتباطها بأمور تقنية تتعلق بنظام التشغيل، حسب تأكيد مسؤولين معنيين بإدارة الجوازات في المنطقة الشرقية.

بالتعاون مع جامعة المنصورة وبمشاركة خبراء من الدول العربية

ندوة القوانين العربية والدولية في مكافحة الإرهاب تبدأ أعمالها بجامعة نايف

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 6 جماد الثاني 1434 هـ- 16 ابريل 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/04/16/article826481.html

الرياض- عبدالله الحسني

بدأت صباح أمس بمقر جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بالرياض أعمال الندوة العلمية (القوانين العربية والدولية في مكافحة الإرهاب) التي تنظمها الجامعة بالتعاون مع جامعة المنصورة المصرية خلال الفترة من 1434/6/57ه الموافق من 2013/4/1517م وحضر حفل الافتتاح د. جمعان رشيد بن رقوش رئيس الجامعة.ويشارك في أعمال الندوة العاملون في وزارات العدل والداخلية والإدعاء العام والأجهزة القضائية والحقوقية المختلفة ومتخصصون في مجالات الشريعة والقانون في منظمات المجتمع المدنية ومنظمات حقوق الإنسان من (8) دول عربية هي (الأردن،البحرين،الجزائر،السعودية،السودان،عمان،الكويت،لبنان).

وبدئ حفل الافتتاح بآيات من القرآن الكريم تلتها كلمة المشرف العلمي على الندوة أ.د. محمد السيد عرفة وكيل كلية الحقوق بجامعة المنصورة الذي تناول في كلمته أهمية موضوع الندوة وتناول أهدافها وما تسعى إلى تحقيقه أعقبتها كلمة أ.د. أحسن مبارك طالب عميد مركز الدراسات والبحوث الذي تحدث عن جهود الجامعة لمكافحة الإرهاب والجهود العالمية في هذا المجال.

بعد ذلك ألقى د. جمعان رشيد بن رقوش رئيس الجامعة كلمة أوضح فيها أن الجامعة كانت أول مؤسسة علمية عربية تولي مكافحة الإرهاب اهتمامها وعنايتها منذ العام 1985م وقال إن مكافحته كانت ولا تزال هدفاً رئيساً من أهداف الجامعة وتشكل مفردة دائمة في برنامج عملها.مؤكداً أن الجامعة إدراكاً لدورها الريادي في مكافحة الإرهاب جعلت مكافحة الإرهاب أحد أبرز شواغلها حيث تأتي هذه الندوة استكمالا للجهود التي بذلتها وتبذلها الجامعة للتصدي لظاهرة الإرهاب بأبعادها الاجتماعية والأمنية والاقتصادية والسياسية انطلاقاً من حرص مجلس وزراء الداخلية العرب على اتخاذ كل ما يلزم لحماية المواطن العربي من خطر الإرهاب وأضاف د. ابن رقوش أن الجامعة قد حققت في مجال مكافحة الإرهاب إنجازات مقدرة عربياً ودولياً من خلال الرسائل العلمية والبرامج التدريبية والدراسات والبحوث واللقاءات العلمية سعياً لمكافحة هذه الظاهرة التي هي معول هدم لكل بناء تنموي.عقب ذلك بدأت أعمال الجلسة الأولى للندوة التي رأسها اللواء د. حسن أحمد الشهري وكيل مركز الدراسات والبحوث بجامعة نايف حيث قدمت فيها ورقة علمية موضوعها(الاتفاقيات الدولية لقمع تمويل الإرهاب ودورها في مكافحته)قدمها أ.د. محمد السيد عرفة وكيل كلية الحقوق بجامعة المنصورة المصرية ثم نوقشت ورقة موضوعها(التدابير الرامية لضمان احترام حقوق الإنسان) قدمها أ.د. أحسن مبارك طالب عميد مركز الدراسات والبحوث بجامعة نايف. أعقبتها جلسة مناقشة.وفي الجلسة الثانية التي رأسها ا.د. أحسن مبارك قدمت ورقة موضوعها (تجريم الإرهاب والعقاب عليه في الشريعة الإسلامية) قدمها أ.د. محمود محمد حسن من جامعة المنصورة المصرية،تلتها ورقة علمية قدمها القاضي د. محمد محمد الألفي مستشار وزارة العدل المصرية.

عائلته تطالب وزير الصحة بأخذ حقه ومحاسبة المسؤولين

خطأ طبي يؤدي لبتر قدم "الزهراني" بمستشفى النور التخصصي

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 6 جماد الثاني 1434 هـ- 16 ابريل 2013م
http://sabq.org/uj1fde

فهد المنجومي - سبق - مكة المكرمة:
تحقق وزارة الصحة، ممثلة في الشؤون الصحية بمكة المكرمة، وإدارة مستشفى النور التخصصي بالعاصمة المقدسة، في خطأ طبي أدى لبتر قدم مريض وحرق ظهره داخل العناية المركزة، وذلك إثر تشخيص خاطئ بقسم الطوارئ بالمستشفى.

وتشير المعلومات التي حصلت عليها "سبق" إلى أن المريض سعيد بن سالم الزهراني دخل قسم الطوارئ برفقة أبنائه، وكان يشكو من ألم بالقدم اليمني، وتم توقيع الأبناء على قرار بتر القدم من منتصف الفخذ في تشخيص خاطئ من الطبيب المعالج، خلاف تعرضه للحرق داخل قسم العناية المركزة أثناء البتر.

وقال ابنه أحمد: "تقدمت لوزير الصحة بشكوى رسمية ضد الطبيب المعالج لوالدي، الذي تسبب لنا في صدمة عنيفة جداً وغير متوقعة؛ حيث تحول أبي إلى إنسان عاجز ومحطم، ينتظر فرج الله، والقصاص من المتسبب فيما تعرض له من كارثة طبية".

وأضاف: "بتاريخ 24/ 5/ 1434 أحس والدي بآلام في رجله اليمنى؛ فذهبت به إلى طوارئ مستشفى النور التخصصي بمكة المكرمة، ومكثنا في الطوارئ أكثر من 6 ساعات، وفي نهاية الأمر أُعطي أبي مسكناً للآلام، وطُلب منا الخروج.

وفي اليوم التالي اشتد عليه الألم؛ فذهبت به إلى الطوارئ مرة أخرى في المستشفى نفسه، ومكثنا أيضاً أكثر من 5 ساعات، ولم يقُم أي طبيب بالكشف السليم عليه مثل اليوم الذي قبله، بل اكتفوا بإعطائه إبرة فلتارين، وقالوا إن لديه هشاشة في العظام بالقدم والظهر، وهذا غير صحيح؛ لأنهم لا يريدون الكشف عليه ولا حتى متابعته بحجة أن الطوارئ زحمة".

وأردف الزهراني قائلاً: "أُعطي والدي وصفة طبية، وطُلب منا الخروج، وبعد توسلاتنا (بحب الاخشم)لبعضهم لكي يقوم بالكشف على والدي، وبعد جهد كبير قبل طبيب الطوارئ أن يستدعي استشاري الأوعية الدموية، وعندما أتى الطبيب أخبرني بأن والدي أُصيب بجلطة حادة؛ ويجب إدخاله غرفة العمليات فوراً؛ وذلك كله بسبب إهمال أطباء الطوارئ".

وأوضح الزهراني أن والده خضع لـ 3 عمليات لم تنجح جميعها، وفي نهاية الأمر قرر الأطباء بتر ساقه من منتصف الفخذ، وقال: "قمت بالتوقيع مجبراً على ذلك لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، ولخوفي على صحة وحياة والدي وافقت على البتر من منتصف الفخذ، نظراً لخطورة الوضع الصحي لوالدي، لكني اكتشفت تعرضه للكي بجهاز التسخين داخل العناية المركزة".

وناشد الزهراني وزير الصحة إنقاذ حياة والده قائلاً: "أرجوك بكل أمانتك وقسمك الذي أقسمته عند توليك الوزارة أن تأخذ حق والدي، وألا يمر هذا مرور الكرام. معالي الوزير، والله والله إن المعاملة سيئة جداً في كل الأقسام، فوالدي تعرض لحروق في ظهره لم نعلم بها، ولم يخبرونا بها، وعند سؤالنا عنها أفادنا المدير الطبي بأن ذلك الحرق من جهاز التسخين في العمليات، بينما أوضح المشرف على الحالة أنه لا يعلم شيئاً عنها، وأن مسؤولي العناية المركزة أخفوا عنا الأمر".

وأردف الزهراني قائلاً خلال مناشدته وزير الصحة: "معالي الوزير، أنا لن أسامح من سلب والدي قدمه،وأطالبك بإرجاع حقه".
من جهته أقر المدير الطبي في مستشفى النور التخصصي الدكتور محمد بافرج بوجود الخطأ، مبيناً أنه تم التوضيح لأبناء المريض بتشكيل لجنة لمعرفة الأسباب التي أدت إلى التأخير في التشخيص الصحيح من قسم الطوارئ.
وأضاف: الموضوع متابَع من قِبل المديرية بالشؤون الصحية، وسيتم تشكيل لجنة للتحقيق في الحادثة، وسيرفع قرارها إلى الشؤون الصحية ووزارة الصحة.
وعن الحروق التي تعرض لها المريض داخل غرفة العمليات قال بافرج إنها بسبب العملية الثانية من 3 عمليات أُجريت له، وربما تعرض جهاز الكي لماء، ووعد بالتحقيق فيها.

محام استغل إصرارهم على التمسك بهويتهم واستولى على ٣٠٠٠٠٠ ريال

مواطنة: سُحبت بطاقة زوجي فتدهورت حياتي وضاع مستقبل أبنائي

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 6 جماد الثاني 1434 هـ- 16 ابريل 2013م
http://sabq.org/Sh1fde

سبق- الرياض:
تعاني مواطنة سعودية وأولادها ظروفاً صعبة عند مراجعة الجهات الرسمية ونقاط التفتيش، وفي المدارس؛ بسبب زواجها من مواطن سعودي، عاشت معه أكثر من 14 عاماً، وأنجبت منه 4 أطفال، ولكن تم سحب جنسيته منذ 3 سنوات؛ بسبب حصوله على بطاقته بطريقة غير مشروعة.
وتقول المواطنة لـ"سبق": صدرت موافقة الجهات الرسمية على زواجي من مواطن سعودي، وقد كنت أحمل الجنسية اليمنية، علماً بأنني من مواليد المملكة، وقد تنازلت عن هويتي الأصلية أمام كاتب العدل، ومنذ ذلك الوقت أصبح لي ما للمواطنين وعلي ما عليهم من حقوق وواجبات.
وتضيف "أنجبت من زوجي أربعة أطفال، أكبرهم سناً أحد أبناء مؤسسة الملك عبدالعزيز ورجاله للموهبة والإبداع، والثاني تم ترشيحه من قبل المدرسة للتبني من قِبل المؤسسة. ومنذ 3 سنوات تقريباً تم إيقاف زوجي من قِبل المباحث الإدارية؛ بسبب الحصول على بطاقته بطريقة غير مشروعة؛ ما ترتب عليه سحب هويتي وهويات أبنائي".
وتقول: "منذ ذلك الحين ونحن نعيش في حالة لا يعلم بها إلا ربنا؛ حيث أصبح زوجي بلا عمل، والمدارس ما زالت تطلب إثباتات الأبناء. علماً بأنه يوجد لدينا سائق وخادمة، انتهت فترة عملهما، ولم نتمكن من إبعادهما، ولا حتى دفع رواتبهما".
وتشير المواطنة إلى المعاناة التي يتعرضون لها في نقاط التفتيش، وصعوبة مراجعة الدوائر الحكومية. ولقد شاركت ابنتها في افتتاح مهرجان الجنادرية لهذا العام أملاً بحضور خادم الحرمين الشريفين؛ حتى تتمكن من إيصال معاناتهم إليه، بالرغم من صغر سنها. كذلك عجز أكبر أبنائها عن المشاركة في البرامج والمسابقات الدولية والمحلية التي رُشّح لها لتوفقه الدراسي الكبير، كما أن أصغر أبنائها أكمل الرابعة من عمره، ولم تصدر له شهادة ميلاد.

وأوضحت أنه تم توكيل محام، لكنه استغل حاجتهم وإصرارهم على التمسك بهويتهم السعودية، وأخذ ٣٠٠٠٠٠ ريال، استلمها مقدماً، وتم توفيرها بديون أرهقتهم، ولم يقدم لهم أي شيء سوى المتابعة الروتينية بموجب عقد صب في مصلحته وحده.
وتقول المواطنة: "ألجأ إلى الله ثم إلى سمو سيدي وزير الداخلية؛ للاحتفاظ بالهوية السعودية أنا وزوجي وأبنائي؛ فنحن سعوديو الولادة والمنشأ، وانتماؤنا وولاؤنا ودمنا وأرواحنا فداء للمملكة العربية السعودية".

أرض وقرض للمواطن

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 7 جماد الثاني 1434 هـ- 17 ابريل 2013م
http://alhayat.com/Details/504169

الرياض – «الحياة»
وجّه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز بأن تتوقف وزارة الشؤون البلدية والقروية فوراً عن توزيع المنح البلدية، وتسليم جميع الأراضي الحكومية المعدة للسكن، بما فيها المخططات المعتمدة للمنح البلدية إلى وزارة الإسكان لتوزيعها على المواطنين بحسب آلية الاستحقاق. كما أمر خادم الحرمين بأن تقوم وزارة الإسكان بإعطاء المواطنين أراضي سكنية مطورة وقروضاً للبناء عليها بحسب آلية الاستحقاق. وأصدر الملك عبدالله توجيهات عامة بمعالجة أزمة الأسمنت بإلزام المصانع بسرعة استيراد 10 ملايين طن إضافية من الأسمنت، وإنشاء 3-4 مصانع بطاقة 12 مليون طن سنوياً، ودعم ذلك بثلاثة بلايين ريال على مدى ثلاثة أعوام.(للمزيد)
وأوضح وزير الإسكان الدكتور شويش الضويحي أن خادم الحرمين الشريفين أصدر أمره بأن تتوقف وزارة الشؤون البلدية والقروية فوراً عن توزيع المنح البلدية التي تتم من الأمانات والبلديات بموجب ما لديها من تعليمات، وتسليم جميع الأراضي الحكومية المُعدة للسكن، بما في ذلك المخططات المعتمدة للمنح البلدية إلى وزارة الإسكان. ووجّه الملك عبدالله بأن تقوم وزارة الإسكان بإعطاء المواطنين أراضي سكنية مطوّرة وقروضاً للبناء عليها بحسب آلية الاستحقاق.
كما صدر توجيه خادم الحرمين الشريفين للوزارات والجهات المختصة بتزويد وزارة الإسكان بالبيانات اللازمة لتنفيذ مشروع تحديد آلية استحقاق وأولوية طلبات السكن.
في غضون ذلك، أصدر خادم الحرمين الشريفين توجيهات عاجلة لمعالجة الطلب المتزايد على الأسمنت وتأمينه لجميع المواطنين في ظل النمو العمراني المطرد، وما تم اعتماده من مشاريع للبنية التحتية الحكومية.
وأوضح وزير التجارة والصناعة الدكتور توفيق الربيعة: «أن التوجيه سينهي ما تشهده السوق المحلية حالياً من شح في الأسمنت بإلزام جميع المصانع بسرعة استيراد ما إجماليه 10 ملايين طن إضافية من الأسمنت لتغطية حاجات أسواقها، إضافة إلى ما تنتجه حالياً، وحلول طويلة الأجل لتلبية حاجات الأعوام المقبلة بسرعة إنشاء ثلاثة إلى أربعة مصانع جديدة وفي شكل عاجل، بطاقة إنتاجية 12 مليون طن سنوياً، واعتماد مبلغ ثلاثة بلايين ريال لدعم هذا البرنامج لثلاثة أعوام».

أكاديمي: 44 في المئة من الآباء المعنِّفين جامعيون

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 7 جماد الثاني 1434 هـ- 17 ابريل 2013م
http://alhayat.com/Details/504121

الرياض - فيصل المخلفي

كشف أستاذ علم الاجتماع في جامعة الملك سعود الدكتور يوسف الرميح، أن 44 في المئة من الآباء الذين يمارسون العنف ضد أطفالهم هم من الحاصلين على مؤهلات جامعية، في مقابل 27 في المئة من الأمهات الحاصلات على مؤهلات عالية، مشيراً إلى أن 95 في المئة من آباء الأطفال الذين تعرضوا للعنف يعملون في مهن مختلفة بين حكومية وأهلية وقطاع خاص، في مقابل 33 من الأمهات اللواتي لا يعملن. وأوضح الرميح في بحث بعنوان: «العنف الأسري ضد الأطفال» (حصلت «الحياة» على نسخة منه)، أن دراسة ميدانية أجراها في محافظة عنيزة بمنطقة القصيم، طُبقت على 480 تلميذاً تم اختيارهم من بين طلاب المرحلة الابتدائية، ممن تعرضوا لأحد أشكال العنف الأسري (ذكور فقط)، وخصوصاً الفئة العمرية من 6 إلى 12 عاماً، لافتاً إلى أن إجمالي عدد الأطفال الذكور السعوديين ممن يبلغ عمرهم 5 إلى 14 عاماً يقدر بنحو 3.121.767 طفلاً يمثلون 37 في المئة من إجمالي الأطفال في الفئة ذاتها، التي تقدر بـ 8.436.194 طفلاً.

ولفت إلى أن عدد الطلاب في التعليم الحكومي بمحافظة عنيزة 7370 طالباً، ملتحقون بنحو 40 مدرسة موزعة على المحافظة (مكان الدراسة)، وقال: «أخطر أنواع العنف شيوعاً في السعودية هو العنف تجاه الأطفال، لأنهم لا يملكون الدفاع عن أنفسهم إضافة إلى قصور التشريعات الواضحة والملزمة والخاصة بمنع الأذى تجاه الأطفال. ولممارسة العنف ضد الأطفال انعكاس خطر على المجتمع الأكبر، نظراً لما ينجم عن العنف من حالات تشرد وانحراف من ناحية، وحالات مرض عقلي ونفسي من ناحية أخرى، وفي أحسن الحالات التي ينجو فيها الطفل من هذين المظهرين فإنه يصبح نموذجاً رديئاً للتنشئة الاجتماعية في المستقبل، ويبقى المجتمع الخاسر الأكبر في تلك العملية».

وأضاف: «أن الأطفال الذين تعرضوا للعنف يعيشون مع أسرهم الطبيعية أي مع الوالدين. ومن مظاهر العنف المستخدم تجاه الأطفال: الضرب الخفيف 68 في المئة، يليه التهديد بالضرب 66 في المئة، والحرمان من الشيء الضروري والإجبار بالقوة على القيام بعمل ما 38 في المئة، وأخيراً الطرد من المنزل 9 في المئة»، مشيراً إلى أن الآباء هم الأكثر ممارسة للعنف الأسري تجاه الأطفال بنسبة 74 في المئة، إذ يمارسون العنف بأشكاله المختلفة تجاه أبنائهم، في حين كانت نسبة الأمهات اللواتي يمارسن العنف تجاه الأبناء 20 في المئة.

وعن وجود علاقة ارتباطية سالبة بين دخل الأسرة وممارسة العنف تجاه الطفل، وأن الأطفال المستهدفين بالعنف كانت أعمارهم أقل من 12 عاماً، الذين تميزوا بالحركة والنشاط الزائد، طالب الرميح بتوفير مظلة واسعة من الحماية تسمح لهم بالاستمتاع بمرحلتهم العمرية في إطار مرغوب، وبالتعبير المهذب عن آرائهم تجاه ما يتوافر لهم من حقوق وما يفرض عليهم من واجبات، وضرورة سن تشريعات وأنظمة يكون من شأنها منع الآباء من ممارسة أي شكل من أشكال العنف تجاه أبنائهم.

المدينة: 200 عامل يتجمعون أمام مكتب العمل للمطالبة بأجورهم المتأخرة

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 7 جماد الثاني 1434 هـ- 17 ابريل 2013م
http://alhayat.com/Details/504050

المدينة المنورة - إبراهيم الجابري

تجمع نحو 200 عامل وافد يعملون في إحدى الشركات الخاصة أمس، أمام مكتب العمل للمطالبة بحقوقهم المتمثلة في حرمانهم من رواتبهم الشهرية منذ نحو أربعة أشهر، فيما استدعى مكتب العمل في منطقة المدينة المنورة ممثل المنشأة وتم أخذ تعهد عليه بدفع أجور العاملين خلال أسبوع.

وأكد المدير العام لمكتب العمل في منطقة المدينة عواد الحازمي لـ«الحياة» أن نحو 200 عامل تقدموا بشكوى إلى مكتب العمل في منطقة المدينة المنورة مطالبين بدفع أجورهم المتأخرة بين شهرين وأربعة أشهر، مبيناً أن صاحب المنشأة يسكن في منطقة القصيم، وهم يعملون في صيانة ونظافة بعض الفنادق في المنطقة المركزية بالمدينة المنورة.

وأفاد الحازمي بأنه تم استدعاء ممثل المنشأة، وتم أخذ إقرار وتعهد عليه بدفع أجورهم خلال مدة لا تتجاوز أسبوعاً، مشـــدداً على أن مكتب العمل سيتابع تسليم أجور العمال، وسيتم اتخاذ الإجراء اللازم ضد المنشأة بحسب ما يقتضيه النظام.

من جهته، أوضح فردوس حسن، نيابة عن زملائه المتجمهرين، لـ «الحياة» أنه تم حرمانهم من أبسط حقوقهم ممثلة في أجورهم الشهرية على مدار أربعة أشهر ماضية، إثر عدم التزام صاحب المؤسسة التي يعملون لديها بصرف حقوقهم، مشيراً إلى أن صاحب المنشأة يقطن في منطقة القصيم، وقد كلف أحد الوافدين من الجنسية السودانية بتولي مسؤولية متابعة العاملين، بيد أنه تأخر في دفع مستحقاتهم لمدة أربعة أشهر متتالية، في حين يعمل الموظفون أكثر من 12 ساعة يومياً براتب لا يتجاوز 1.600 ريال.

وأفاد فردوس بأن الموظفين وقعوا عقوداً براتب 2.600 ريال، بيد أن المسؤول السوداني يخصم نصف رواتبهم ويسلمهم 1300 ريال فقط، مؤكداً أن تجمهرهم أمام مكتب العمل جاء لإيجاد حل لمشكلتهم، والمطالبة بإحضار الكفيل إلى مكتب العمل وإعطائهم حقوقهم.

خلال ندوة الحقوق القانونية للمرأة في القطيف

الجشي: للمرأة حق العصمة شريطة موافقة الزوج قبل العقد

المصدر: جريدة الشرق الاربعاء 7 جماد الثاني 1434 هـ 17 ابريل 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/04/17/806952

القطيف – رحمة آل رجب

أوضح المحامي محمد سعيد الجشي، أن الشريعة الإسلامية أعزت المرأة وأعطتها مايضمن لها حقوقها، حيث سمحت للمرأة بحق التمتع بـ »العصمة«، بشرط موافقة الزوج قبل عقد النكاح، من دون واسطة القاضي.

كما أن من حق المرأة الحصول على الطلاق «الغيابي»، حين يغيب الزوج عن زوجته أكثر من عام، فيحق لها طلب الطلاق بسبب الهجر، مضيفاً أن ذلك يثبت لدى القاضي من خلال الشهود. كما يحق للزوجة طلب الطلاق في حال طلقها زوجها وأرجعها دون علمها.

كان ذلك خلال ندوة «الحقوق القانونية للمرأة» التي أقيمت في لجنة التنمية الأسرية بالقطيف أمس الأول.

وبين الجشي أن حضانة الأولاد في حال طلاق الزوجين، تختلف بحسب أعمارهم وجنسهم، موضحاً أن الأنثى حين تبلغ 17 عاماً تكون حضانتها جبرية لوالدها، بينما للذكر حق الاختيار بين والده أو والدته عند بلوغه سن السبعة أعوام.

وأوضح أن المرأة لا يحق لها دخول منزل زوجها لزيارة أولادها بعد الطلاق، إلا إذا كان الزوج يسكن في بيت أسرته، حينها تستطيع تحديد زيارة لأولادها بواسطتهم.

وأشار إلى أن الرجل لا يحق له إجبار طليقته على الإقامة في مكان معين، إلا إذا كانت حاضنة وتريد الانتقال إلى بلد آخر فإن حضانتها في هذه الحال تسقط وتنتقل الحضانة إلى والدتها، مضيفاً أنه لا يحق لأحد الأبوين منع زيارة الأطفال عن الآخر، ويتم ترتيب الزيارة عن طريق الجمعيات الخيرية أو الشرطة.

وذكر الجشي أن الفقرات الخاصة بنظام عمل المرأة في المملكة مضى عليها 23 عاماً، منوها أن من الأنظمة الهامة ألا تتجاوز ساعات عملها في اليوم 11 ساعة، إضافة إلى تمتعها بإجازات عدة، كإجازة الوضع وتربية الطفل.

جدة: 250 دعوى شهرياً في مكتب العمل.. وألفا مراجع يومياً

المصدر: جريدة الشرق الاربعاء 7 جماد الثاني 1434 هـ- 17 ابريل 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/04/17/807143

جدة – فوزية الشهري

يستقبل مكتب العمل في جدة من 200 إلى 250 دعوى شهرياً يباشرها عشرون موظفاً ومحققاً، ويتم أولاً إنهاء التعامل معها بالطُرق الودية، قبل إحالتها إلى الهيئة الابتدائية للفصل فيها.

وقال مدير الفرع عبدالمنعم الشهري، لـ«الشرق»، إن هناك متابعة يومية للمنشآت بواسطة العاملين في إدارة التفتيش للتأكد من تطبيقها أحكام نظام العمل، لافتاً إلى أن إدارة العلاقات العمالية تضم عشرين موظفاً ومحققاً يستقبلون من 200 إلى 250 دعوى شهرياً، يتم أولاً إنهاء التعامل معها بالطرق الودية، قبل إحالتها إلى الهيئة الابتدائية للفصل فيها.

وأشار إلى أن المكتب يستقبل يومياً ما بين 1500 و2000 عميل يشرف على خدمتهم نحو مائتي موظف، وذلك بعد النقلة النوعية في خدمات المكتب، حيث يتم إنجاز معاملاتهم بسلاسة، فيما تم توفير عديد من أجهزة الخدمة الذاتية للعملاء لتوفير الوقت. لافتاً إلى حرص المكتب على تقديم خدمات متميزة للعملاء، إضافة إلى تحسين بيئة العمل بإنشاء صالات حديثة ومنظمة تحتوي على أربعين نافذة خدمة من خلال «الموظف الشامل» الذي يقدم جميع الخدمات التي يحتاجها العميل.

وبيَّن الشهري أنه تم تحديد خدمات سريعة جداً في صالة خدمة العملاء، وتهيئة الأماكن لذوي الإعاقة وصالة جديدة للعلاقات العمالية، وإعطاء الموظفين دورات تدريبية في الداخل والخارج للارتقاء بخدمة العملاء، وتخصيص فرع الشمال لمكاتب الخدمات العامة لسهولة خدمتهم وبشكل أسرع واختصاراً للوقت، وافتتاح بوابة رئيسة لاستقبال العملاء، حيث كان الباب لا يتسع إلا لمرور شخص واحد.

وذكر أن هناك إصراراً واضحاً من قِبل العاملين في المكتب للوصول إلى ما يحقق تطلعات وأهداف ورؤى وزارة العمل، ومنها التحول الكامل لتقديم الخدمات إلكترونياً، إضافة إلى تحويل خدمات الوزارة الداخلية إلى الشعار الجديد (وزارة بلا ورق).

من جانبه، ذكر مدير فرع وزارة العمل في مكة المكرمة عبدالله العليان، أن مكتب العمل في جدة يطبِّق مفهوم الموظف الشامل، وهو مفهوم سيشمل جميع فروع منطقة مكة المكرمة، وهو ما سينعكس تأثيره إيجاباً على خدمة العميل، وفي الوقت نفسه هناك جناح للخدمة الذاتية لمن يرغب في إنهاء معاملاته بنفسه، فأغلب خدمات وزارة العمل إلكترونية.

المعيقيل: خدمات التأهيل والتوظيف تراعي مؤهلات المرأة السعودية

المصدر: جريدة الشرق الاربعاء 7 جماد الثاني 1434 هـ- 17 ابريل 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/04/17/807159

الرياض – نايف الحمري
اختتم أمس فعاليات معرض دعم عمل المرأة في فندق الخزامى بالرياض التي افتتحها أمس الأول مدير عام صندوق تنمية الموارد البشرية «هدف» إبراهيم المعيقل نيابة عن وزير العمل المهندس عادل فقيه.
وأكد وزير العمل في كلمة ألقاها نيابة عنه مدير عام الصندوق، على حرص الوزارة على تحقيق نتائج ملموسة في مجال توظيف المرأة السعودية من خلال تقديم برامج التأهيل وخدمات التوظيف التي تراعي مؤهلات الباحثات عن العمل، كما تلبي احتياجات سوق العمل. مشيرا إلى أن التوجيهات الخاصة بعمل المرأة ساهمت في توظيف مايزيد على 160 ألف امرأة في القطاع الخاص، مقارنة بإجمالي عدد الموظفات الذي لم يتجاوز سبعين ألف موظفة قبل صدور القرارات.
وأوضح أن أهداف المعرض تتكامل مع أولويات الوزارة وصندوق تنمية الموارد البشرية: «كلانا يهدف إلى تمكين المرأة من أداء دورها التنموي، ودعمها من خلال برامج التأهيل وخدمات التوظيف، وتسهيل اندماجها في سوق العمل، بما يتوافق مع أنظمة العمل من جهة، وبما يحقق لها التوازن بين واجباتها الأسرية والتزاماتها التنموية من جهة أخرى.
من ناحية أخرى شهد الجناح المشارك لوزارة العمل وصندوق تنمية الموارد البشرية في مهرجان الجنادرية لهذا العام إقبالا كبيرا من الباحثات عن العمل لمعرفة الخدمات التي تقدمها الوزارة والصندوق لهن.

أكبر تنقلات لرؤساء المحاكم

لجنتان لدراسة العنف الأسري ودوائر جديدة لقضايا الأحداث والفتيات

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 7 جماد الثاني 1434 هـ- 17 ابريل 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130417/Con20130417591307.htm

عدنان الشبراوي، عبدالله الداني (جدة)
أقر المجلس الأعلى للقضاء برئاسة وزير العدل رئيس المجلس الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى، تشكيل لجنة برئاسة عضو المجلس الشيخ سعود المعجب وعضوية عدد من القضاة والمستشارين، لدراسة قضايا العنف الأسري والرفع بالنتائج للمجلس في جلسته المقبلة.

وكشف الأمين العام للمجلس الشيخ سلمان بن نشوان، أن المجلس انتهى من تشكيل لجنة من أعضائه المتفرغين بمشاركة عضو المجلس رئيس التفتيش القضائي ومدير إدارة المحاكم ومدير إدارة المستشارين لدراسة إنشاء دوائر خاصة بقضايا الأحداث والفتيات في المحاكم الجزائية بجميع جوانبه والرفع بالنتائج والتوصيات في الاجتماع المقبل.
وأقر المجلس الأعلى للقضاء تنقلات وتعيينات جديدة لعدد من رؤساء المحاكم في كافة مناطق المملكة، أبرزها محاكم الرياض وجدة والدمام.
وأوضح النشوان في بيان رسمي أن المجلس أقر هذه التنقلات في جلسته الثانية في مقره بالرياض برئاسة رئيسه الشيخ الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى.

أم تركي: ألف ريال ثمنا لسكوتي عن دعوى ضد مركز التأهيل

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 7 جماد الثاني 1434 هـ 17 ابريل 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130417/Con20130417591101.htm

سعاد الشمراني (الرياض)
ادعت «أم تركي» أن مركزا للتأهيل الشامل عرض عليها ألف ريال ثمنا لسكوتها عن رفع شكوى تتهمه فيها بالاعتداء بالضرب على ابنها تركي البالغ من العمر 14 عاما، علما بأنه كثير الحركة ولا يميز بين خطورة الأشياء من سلامتها.
تقول «أم تركي» في شرح معاناة ابنها بمركز التأهيل الشامل: «كنت ألاحظ على ابني آثار كدمات وجروح في كتفيه ويديه، وقد استوقفني خلع أحد ضروسه، فتباينت الأسباب ما بين سقوطه من سريره، وارتطامه بالجدران. وعندما لاحظت هذا التباين، رفعت شكوى بأن ابني يتعرض للضرب، فلجأوا لتسكيتي عن رفع الشكوى بدفع مبلغ ألف ريال، وبعدها اعتذر مركز التأهيل الشامل في الرياض بأن ابني قد كبر لدرجة أن الممرضات لا يستطعن العناية به، فتم تحويله قبل 5 أشهر إلى مركز التأهيل الشامل بالخرج، ولكن وضعه هناك لم يكن بأحسن حالا من مركز الرياض، حيث كانوا يعتذرون كلما اتصلت للاطئنان عليه، بأنه نائم».
وأضافت «أم تركي» غارقة في دموعها: «جاءني اتصال مفاجئ بأن ابني توفي إثر حادث أمام المركز، فزارنا وفد من الشؤون الاجتماعية في المنزل ووعدنا بمحاسبة المقصرين».
يذكر أن لجنة برئاسة وكيل الوزارة للرعاية والتنمية الاجتماعية الدكتور عبدالله بن عبدالعزيز اليوسف باشرت التحقيق في الحادث، وفحصت كاميرات المراقبة بالمركز، وأحالت ملف القضية لهيئة الرقابة والتحقيق لاستكمال الإجراءات وتطبيق العقوبات على من تثبت إدانتهم، مؤكدا أن الوزارة ستتخذ من الإجراءات ما يحول دون تكرار الحادث مستقبلا.

مطالب لنزلاء إصلاحية مكة

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 7 جماد الثاني 1434 هـ 17 ابريل 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130417/Con20130417591366.htm

حاتم المسعودي (مكة المكرمة)
تقدم سجناء حقوق في إصلاحية مكة المكرمة بقائمة مطالب يعتقدون أنها من حقهم، مؤكدين أهمية حضور مدير عام سجون مكة المكرمة لعرضها عليه، في حين رفعت إدارة الإصلاحية شكواهم إلى إمارة المنطقة.
وأوضح الناطق الإعلامي في إصلاحية العاصمة المقدسة الرائد محمد أبو حيمد لـ«عكاظ» أن ما يطالب به بعض السجناء ليس للإصلاحية علاقة به، لافتا إلى انه تم الرفع بالمطالبات إلى إمارة منطقة مكة المكرمة للنظر فيها.
وأضاف «إدارة الإصلاحية تقدم جميع الخدمات للسجناء التي تعتبر من حقوقهم دون نقص، وشكواهم ليست على ما يقدم لهم من خدمات داخل الإصلاحية، ومدير السجون يلتقيهم حاليا (صباح أمس) ويتحدث معهم حول مطالبهم».

"الاجتماعية" تعد بحل مشكلة "نورة"

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 7 جماد الثاني 1434 هـ 17 ابريل 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=142049&CategoryID=3

تبوك: صالح المرواني
أكدت وزارة الشؤون الاجتماعية اهتمامها بمعاقة تطالب بالحصول على كرسي متحرك منذ ثلاث سنوات. وتلقت "الوطن" اتصالا من إدارة العلاقات العامة بالوزارة، ذكرت خلاله أن وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف العثيمين، طلب شخصيا عرض مشكلة "نورة" على مكتبه، لحل مشكلتها.
وكانت "الوطن" قد نشرت قصة نورة " 29 مارس" تحت عنوان "أم لـ 8 أولاد تحلم بـ"كرسي متحرك منذ 3 سنوات"، والتي تتلخص في إصابتها بالشلل الرباعي منذ ما يقارب 10 أعوام نتيجة حادث مروري أليم، فيما لم تسفر مطالباتها للتأهيل الشامل بتبوك من أجل الحصول على كرسي متحرك وسرير طبي عن أي شيء طوال ثلاث سنوات.
من جهتها أوضحت "نورة" أن حاجتها للعلاج الطبي والطبيعي أكبر بكثير من أي مساعدة مادية، مؤكدة أن ثقتها بالله كبيرة في أن يمن عليها بنعمة الصحة، وتخطو على قدميها، لتعود للقيام برعاية أبنائها بشكل طبيعي.
وحول مطالب "نورة"، قال مدير التأهيل الشامل بتبوك أسعد أبوهاشم، إن مطالبها ستلبى لها في "القريب العاجل" دون أن يحدد مدة معينة.
وأضاف أن التأخير سببه أنهم لا يعلمون حتى اللحظة من هو المورد الجديد المعتمد حتى يتم التعاطي معه لتوفير مثل هذه الأجهزة، مكررا تأكيده أن الموضوع لم يعد يخصهم، إذ أصبح بين يدي الوزير، وسيحل قريبا جدا من الوزارة.

وزير التجارة: ندرس إنشاء "مؤسسة" لمراقبة الأسواق

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 7 جماد الثاني 1434 هـ- 17 ابريل 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Economy/News_Detail.aspx?ArticleID=142023&CategoryID=2

جدة: براء العتيق

أكد وزير التجارة والصناعة الدكتور توفيق الربيعة أن وزارته تدرس إنشاء مؤسسة تعمل على مراقبة الأسواق، مشيرا إلى أن إدارة مراقبة الغش التجاري هي مسؤولة عن عملها وما زالت تعمل بشكل جيد ومستمر على إيقاع العقوبات على كل المخالفين في مختلف الأسواق.

ولفت إلى أن قرارات مجلس الوزراء الأخيرة تساهم في إعطاء الوزارة المزيد من الصلاحيات في إيقاع العقوبات المباشرة في مراقبة الأسواق والتأكد من خلوها من البضائع المغشوشة.

وأوضح الربيعة خلال مؤتمر جمعية الشرق الأوسط الدولية للجودة بجدة أمس والذي يختتم فعالياته اليوم، أن قرار مجلس الوزراء الصادر أول من أمس بخصوص نقل المصانع إلى خارج المدن وتوفير البيئة المناسبة لها، يهتم بتقديم خدمة أفضل للمصانع وبتوفير الأراضي المخصصة للمدن الصناعية، موضحا أن الأعوام الأخيرة شهدت توسعا في الأراضي الصناعية من 40 مليون متر مربع قبل خمس سنوات إلى 160 مليون في الوقت الحالي.

وأشار إلى أن المصانع الملتزمة بالمعايير البيئية والتي لا يشكل وجودها تأثيرا بيئيا ستبقى وستستمر في مواقعها، فيما سيتم التنسيق من خلال لجنة مشكلة لدراسة المصانع التي لها آثار بيئية وتحتاج إلى متابعة لوضع خطة لنقلها إلى داخل المدن الصناعية.

وبين أن المملكة ستكون بمنتجاتها وخدماتها معيارا عالميا للجودة والإتقان في 2020، مؤكدا أن أن حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز حريصة على دعم وتعزيز مفاهيم وتطبيقات الجودة على كافة الأصعدة وفي جميع المجالات حيث تلعب تطبيقات الجودة الحديثة دوار هاما في تبسيط الإجراءات ورفع مستوى الجودة للخدمات والمنتجات الوطنية تحقيقا للرؤية الوطنية للجودة.

ونوه بدور لجنة المساهمات العقارية بالوزارة، مشيرا إلى أنها تعمل على حل الكثير من المساهمات، كما أن الوزارة تسعى جاهدة للانتهاء منها موضحا أن بعض المساهمات تواجه عوائق تنظيمية تتسبب في تأخير حلها بالتعاون مع الجهات المعنية.

من جهته أوضح المتحدث الرسمي للمؤتمر المهندس أحمد الخويطر، أن هناك أربعة تحديات رئيسية تواجه تطوير الأداء وفي صدارتها شح الأيدي العاملة المدربة وعدم جدية الاستثمار في التقنيات الحديثة لرفع كفاءة الجودة وخفض المصاريف وانعدام الوعي الكافي بثقافة الجودة في قطاعات مختلفة.

ولفت إلى أن الجودة أصبحت الحلقة المفقودة التي يبحث الجميع عنها، مؤكدا أن غيابها يؤدي إلى فشل أي مشروع. كما أن تطبيق معايير الجودة في المنتجات والخدمات أصبح قضية ملحة ومطلبا وطنيا ضروريا لتمكين المنتجات الوطنية من المنافسة في الأسواق العالمية بما يعزز من نمو الاقتصاد الوطني وتحقيق رؤية خادم الحرمين بأن تكون المملكة ومنتجاتها معيارا للجودة.

لا نزال نتفرج على التلوث يفتك بنا مرضاً

تأخرنا في قرار وزارة البيئة.. والواقع من سيىء إلى أسوأ!

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 7 جماد الثاني 1434 هـ 17 ابريل 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/04/17/article826880.html

جدة، تحقيق - سعد بن عبدالله

كشفت التقارير التي صدرت عن مراكز بحثية عالمية عن تدني مستوى المحافظة على البيئة في المملكة؛ نتيجة النمو السكاني المتزايد، والنشاط الصناعي الكبير، وتشتت جهود الجهات الحكومية المعنية بالبيئة وتداخل العمل فيما بينها.

ومع تزايد حجم التلوث أشارت تقارير محلية صادرة عن الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة أن (80%) من التلوث في المملكة يتسبب فيه القطاع الحكومي، وهو ما استدعى وجود تحركات جادة، وطرحاً مستمراً من قبل المهتمين بشؤون البيئة، حيث شدّدوا على ضرورة وجود وزارة للبيئة تتصدى للعبث الذي امتد إلى الهواء والغذاء وتفشت بسببه الأمراض المستعصية.

إن وجود كيان وزاري خاص بالبيئة يسهم في "جمع شتات" الأجهزة المعنية بذلك، كما يساعد على سن تشريعات جديدة لمعالجة المشاكل البيئية، وما ينجم عنها من تلوث يهدد حياة المجتمع، أما بقاء الوضع على ما هو عليه من تعدد الجهات (الأرصاد وحماية البيئة، حماية الحياة الفطرية، وزارة الشؤون البلدية، وزارة الزراعة)، فإن ذلك من شأنه أن يزيد المعاناة أكثر فأكثر، من خلال ارتفاع مستوى التلوث في الهواء والمياه والسواحل، وكذلك تدمير الحياة الفطرية، إضافة إلى تفشي الأمراض، إلى جانب استنزاف أموال طائلة نحن في غنى عنها.

وتبرز الحاجة إلى وضع استراتيجية وطنية للبيئة والتنمية المستدامة بالمملكة، تتبلور في أهداف وسياسات شاملة تسعى الوزارة -في حال إقرارها- إلى تفعيلها، إلاّ أن ذلك يبقى مشروطاً بتوفر كفاءات وطنية مؤهلة تأهيلاً علمياً، وتحمل اهتماماً لا محدوداً بقضايا البيئة، إلى جانب قدرتها على التكيف مع متطلبات وحماية البيئة.

خط دفاع

وقال "د.علي عشقي" - أستاذ في جامعة الملك عبدالعزيز وخبير بيئي-: إنه من المهم إنشاء وزارة للبيئة تجمع شتات الجهات التي تباشر مهام تتعلق بالبيئة وتوحد جهودها، مضيفاً أن التأثيرات الإيجابية لذلك تشمل الاقتصاد والسياسة وكافة جوانب الحياة، مبيناً أن الوزارة متى ما رأت النور فإنها سوف تحد من تجاوزات الجهات الحكومية وغيرها التي تنتهك البيئة، بل إنها تشكل النسبة العظمى من الأضرار البيئية، مشيراً إلى أن الجهات الحكومية في الغالب لا يوجد لديها برامج لحماية البيئة في مشروعاتها، مطالباً أن يكون الوزير القادم لها بمستوى من الوعي يمكنه من التصدي للانتهاكات البيئية.

وأضاف أن الأنظمة والتشريعات المحلية والدولية تجعل من وزير البيئة الوزير الأقوى عن بقية الوزراء؛ كونه خط الدفاع الأول، والدرع الدفاعي عن حياة الناس، كاشفاً عن تكبد المملكة خسائر جسيمة نتيجة الخلل البيئي والانتهاكات البيئية، ضارباً المثل في "حمى الضنك" التي استنزفت من خزينة الدولة ملياراً ومئتي مليون ريال في حين ما تم صرفه لمعالجة مثل الحالة نفسها هو (800) ألف دولار!، ذاكراً أننا نفتقد إلى تقييم علمي لواقع البيئة في المملكة.

استراتيجية وطنية

واتفق "د.يحيى الزهراني" - أستاذ في كلية العلوم الاستراتيجية في جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية - مع الرأي الذي يقلل من دور واقع الجهات المعنية بالبيئة وغيرها، مطالباً بخطة تتضمن استراتيجية وطنية للبيئة والتنمية المستدامة بالمملكة، تتبلور في أهداف وسياسات شاملة تسعى الوزارة أو ذلك الجهاز الأعلى المعني إلى تفعيل هذه الرؤية الوطنية لتعزيز وتنمية وتطوير البيئة.

وذكر "م.سليمان البطحي" - مستشار بيئي - أن وجود كيان وزاري خاص بالبيئة يسهم في جمع شتات أجهزة البيئة المتناثرة والمتشابكة، ويكون قادراً على سن التشريعات التي تساعد في معالجة المشاكل البيئية التي نواجهها، وكذلك ما

ينجم عنها من تلوث بيئي يهدد حياة سكان المملكة، ويؤثر على البنية التحتية والمقومات الاقتصادية والاجتماعية، مؤكداً على أن ذلك يساهم في حماية مواردنا البيئية واستدامتها والحفاظ عليها للأجيال القادمة.

غياب المعلومة

وأشار "د.عشقي" إلى غياب المعلومة وافتقاد تقييم علمي لواقع البيئة في المملكة، مضيفاً أنه لا يوجد قاعدة بيانات من مصدر بيئي، منتقداً ما يعلنه بعض المسؤولين عن مختبراتهم وكميات المضبوطات التي تتم فيها، قائلاً: "أكشفوا عن معاملكم ومختبراتكم التي نسمع عنها ولا نراها!".

وقال الأستاذ "محمد رضا نصر الله" - عضو مجلس الشورى -: إن لدي توجهاً لطرح توصية داخل "قُبة المجلس" تتعلق بوزارة البيئة، مضيفاً أن المادة (23) تتيح له كعضو طرح المشروع، مؤكداً على أن قاعة المجلس شهدت ولادة أكثر من وزارة وعلى رأسها وزارة المياه، وكذلك إعادة وزارة الإسكان التي تحولت توصيتها من هيئة إلى وزارة، مبيناً أن البيئة في المملكة تتعرض اليوم إلى تدمير، وقد حان الوقت للتوجه نحو تشريعات تحد من تعدي الإنسان على البيئة، لافتاً إلى تعدد الجهات المعنية بالبيئة وتداخل أدوارها (الأرصاد وحماية البيئة، حماية الحياة الفطرية، وزارة الشؤون البلدية، وزارة الزراعة)، مشدداً على أهمية تذويب كل هذه القطاعات في كيان إداري وباسم وزارة البيئة.

إيقاف الإزدواجية

وأوضح "نصر الله - أن هذا الكيان -الوزارة- ضرورة وطنية لوقف الاهتزازات البيئية التي نشأت بفعل البشر، ذاكراً جانباً من الإفرازات التي نشأت نتيجة ارتفاع التلوث البيئي مثل تفشي أمراض السرطان والفشل الكلوي وأمراض الجهاز التنفسي والكبد وغيرها من الأمراض المستعصية التي تستنزف أموالاً طائلة، إضافةً إلى ارتفاع مستوى التلوث في المياه والسواحل وتدمير الحياة الفطرية وغيرها من التهديدات والمخاطر التي تحدث مع ارتفاع نسب التلوث، متطلعاً إلى إنشاء كيان إداري يساعد في حماية ما تبقى من مكونات طبيعية في بلادنا من ثروة نباتية ومائية وحيوانية، وليتصدى إلى التدمير الجائر الذي أدى إلى التصحر واستنزاف ثروات الوطن البيئية. وأضاف أنه يوجد اختلاف في ظروف توصيته في الدورة الحالية عنها في الدورة السابقة التي شهدت الرفض، مبيناً أن هناك أعضاء جدداً من الزملاء والزميلات الذين يتمتعون بخلفية علمية متميزة وحس وطني، متوقعاً أن يحظى طرح الموضوع - إنشاء الوزارة - بالموافقة من أعضاء المجلس لأسباب عدة، منها إيقاف ازدواجية الأدوار، وتحقيق مساع جدية لتطبيق سياسة بيئية ترتقي إلى مصاف دول سبقتنا في مجال العناية بالبيئة في بلدانها، بينما المملكة تتجاوزها في جوانب كثيرة.

كفاءات وطنية

وأكد "نصر الله - على أن النشاط الصناعي في المنطقة ينجم عنه اختلالاً بيئياً واضحاً، والوزارة المقترحة عليها التقليل من أضراره والحد منه بأساليب علمية تحفظ التوازن، ولا تعرقل "مكينة" الانتاج الصناعي والبترولي، مثل ما يحدث في الدول التي انتهجت سياسات بيئية تتلاءم مع نشاطاتها الصناعية، مضيفاً أن نجاح الوزارة المقترحة مشروط بتوفر كفاءات وطنية مؤهلة تأهيلاً علمياً، وتحمل اهتماماً لا محدود بقضايا البيئة، إلى جانب قدرتها على التكيف مع متطلبات حماية البيئة، وكذلك تطبيق سياسة بيئية تسهم في الحفاظ على ما تبقى، مع التصدي إلى تجاوزات من يدمر البيئة في مختلف الأصعدة.

وطرح "د.الزهراني" تساؤلات عن وجود استراتيجية وطنية للبيئة تعي المتغيرات المختلفة وتعزز التقنين، وهل يتناغم النظام العام للبيئة مع المتغيرات السريعة التي تتعلق بالبيئة والفاعلين المباشرين؟، ثم كيف نستفيد من واقع إرثنا الثقافي الاسلامي والعربي من مفهوم الاستدامة في دعم البيئة ومكوناتها؟، وأخيراً الى أي مدى يوجد لدينا وعي بما يتعلق بالأمن البيئي؟، خاصة أنه يتوقع بلوغ عدد سكان المملكة عام 2030م ما بين (35) مليون نسمة إلى (40) مليون نسمة، في مساحة تزيد على مليونين وربع كم، مؤكداً على أن هذا الترابط بين الانسان في مختلف أنحاء هذه الأرض المباركة، والتنوع الجغرافي والثقافي والبيئي وتعدد أنشطة الانسان والدولة والقطاع الخاص، يفرض واقعاً متغيراً جديداً فيما يتعلق بالبيئة.

تداخل المهام

وكشف الأمير تركي بن ناصر بن عبدالعزيز - الرئيس العام للأرصاد وحماية البيئة - في حديث إعلامي عن وجود تداخل في المهام والاختصاصات بين الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة وبعض الجهات الحكومية الأخرى، مثل وزارة الشؤون البلدية والقروية ووزارة الزراعة والهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية وإنمائها، مطالباً بإعادة صياغة مهام وصلاحيات بعض تلك الجهات الحكومية، ليتسنى للرئاسة أداء مهامها التي يخولها بها النظام العام للبيئة بصورة أفضل، مؤكداً على غياب التنسيق بين الجهات الحكومية والخاصة المعنية بالنظام العام للبيئة مع الرئاسة في تنفيذ أنشطتها البيئية، واعتماد بعض تلك الجهات على مقاييس بيئية مختلفة عن المقاييس والإرشادات البيئية الصادرة عن الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة.

في اتصال هاتفي مع السفير الجبير.. بعد التفجير الآثم

خادم الحرمين يطمئن على سلامة المواطنين السعوديين في بوسطن

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 7 جماد الثاني 1434 هـ 17 ابريل 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/04/17/article826836.html

الرياض - و.ا.س:
أجرى خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز - حفظه الله - اتصالاً هاتفياً فجر أمس بسفير المملكة لدى الولايات المتحدة الأميركية الأستاذ عادل الجبير للاطمئنان والتأكد من عدم وجود أي مواطن أو مواطنة سواء من المبتعثين أو غيرهم في حادث التفجير الآثم الذي وقع في مدينة بوسطن.

وقال بيان للديوان الملكي إن سفير خادم الحرمين طمأنه -حفظه الله- بعد تأكده بأنه لا يوجد ولله الحمد أي قتلى أو مصابين من أبنائه وبناته. وشكر خادم الحرمين الشريفين الله تعالى جل جلاله على فضله وكرمه ومنته.

توطين الوظائف يدعم صيغة المجتمع المتكامل

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 7 جماد الثاني 1434 هـ 17 ابريل 2013م
http://www.aleqt.com/2013/04/17/article_748149.html

كلمة الاقتصادية

لا شك في أن للخبرات قيمتها، وللتجارب وزنها، وللتراكم العملي دوره. وكلما كان هناك عمق في ذلك، كان الناتج الحاصل منها أكثر عمقاً وثباتاً واستدامة. في الإمارات مجموعة من التجارب، في إطار مشروعات تحاكي المستقبل، بل لنقل يتطلبها المستقبل. بعضها لم ينضج بعد، وبعضها الآخر وصل إلى مرحلة معينة من النضج، الذي يكفل في النهاية أرضية لمشاركته (أو لتبادله) مع جهات أخرى، تتوافق من حيث بنيتها، وبيئتها الاقتصادية الاجتماعية والسياسية أيضاً. مع الإشارة إلى أن الأغلبية العظمى من المشروعات التنموية الإماراتية لا تزال في مرحلة التكوين، في نصفها الثاني لا الأول. وهذا وحده يمنح البلاد قدراً من الإعجاب، فيما لو قورن حجم الإنجاز بعمر الإمارات.
التوطين في الإمارات (ودول الخليج عموماً) ليس مشروعاً بقدر ما هو استراتيجية طويلة الأمد. والأمر كذلك بالنسبة للمملكة، وبالتالي، فإن أي تجربة ناجحة في هذا المجال تستحق البحث والتشارك. والمبادرات التي عُرضت على المملكة من الجانب الإماراتي على صعيد توطين الوظائف، إلى جانب برنامج "بياناتي" الذي يضم قاعدة بيانات محلية مهمة في

هذا المجال، يمكن أن تسهم في تطوير الأدوات المستخدمة حالياً في المملكة في سياق التوطين. دون أن ننسى أن حجم سوق العمل في الإمارات يبقى أقل بصورة كبيرة، من حجمه في السعودية. لكن، مع توافر الأرضية المتشابهة، بالإمكان استثمار التجربة الإماراتية وفق المعطيات السعودية، وتطويعها بما يتلاءم مع ما هو موجود على الساحة. خصوصاً أن التجربة الإماراتية تعتمد في الواقع، على جمع المعلومات بأعلى جودة ممكنة، ومقاربتها مع طبيعة الخريجين والباحثين عن العمل من المواطنين، فضلاً عن أنها، تحدد أطراً ثابتة لمستويات الرواتب، إضافة إلى استحداث وظائف تتوافق مع مخرجات التعليم واحتياجات السوق.

والذي يجعل من العرض الإماراتي أكثر أهمية، أنه يصب أيضاً في الاستراتيجية الأبعد على مستوى المنطقة، وهي "خلجنة" الوظائف، بحيث يحصل المواطنون المنتمون إلى دول مجلس التعاون الخليجي، على أفضلية التوظيف، بما يتوافق أيضاً مع مستويات الرواتب المحلية (أو يقترب منها) في كل دولة. واستراتيجية التوطين إذا ما وصلت بالفعل إلى غاياتها وحققت أهدافها بصورة فعلية لا صوتية أو إعلامية فقط، لن تخفض معدلات البطالة في أوساط المواطنين فحسب، بل ستوفر الأرضية الملائمة للتوظيف الصحي، لا التوظيف الواجب. وهذا سيؤدي بالضرورة إلى تطوير مخرجات التعليم، بحيث تلبي ما تتطلبه سوق التشغيل، لا ما يرغب فيه المتخرج. والتجربة الإماراتية في هذا المجال، لم تصل (في الواقع) إلى نهايتها، لكنها بدأت الطريق من النقطة الصحيحة، وراكمت حراكها بشكل سريع. فالتوطين الآتي من مفهوم "ضرورة التوظيف" فقط، لن ينتج قوى وظيفية عالية الجودة، بل سيؤدي في كثير من الحالات إلى ما يعرفه العالم بـ "البطالة المقنعة".

لا بد من تبادل التجارب والخبرات في مجال توطين الوظائف على صعيد دول الخليج كلها. إن ذلك يوفر دفعاً جديداً في مسيرة التكامل، وهي الممر الرئيس نحو شكل اتحادي بات مطلوباً الآن أكثر من أي وقت مضى. وعلى الرغم من أهمية "خلجنة" الوظائف على المدى البعيد، إلا أن التوطين المحلي العملي، يبقى أساس أي خطوة أخرى على صعيد دول المنطقة، كما أنه يدعم صيغة المجتمع المتكامل، ليس فقط على الصعيد الاجتماعي، بل على الصعيد الاقتصادي أيضاً.

إنها عملية ضرورية لتقلل الخلل الحاصل في هذا المجال في مختلف دول الخليج العربية. لكن الأهم من هذا كله، ألا تستند استراتيجية توطين الوظائف، إلى مبدأ "التوطين لمجرد التوطين". سيكون هناك موظفون مواطنون بلا شك، لكنهم لن يكونوا قادرين على محاكاة السوق.

قراءة متأنية لوثيقة الأمم المتحدة عن وقف العنف ضد المرأة1

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 6 جماد الثاني 1434 هـ- 16 ابريل 2013م
رابط الخبر

د. سهيلة زين العابدين حماد

كثر الجدل حول وثيقة الأمم المتحدة عن مناهضة العنف ضد النساء والفتيات؛ إذ حكم البعض عليها قبل بدء اجتماعات لجنة وضع المرأة بالأمم المتحدة، فجاءت انتقاداتهم لها في غير محلها لعدم احتواء النص الرسمي للوثيقة النقاط التي أشاروا إليها في بياناتهم واعتراضاتهم، التي كانت -للأسف- باسم الإسلام الذي خالفوه في قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْماً بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ) [الحجرات: 6] وكان المطلوب منا الانتظار حتى صدورها رسميًا بصيغتها النهائية التي تم التصويت عليها، ثمّ نقرأها قراءة متأنية لنحكم عليها، ونبين ما جاء فيها يوافق ديننا، ويحافظ على سيادتنا، وما يُخالفه، ويتعدى على سيادتنا، واستأذنكم في هذه القراءة المتأنية لأبين فيها:

أولًا: النقاط التي لا خلاف عليها:

1. تطرّقت الوثيقة لجذور أسباب العنف ضد المرأة، وهي: الفقر والحرمان من التعليم والعمل، فالمرأة تشكّل أكبر نسبة في فقراء العالم، وكذلك تشكل أكبر نسبة في الأمية في العالم، ومن حيث البطالة نجد البطالة النسائية من أكبر نسب البطالة في العالم، ولو توفرّت للمرأة فرص التعليم والعمل لقلّت نسبة العنف الذي تتعرّض له ولذلك طالبت الوثيقة بضمان التحاق الفتيات بالتعليم على جميع المستويات وتوفير بيئة آمنة، وتشجيع المشاركة الكاملة للمرأة في الاقتصاد وعملية صنع القرار الاقتصادي، وتسريع الجهود الرامية للقضاء على الفقر بين النساء، مع إجراء التدابير التشريعية والإدارية والمالية وغيرها لوصول المرأة إلى الموارد الاقتصادية، بما في ذلك الحق في الميراث وملكية الأراضي وغيرها من الممتلكات، والائتمان، والموارد الطبيعية والتكنولوجيات الملائمة، مع تغيير السلوكيات والممارسات الضارة ضد المرأة من خلال حملات التوعية والتثقيف للرجال والفتيان للامتناع عن العنف، وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وبرامج تعليم شاملة لزيادة الوعي بالآثار الضارة للعنف وتعزيز علاقات الاحترام وتقديم نماذج قدوة للرجال والفتيان.
2. الإقرار باحترام وحماية حقوق الإنسان بما في ذلك حقوق المرأة، وأنّها مسئولية دولية لا تتجزأ، ويعتبر العنف ضد المرأة أكبر انتهاك معاصر لحقوق الإنسان.
3. التأكيد على التزام الدول بتعزيز وحماية كافة حقوق الإنسان والحريات الأساسية مع احترام الخصائص القومية والإقليمية والخلفيات التاريخية والثقافية والدينية لكل دولة.
4. دعت إلى اتخاذ كافة التدابير التشريعية والإدارية والاجتماعية والتعليمية وغيرها لحماية وتعزيز حقوق النساء والفتيات ذوي الإعاقة، بما في ذلك في أماكن العمل والمؤسسات التعليمية والمنزل.
5. التأكيد على ضرورة الاهتمام بمنع العنف ضد كبار السن.
6. خلق بيئة مناسبة للنساء المعنفات للإبلاغ عن حوادث العنف والاستفادة من الخدمات وبرامج الحماية والمساعدة.
7. مراجعة القوانين واللوائح المتعلقة بالعمل على إنهاء التزويج المبكر والقسري للأطفال، والعنف ضد النساء والفتيات، وختان الإناث، والاستغلال الجنسي للأطفال لأغراض تجارية، والزنا، والاغتصاب والاختطاف. (وهذا من المطالب التي طالبتُ بها).
8. التأكيد على دور الإعلام في القضاء على العنف ضد المرأة وتغيير الصورة السلبية تجاهها.
9. دعم تطوير واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووسائل الإعلام لنبذ ومكافحة العنف، توفير بيئة آمنة وخالية من العنف من خلال تحسين التخطيط والنقل العام وإنارة الشوارع لمنع التحرش.
10. اتخاذ التدابير التأديبية والإجراءات اللازمة للتصدي للعنف في أماكن العمل وحماية النساء والفتيات بالتعاون مع النقابات وأصحاب العمل والعمال.
11. تأسيس خدمات وبرامج شاملة متعددة التخصصات للتعامل مع ضحايا العنف، واتخاذ التدابير لتنسيق هذه الخدمات وضمان الوصول إليها بأسعار مقبولة.
12. اتخاذ إجراءات فعالة من الشرطة والعدالة وتوفير الموارد الكافية لإنشاء وتوسيع نطاق خدمات الرعاية الصحية والمساعدة القانونية ومراكز النصح والإرشاد والمشورة الطبية والنفسية والخطوط الساخنة ودور إيواء النساء، ومراكز الخدمات.
13. في البيئات المتضررة من النزاعات، ينبغي أن تهدف الاستراتيجيات الرامية إلى منع العنف ضد النساء والفتيات، بما في ذلك العنف الجسدي، إلى إنهاء الإفلات من العقاب.
14- اتّباع نهج منظم ومتكامل لمنع جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات، يشمل اتخاذ تدابير تشريعية وسياساتية، وتوفير الحماية للضحايا.
15. تعزيز مبدأ عدم التسامح إطلاقا مع هذا العنف.
16. تنفيذ السياسات الرامية لإنشاء خدمات إعادة تأهيل وتغيير سلوك مرتكبي العنف ضد النساء. (وهذا ما طالبتُ به كثيرًا).
17. القضاء على التمييز والعنف ضد النساء والفتيات المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية.
18. إجراء البحوث وتوفير المعلومات لتحليل أسباب العنف ومدى انتشاره، وتعميم المعلومات لدعم جهود التوعية.
19. جمع وتحليل البيانات والإحصاءات حسب النوع الاجتماعي والسن على المستوى الوطني والمحلي.
20. رصد وتقييم وتنقيح القوانين والسياسات والبرامج والاستراتيجيات.
21. تحسين جمع واستخدام البيانات الإدارية من قطاع الشرطة والصحة والقضاء عن حوادث العنف ضد النساء وضمان السرية والاعتبارات الأخلاقية والأمنية في هذه العملية.

22. تطوير الآليات الوطنية المعنية بمراقبة وتقييم السياسات والبرامج الوقائية وآليات الاستجابة والتصدي للعنف.
23. دعوة الدول بأن تقوم بمسئوليتها تجاه إدانة كافة أشكال العنف ضد المرأة والفتاة، وألا تتخذ الأعراف أو التقاليد ذريعة لعدم الوفاء بالتزاماتها في القضاء على العنف، وأن تعمل على منع العادات والقوانين التي تشجع على العنف.
24. طالبت الدول بتوفير الحماية والرعاية لضحايا العنف واتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لمساءلة مرتكبي العنف ومحاكمة مرتكبيه. (وهذا ما طالبتُ به كثيرًا).
هل يوجد في هذه النقاط ما يخالف ديننا وقيمنا وتقاليدنا؟ أليست هذه النقاط تمثل مطالبنا كعلماء دين معتدلين وحقوقيين ومفكرين وكتاب وبرلمانيين وإعلاميين وأخصائيي علم نفس واجتماع؟
والسؤال هنا ما النقاط التي تدعونا للتوقف عندها، أو التي نختلف عليها؟.. للحديث صلة.

بدل السكن لموظفي الدولة

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 6 جماد الثاني 1434 هـ 16 ابريل 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130416/Con20130416590876.htm

عبدالله عمر خياط

.. أحسب .. بل وأكاد أجزم أن أغرب قرار سمعت به أو قرأت عنه هو ما صرح به رئيس لجنة الإدارة والموارد البشرية بمجلس الشورى الدكتور محمد آل ناجي في تصريح لـ «المدينة» عن أنه تم صرف النظر عن مقترح منح 3 رواتب لموظفي الدولة كبدل سكن، والذي تقدم بها عضو المجلس السابق المهندس محمد القويحص بسبب انتهاء عضوية مقدم التوصية، وقال إن تلك التوصية أصبحت الآن «في حكم المنتهية».
وقد كشف الأستاذ صالح إبراهيم الطريقي فيما نشرته له «عكاظ» بتاريخ الأربعاء 1434/5/8هـ: أنه في عام 1433هـ أطل (بدل السكن لموظفي الدولة) على مجلس الشورى كتوصية، وبعد شد وجذب قرر مجلس الشورى سحب التوصية من جدول أعمال المجلس، بحجة أن الدراسة المقدمة للمجلس ضعيفة وخالية من لغة الأرقام والمعلومات، مع أن الأمر لا يحتاج لأرقام، فهو حق يأخذه موظف القطاع الخاص ويحرم منه موظف القطاع العام!!
وفي بداية عام 1434هـ وقبل نهاية فترة أعضاء مجلس الشورى بدا أن مجلس الشورى بدأ يلين قليلاً في مسألة (بدل سكن موظفي الدولة).
في ذلك الوقت ألمح رئيس لجنة الإدارة والموارد البشرية بمجلس الشورى الدكتور محمد آل ناجي إلى أن لجنته لن تهمل توصية بدل سكن لموظفي الدولة، صحيح أنه لم يعشم الموظفين، إذ قال : لا نريد أن نستبق الأحداث ونرفع سقف التوقعات)).
وفي الدورة الجديدة لأعضاء مجلس الشورى صرح رئيس لجنة الإدارة والموارد البشرية بأن توصية صرف ثلاثة رواتب كبدل سكن سنوي لموظفي الدولة انتهت بانتهاء عضوية مقدمها المهندس محمد القويحص، وأكد أن نظام الشورى يؤكد أن التوصية تنتهي بانتهاء عضوية مقدمها)).
إنه قرار غريب ولا يمكن أن يقوم على منطق، فانتهاء فترة عضو بالمجلس لا يمكن أن تلغي مقترحاً له، إذ المعروف أن من يأتي لاحقاً يتم الخطوات السابقة، وبإمكان أي عضو من أعضاء المجلس سواء من كان من الدورة السابقة ولا يزال، أو من المستجدين أن يواصل عرض ومناقشة المقترح فليس من المنطق أن نفرض نظاماً يقضي بإعطاء الموظف بالقطاع الخاص بدل سكن ويحرم منه موظف الدولة خاصة وأن من المعلوم أن 70 % من المواطنين لا يملكون سكنا.
السطر الأخير:
لا يمكن للحياة أن تتقدم إذا لم يتمم
اللاحقون خطوات من سبقوهم

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

هيكلة الرواتب وبناء نظام جديد للخدمة المدنية

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 5 جماد الثاني 1434 هـ- 15 ابريل 2013م
http://www.aleqt.com/2013/04/15/article_747547.html

سلمان بن محمد الجشي

عند متابعة ارتفاع الأسعار الملحوظ والمستمر، وارتفاع معدل التضخم في جميع المجالات الحيوية التي لا يستطيع أحد الاستغناء عنها، في ظل تدني رواتب شريحة كبيرة من الموظفين، وعدم مواكبة هذه الرواتب للارتفاع المستمر في الأسعار، يتبين لنا الخلل الذي سيحدث في طرفي المعادلة بين ارتفاع الأسعار ومواكبة الرواتب لها.. ذلك قادني للتفكير مليا في دراسة تقدم بها الزميل في منظمة الرؤساء الشباب الوزير مروان خير الدين، عندما كنا في الجامعة الأمريكية ببيروت، حيث تحدث حينها باختصار عن الدراسة التي تهدف إلى زيادة رواتب موظفي الحكومة اللبنانية شريطة ربطها بالإنتاجية وبما يشمل تقليل ساعات العمل، ووضع نظام للمكافآت يأخذ في الاعتبار المخاطر المرتبطة بالوظيفة والإنتاجية، كما ما زلت أذكر الزيادة قبل الأخيرة للرواتب في القطاع الحكومي التي كانت عند عودة الملك خالد -رحمه الله- من رحلته العلاجية، وأمره الكريم بمعاقبة من يستغل زيادة الرواتب في رفع الأسعار، حيث كانت في ذلك الوقت أسعار العديد من السلع لا تقارن بتاتا بأسعار اليوم، وعلى سبيل المثال كان سعر السيارة "الكابرس" أقل من 30 ألف ريال واليوم سعرها أكثر من 100 ألف ريال.. بعدها أصدر خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز -حفظه الله وأدام عليه الصحة والعافية- أمره الكريم بزيادة الرواتب بنسبة 15 في المائة مقسمة على ثلاثة أعوام متتالية، وخلال هذه الأعوام تضاعفت الأسعار بشكل كبير جدا، وشاهدنا معدل التضخم في ارتفاع مستمر، ولو قارنا أسعار بعض السلع عند الزيادة الأولى وأسعارها عند الزيادة الثانية لوجدنا أن بعضها ارتفع بنسب ضخمة جدا تفوق 500 في المائة، الأمر الذي يؤكد بدوره أهمية زيادة الرواتب، ومهم هنا عدم استغلال أي زيادة في رفع أسعار السلع دون مبرر صادق، فمن المعروف أن ارتفاع الأسعار المزمن "التضخم" يشكل خطرا حقيقيا على الاستقرار والنشاط الاقتصادي في أي دولة سواء كانت متقدمة أو نامية، إلا أنه في دول الأسواق الناشئة تكون الآثار السلبية للتضخم أكبر وأعمق.

يؤكد الكثير أن التضخم ليس ظاهرة محلية أو إقليمية، بل عالمية وهذا صحيح، فمعظم دول العالم تعاني اليوم من ارتفاع في معدلات التضخم، حيث لم يقتصر هذا الارتفاع على الدول النامية فقط، بل وصل إلى الدول الصناعية التي تتسم بنوكها المركزية بالتطور، ووضعها استهداف التضخم هدفا نهائيا لسياستها النقدية، ولكن هل نبقى مكتوفي الأيدي أمام هذا التضخم؟ فعندما تسأل بعض المسؤولين لماذا لا تتحسن الخدمة المقدمة للمواطن ولا تتواكب الرواتب مع التضخم؟ يكون الجواب جاهزا.. إن نظام الخدمة المدنية وسلم الرواتب لا يساعدنا في تحقيق ذلك.. وفي نفس الوقت نتساءل لماذا الكثير من الوزارات تلتف على أنظمة التوظيف في نظام الخدمة المدنية وتلجأ للعقود الاستشارية وهي طريقة معمول بها في كل الوزارات تقريبا لتوظيف المؤهلين المطلوبين لشغل وظيفة معينة تستلزم مؤهلات معينة؟ أو صرف بدلات وخارج دوام ليس حقيقيا كنوع من التعويض عن الرواتب المنخفضة؟

من وجهة نظري أنه يجب الآن النظر في زيادة الرواتب وإعادة هيكلتها بدون إحداث تضخم، وبدون تأثير ملموس في ميزانية الدولة ويكون التمويل للزيادة من مصادر لا تؤثر بشكل مباشر في كل المواطنين وكمثل رفع رسوم السجل التجاري إلى 1200 ريال سنويا بدلا من 100 ريال، إضافة إلى إحداث رسوم على عمليات الإفراغ ونقل الملكيات في كتابة العدل، وغيرها من الرسوم التي لا تؤثر في محدودي الدخل، كذلك إمكانية رفع سعر بيع المحروقات، وبذلك نحقق هدفين مهمين وهما الترشيد والاستفادة من مبلغ الزيادة في توفير تمويل زيادة الرواتب، إضافة إلى الحد من عمليات التهريب التي تستغل السعر المتدني للوقود لدينا.. ولهذا الغرض أقترح تكوين لجنة مكونة من وزارات: المالية، العمل، التجارة والصناعة، الخدمة المدنية، ومؤسسة النقد، لدراسة الزيادة ومقدارها وكيفية تمويلها بدون التأثير على الميزانية ومصروفاتها، وكذلك إيجاد آليات لعدم حدوث تضخم، وتأخذ في الاعتبار العرض والطلب في السوق والأهم الاستفادة من

تجارب الدول التي تهتم بقياس الإنتاجية، مبادئ الجودة ورضا المستفيد منها.. ومن المهم هنا أن تكون الزيادة وإعادة هيكلة نظام الخدمة المدنية قادرة على إعطاء الفرصة للمسؤولين لتوظيف المؤهلين القادرين على تحقيق الخطط والرؤى التي يتطلعون لها ويتطلع لها الوطن والقدرة على المحاسبة وتغيير النظرة للوظيفة الحكومية على أنها دائمة ولا يمكن المساس بها، وفي المقابل إعطاء الفرصة للمسؤولين لمكافأة المجد ومعاقبة المتهاون والكسول وفق آليات منهجية حديثة وواضحة للمسؤول والموظف.

الحل... إلغاء نظام الكفيل!

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 5 جماد الثاني 1434 هـ- 15 ابريل 2013م
http://alhayat.com/OpinionsDetails/503315

جميل الذيابي

بحسب الإحصاءات والتقارير المنشورة في الصحافة، زادت في السعودية خلال السنوات الأخيرة معدلات سرقة المنازل والسيارات، وارتفعت نسب الجريمة والتحرش الجنسي وخطف الأطفال، وعلى حدود المملكة (الجنوبية) محاولات دائمة للتهريب والتسلل واستباحة الأرض وسيادة الدولة، لذلك كان لزاماً على السلطات السعودية تصحيح أوضاع العمالة الوافدة، وترحيل المخالفة منها والمقيمة إقامة غير مشروعة، حفاظاً على الأمن والاستقرار.

قبل أسبوع تناقلت بعض المواقع اليمنية خبراً ورد فيه أن سلطات مطار صنعاء أعادت أول سعودي بعد دخوله الى أراضيها، رداً على حملات ترحيل العمالة اليمنية. ربما تعتقد الصحيفة الناشرة للخبر - إن صحَّ - أنها ستستفز السعوديين، وتلهب مشاعرهم، وسيتنادون لوقف ترحيل العمالة اليمنية المخالفة حتى لا يرحل السعوديون القادمون إلى ديارهم، بل أطمئنهم إلى أن السعوديين سيقولون لهم «عساكم على القوة»، رحلوا كل مخالف من السعوديين أو غيرهم، وعمروا بلادكم وحافظوا على أمنها ووحدتها واستقرارها، ونحن «نعين ونعاون».

لكن الأعجب من ذلك، ليس تذمر أو تطاول يمني في بلاده على القرار السعودي، بل هو خروج مجموعة مقيمة في المملكة تعارض وتستهزئ بقرارات دولة داخل أراضيها وضمن سيادتها، وكأن المخالفين أصبحوا شركاء للسعوديين في بلادهم، أو كأن المملكة مجبرة على تدليل المخالفين وتذليل المصاعب أمامهم!

مثل هؤلاء يخطئون ويجب عليهم أولاً احترام القرار، والبدء في تصحيح أوضاعهم، وحض أمثالهم على الالتزام بسيادة القانون.

شخصياً، لا اتفق مع «فجائية» الحملة، وضد «قص الإقامات»، وكان الأولى تدشين حملة إعلامية وتوعوية وتحذيرية قبل تنفيذها، لكن العزاء أنها أنذرت المخالف والمتسثر عليه.

لا أعتقد أن هناك دولة تقبل ببقاء المهاجر إليها بطريقة غير مشروعة، أو مخالف لقوانين العمل على أراضيها، بل هناك قوانين دولية صارمة في هذا الشأن. لكن يجب عند ترحيل هؤلاء حفظ كرامتهم، وصون حقوقهم، ومنحهم فرصة تقديم ما لديهم من إثباتات، مثلما عليهم احترام أنظمة البلد، ومن لا يحترم تلك القوانين يجب ألا يكون له مكان.

الأربعاء الماضي، كشفت «الحياة» عن تقرير أمني يوضح أن عدد المتسللين إلى المملكة خلال العام 2011 بلغ أكثر من 284965 متسللاً من 29 جنسية، فيما تجاوزت حوادث التسلل إلى الأراضي السعودية 16916 حادثة، 99 في المئة منها تمت عبر الحدود الجنوبية. وأوضح أن المتسللين المقبوض عليهم من حاملي الجنسية اليمنية يمثلون 94 في المئة من المجموع.

وفي الوقت الذي هاجم فيه يمنيون القرار السعودي واستشاطوا غضباً يمكن تفهمه، من أبناء دولة شقيقة وجارة وظروفها الاقتصادية صعبة، كانت نيودلهي ومانيلا تعلنان عن احترام قرار السلطات السعودية، إذ حضت الفيليبين عمالتها على انتهاز مهلة الأشهر الثلاثة التي وجّه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز بمنحها للعمالة المخالفة لتصحيح أوضاعها، وإضفاء صبغة شرعية على إقامتهم. كما قالت الحكومة الهندية إنها لا ترى سبباً للهلع في صفوف عمالتها من

الحملة السعودية. وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الهندية سيد أكبر الدين إن السعودية تطبق برنامجاً من أجل خفض البطالة وسط مواطنيها.
يبلغ عدد الأجانب المقيمين في المملكة نحو 9.4 مليون نسمة في عام 2012، بحسب تقديرات مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات. ومن وجهة نظري، أن المشكلة الحقيقية لمن يبحث عن الحل هو لَجْمُ ووقفُ من أغرق السوق طوال عقود ماضية بـ«الفيز»، وعمل على بيعها لجلب عمالة سائبة وبائسة، ما يستدعي ضرورة مراجعة نظام الكفيل باتجاه إلغائه نهائياً. ثم لا بد أن تلحق بخطوة إسقاط «هوامير» التأشيرات، التشهير بالشركات الكبيرة «المتسترة» على المخالفين، التي تشغل الأجنبي وترفض السعودي.
كما تجب مراجعة مخرجات المؤسسة العامة للتدريب الفني والمهني والتقني، وأسباب عدم قدرتها على تخريج أجيال مدربة من السعوديين في تخصصات مهنية وتقنية، وإغلاقها لو استدعى الأمر، ومحاسبة المسؤولين عنها إذا ثبت عدم جدوى معاهدها، وابتعاث الطلاب إلى دول قادرة على تأهيل عمالة سعودية مهنية ومحترفة.
لا شك في أن الإصرار وعدم التراجع عن تنفيذ الحملة بعد انتهاء المهلة التي أمر بها خادم الحرمين الشريفين سينتج مجتمعاً يُغلّب القانون، شريطة التشهير بالمتورطين والمتسترين، وتحقيق إلغاء نظام الكفالة، فهو من مسببات هذه الظاهرة، حتى يمكن كبح نشوء سوق سوداء لا تخدم سوى هوامير «الفيز»!
الأكيد أن حملة التصحيح ضرورية جداً، وستغيّر من تركيبة سوق العمل وتعيد ترتيبها وتصب في مصلحة البلد، ونتائجها حق مكتسب لأبنائه نحو توطين الوظائف، ولمن يشاء حق انتقاد كيفيتها لا معارضتها، كمن يقف في وجه خطوة ستكون لها نتائج مستقبلية جيدة، خصوصاً أن نحو 160 ألف مبتعث سيعودون إلى المملكة بشهادات عليا ومؤهلين من جامعات عالمية، ولا يراد لهم أن يعودوا إلى بلادهم ليشكلوا رقماً جديداً في قوائم العاطلين.

الشهادات المزورة!

المصدر: جريدة الوطن الاحد 4 جماد الثاني 1434 هـ- 14 ابريل 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=16309

محمد بن عبدالله الحميد

كتبت قبل هذا أننا نكاد ننافس (الجزائر) ذات المليون شهيد وموريتانيا المليون شاعر لنكون بلد المليون دكتوراه!.
ساند قولي ما نشرته صحيفة (عكاظ) 11/11/ 1432 بعنوان (صفعة للمزورين) وأفادت أن شركة ألمانية تفحص 1000 شهادة لمبتعثين حصلوا على درجات علمية من خارج المملكة وذلك بتكليف من وزارة التعليم العالي بهدف التأكد من صحة الشهادات وأنها خالية من التزييف والتزوير. وأضافت الصحيفة أن تدقيق الشهادات سيشمل الحاصلين على وظائف القطاعين العام والخاص الذين سبق تعيينهم قبل بدء أعمال الشركة.
ما يعني أن هذه الخطوة صفعة للمزورين ويشار إلى أن 39 مؤسسة حكومية وأهلية قد تضررت من توظيف 8072 خريجا مزعوما.
انتهى الخبر وآمل ألا تنسى الشركة الفاحصة شهادات صدرت من (الخرطوم ومصر وباكستان) وبلاد تركب الأفيال.. جاء بها أصحابها إما للارتزاق.. أو الوجاهة!!
أتمنى أن نكون فعلا أمة المليون دكتوراه بكل التخصصات العلمية النافعة ولكن بجدارة وجهد وامتياز وكفاءة.. حرام أن يستوي المجتهد الذي أفنى زهرة شبابه حتى نال تلك الدرجة المرموقة مع مُزيّف محتال حصل عليها بطريقة غير مشروعة عبر رحلة سياحية لبلد ما!
شكرا لوزارة التعليم العالي وآمل توسيع دائرة البحث والتدقيق لصالح الوطن.

بالمناسبة نشرت صحيفتا (الحياة والشرق) 9/ 4/ 1434 تحقيقا عن اكتشاف وكر لتزوير الشهادات الجامعية بمدينة (بريدة) بعمالة وافدة وتم ضبط عشرات الأختام لعدد من الجامعات و16 ألف شهادة بعضها جاهز للتسليم وما تبقى لا تنقصه إلا كتابة الأسماء ووضع اللمسات الأخيرة.. لعل هذه الواقعة تدل على غيرها ليتم تطهير المجتمع من حملة الألقاب المزورة.

ارحمونا فقد متنا عطشا

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 4 جماد الثاني 1434 هـ- 14 ابريل 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130414/Con20130414590236.htm

عبده خال

هناك معضلات حياتية تواجهنا ولا تتحرك للأمام مهما طال الزمان وكثرت الأعذار، ويمكن للكاتب نشر مقالة كتبها قبل أربع سنوات عن نفس المشكلة التي ترزح في مكانها من غير حلول تذكر.
ويمكن لأي قارئ أن يتذكر مشاكله التي لم تحل بالرغم من مضي الوقت والوعود التي سفكت من أجل حل تلك المشاكل، ومعظمنا يجد في البحث عن واسطة تريح بحثه الدائم عن حلول لاحتياجاته أو طلباته..
وجل المعاملات تسير سير السلحفاة، بينما الجهة المعنية لا تقدر ذهاب وإياب المواطن و(عطلته) وحرقة دمه لكي تحل مشكلته.
وهناك مشاكل جماعية تصيب الأفراد والمدن، وقد يكون أهمها شح المياه.. هذه المشكلة التي تتكرر دوما من غير أن نجد لها حلا، ولم نجد من شركة المياه الوطنية جوابا حول هذه المعضلة المتكررة، فهي لم تعطنا سببا واضحا عن شح المياه ـ هذه الأيام ـ في مدينة جدة (ويقال إن مدنا أخرى تعاني من نفس المشكلة)..
ويبدو أن معاناة أهالي جدة في الحصول على الماء لن تنقطع، وسوف تصبح عادة الركض خلف الوايتات من سمات أهل جدة.
حتى يقال: إذا رأيت رجلا يركض خلف وايت فاعلم أنه من سكان جدة!
وكل ما نسمعه حول هذا الشح أقاويل يتم التحجج بها، وهي الأقاويل التي تخرج علينا في كل حين، فمرة يقال إن سبب شح المياه يعود إلى مناسبة الحج، أو بسبب فتح المدارس، أو بسبب دخول رمضان، أو بسبب حلول الإجازة، أو بسبب ترحيل مياه جدة إلى منطقة أخرى، ويأتي سائقو الوايتات بأخبار عن انفجار المواسير المغذية للأشياب، وأنه تم منعهم من الخروج بوايتاتهم إلى الأحياء البعيدة..
وبتلك الأسباب تحولت كل الأوقات إلى أزمة ينتج عنها ندرة الحصول على قطرة ماء.
وكان من المفترض أن تنبري الجهة المسؤولة لتقول لنا السبب الحقيقي وراء شح المياه وعدم تسيير الوايتات إلى أطراف جدة التي تعيش عليها، فهي لم تصل إلى مرحلة الرفاهية بوصول شبكة المياه، فقليلا من التواضع والشفافية لنرتاح ونعرف السبب حتى إذا تم مص دمائنا من أصحاب الوايتات نكون على دراية وعلم للمص الدموي هذا (بلغ سعر الوايت ثلاثمائة وخمسين ريالا)، ومع موافقتنا على دفع ثلاثة أضعاف الوايت نعاني من الانتظار، إذ تتسرب بعض الوايتات إلى أطراف المدينة بعد منتصف الليل، وإذا أخذتك غفوة فلن تجد ماء وسوف تغرق في حالة مزرية أنت وأهل بيتك.
يحدث هذا ونحن لم نصل بعد إلى زمن حرب المياه، فإذا كنا نعيش في هذه الرفاهية والماء لا يوجد فماذا سنفعل حين يحين زمن حرب المياه؟

قصة معاناة قاض!

المصدر: جريدة الوطن السبت 3 جماد الثاني 1434 هـ 13 ابريل 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=16293

أسامة سعيد القحطاني

عندما تدخل بعض المحاكم في العاصمة الرياض فإنك قد تُصاب بالدهشة عندما ترى الأوراق المبعثرة بين مكاتب موظفي الدائرة القضائية! ولو كان هناك قياس دقيق لمعدل ضياع الأوراق في تلك المحاكم لربما وصل لمعدل قياسي نظرا لكثرة الفوضى الإدارية التي تعاني منها بعض أقسام المحاكم! نعم هذه هي المحاكم الإلكترونية التي نسمع عنها! وقد تزيد الدهشة إذا علمنا أنه لا يزال القاضي هو من يدير المكتب القضائي بنسبة قد تصل إلى 90% من أحمال المكتب! فهو من يقابل المدعين ويجيب عن تساؤلاتهم في كل شيء، وهو من يفحص الوكالات، وهو من ينظر ويسمع الدعاوى والردود، وهو من يبحث فيها، ويكتب الحكم، وهكذا يكون القاضي هو المحكمة في الحقيقة! وهذه الطريقة التقليدية التاريخية لعمل القاضي قبل 100 سنة، لا فرق!

بينما لو نظرنا إلى طريقة عمل اللجان شبه القضائية لدينا وليس في الخارج، بل وحتى في ديوان المظالم؛ فإننا نجد فرقا شاسعا في ترتيب دورة العمل القضائي وكيفية حصر عمل القاضي في العمل القضائي البحت وليس في كل شيء كما هو في القضاء العام!

الحقيقة أن القضاء العام بقي بعيدا عن التطوير لفترة طويلة جدا، وللأسف أنه لا يزال بطيئا أيضا، وحتى الآن لم نجد حركة تطوير هيكلية في العمل القضائي بالرغم من صدور الأنظمة التي تهيئ لذلك منذ سنوات! ونماذج الحلول لا تكاد تحصى بمجرد المقارنة البسيطة مع أي جهة قضائية أخرى ونقل الأفكار الجديدة!

وبالرغم من دعم تطوير القضاء إلا أننا لا نلمس في الحقيقة إلا أعمالا شكلية لا تمس العمل القضائي نفسه! (وقد شرحت هذا في مقال سابق بعنوان "هل تحقق تطوير القضاء؟") كما أن أغلب ذلك التطوير يتم بمعزل عن مشاركة القضاة وما يواجهونه من مشاكل.

وبالرغم من وفرة الوظائف لدى وزارة العدل؛ فللأسف أننا لا نجد توجها في التوسع في توظيف المستشارين القانونيين أو القضائيين في المكاتب القضائية، ففي اللجان القضائية التي تقضي في مبالغ مالية ضخمة كلجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية أو اللجنة المصرفية لا نجد سوى ثلاثة أعضاء مستشارين (قضاة)! ولكن لا يمكن لهم أن يقوموا بكمية ذلك العمل لولا وجود كادر استشاري منظم وقادر على مساعدة الأعضاء وتقديم الرأي القانوني لهم مسبقا ومعاونتهم.

هناك الكثير من النظريات والأفكار الحديثة في آلية العمل القضائي وكيفية إدارته، وأعتقد أنها كلها تتفق على أنه يجب أن يكون القاضي متفرغا للعمل القضائي البحت، فليس من واجبه على سبيل المثال النظر في الحضور والتأكد من الوكالات أو الهويات، حيث يمكن لموظف أو معاون أن يقوم بهذا العمل، بل يمكن للمحكمة كلها أن تعتمد على مجموعة تفرز وترتب هذه الأمور قبل دخول أي شخص. كما أن تلك النظريات تكاد تتفق على ضرورة وجود مستشارين قانونيين "أو شرعيين" يساعدون القاضي ويسهلون عليه الوصول إلى الرأي القانوني الشرعي السليم، وبهذا يمكن مضاعفة أداء المحاكم لدينا. وبدلا من تكدس الموظفين الإداريين لو تم التوجه والتوسع في توظيف المعاونين الشرعيين والقانونيين للقاضي لربما كان ذلك أكثر نفعا. وفي الكثير من دول العالم المتقدم فإنه يمكن ترشيح المتميز من هؤلاء المعاونين ليكونوا قضاة بعد اكتسابهم الخبرة والمعرفة القضائية.

كثيرا ما نسمع شكوى الناس من تعامل بعض القضاة والمحاكم، وعلى الرغم من أنني لا أبرر لأي خطأ، إلا أن القضاة في الحقيقة يقعون ضحية الضغط والوضع العام غير المنظم، وأعتقد أن مستوى النزاهة في وسط قضاتنا يرتفع لمعايير عالمية، خاصة إذا ما ربطنا هذا بمستوى الوضع الإداري المتدني! ولا شك أن ارتباط القضاء لدينا بالشرع له دور كبير في تربية النفس وعفتها عن الصغير والكبير ولله الحمد.

الرسالة هنا أن مسار مشروع تطوير القضاء يحتاج إلى مراجعة وإعادة تقييم للأولويات، وباعتقادي أن هذا من الشأن العام الذي كان من المفترض إشراك القضاة والمحامين والمهتمين فيه، وترتيب اللقاءات والندوات أمر جوهري بنظري حتى لو كانت مغلقة، بالإضافة إلى ضرورة تعيين جهات استشارية متنوعة. وعندما يكتب أحد في هذا الشأن؛ فإن المقصود هو المصلحة العليا للوطن، وإصلاح القضاء وتطويره يهم كل مواطن، ولا يمكن لأي بلد أن يتقدم إلا إذا كان القضاء في الطليعة والمقدمة.

أخيرا؛ أود التأكيد على أن هناك جهودا تبذل وتقدم في هذا السبيل بلا شك، ولا يجوز بأي حال غمط تلك الجهود والتنقص منها، إلا أن الهدف تقويمها وإعادة مراجعتها، لأجل الوصول للهدف الأسمى للجميع وهو الإصلاح والبناء للقضاء وللوطن.

البنك الدولى يسعى للقضاء على الفقر المدقع فى العالم

المصدر: جريدة اليوم السابع السبت 3 جماد الثاني 1434 هـ- 13 ابريل 2013م
http://www1.youm7.com/News.asp?NewsID=1017039&SecID=297

واشنطن (أب)
أعرب رئيس البنك الدولى عن أمله أن يوافق محافظى البنك خلال اجتماعهم مطلع الأسبوع المقبل على استراتيجيته الرامية إلى القضاء على الفقر المدقع عالميا، بحلول نهاية العقد المقبل.
وقال جيم يونغ كيم للصحفيين قبل هذه الاجتماعات إنه تم إحراز تقدم ملموس على صعيد تحسين الظروف الاقتصادية للكثيرين بمختلف أرجاء العالم، لاسيما الصين، لكن البنك يحتاج إلى بذل المزيد لمساعدة الفقراء الذين يعيشون فى جنوب آسيا وجنوب الصحراء لكبرى فى أفريقيا.
وأكد كيم أن القضاء على الفقر يتطلب تسريع عملية النمو الاقتصادى فى الدول النامية، ودعا إلى تحفيز الاستثمار عبر القطاع الخاص، من أجل خلق فرص عمل فى البلدان النامية، لافتا إلى أن التوقعات الاقتصادية للبنك فى هذه الدول لا تزال مشرقة.

اتفاقية لتسليم المتهمين والمحكوم عليهم بين المملكة والجزائر

المصدر: جريدة الوطن الاحد 4 جماد الثاني 1434 هـ- 14 ابريل 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=141719&CategoryID=5

الرياض: واس
وقع وزير الداخلية الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز، في مكتبه بالرياض مساء أمس، ووزير العدل الجزائري الدكتور محمد شرفي ، بحضور وزير العدل الدكتور محمد العيسى، اتفاقية تسليم المتهمين والمحكوم عليهم بين البلدين الشقيقين، التي تهدف إلى تعزيز التعاون بين الجهات الأمنية والعدلية المختصة من أجل ملاحقة الأشخاص المطلوبين ، وإلقاء القبض عليهم، وتقديمهم للعدالة بما يسهم في استتباب الأمن والاستقرار في البلدين.
وكان الأمير محمد بن نايف، استقبل وزير العدل الجزائري والوفد المرافق له، وفي بداية اللقاء رحب وزير الداخلية بالوزير الجزائري ، متمنياً له ولمرافقيه طيب الإقامة في المملكة.
وجرى خلال اللقاء، الذي حضره كبار المسؤولين في وزارة الداخلية، بحث الموضوعات ذات الاهتمام المشترك بين البلدين الشقيقين.

منظمة العمل العربية: ارتفاع عدد العاطلين بالوطن العربي إلى 20 مليون عاطل

المصدر: جريدة الشروق الاثنين 5 جماد الثاني 1434 هـ 15 ابريل 2013م
http://shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=14042013&id=e3f4e0c3-e737-4b1e-b44c-638ffb0d946a

الجزائر- أ ش أ

أعلن أحمد محمد لقمان، المدير العام لمنظمة العمل العربية، ارتفاع عدد العاطلين عن العمل بالوطن العربي من 14% عام 2010، إلى أكثر من 16% في بداية2013، بعد أن بلغ عدد العاطلين ما يقرب 20 مليون عاطل.

وقال لقمان، في مؤتمر صحفي عقده بعد ظهر اليوم الأحد، عشية اجتماعات الدورة الـ 40 لمؤتمر العمل العربي، الذى سيبدأ أعماله غدًا بالجزائر: "إنه سيتم في أواخر مايو المقبل، الانتهاء من إنجاز أول تقرير حول سوق العمل في المنطقة العربية، وكتاب إحصائي حول التشغيل على شكل بنك معطيات يكون مرفوق بتحاليل تتعلق بالمجال".

وأضاف المدير العام لمنظمة العمل العربية، أن أعمال الدورة الـ 40 لمؤتمر العمل العربي ستناقش ظروف العمل في البلاد العربية، في ظل الظروف الصعبة المتصاعدة في بعض البلاد، بمشاركة ما يقارب 600 مشارك، وأكثر من 32 اتحادًا ومنظمة عربية تعني بالمجال.

وأوضح لقمان، أنه سيتم تكريم 20 شخصية من رواد العمل العربي؛ من بينها 8 ممثلين عن الحكومات و 4 من أرباب العمل، و5 من العمال، وكذا تكريم 3 أشخاص من منظمة العمل العربية.

وكان قد وصل إلى الجزائر العاصمة في وقت سابق، اليوم الأحد، خالد الأزهري، وزير القوى العاملة والهجرة، في زيارة تستمر أربعة أيام، يرأس خلالها وفد مصر في اجتماعات الدورة الـ40 لمؤتمر العمل العربي.

جدير بالذكر، أن مؤتمر العمل العربي يجتمع مرة كل عام، وقد تم عقد دورته الـ 39 العام الماضي بمصر، فيما تم الإعلان الرسمي عن قيام منظمة العمل العربي، خلال مؤتمر وزراء العمل العرب، الذي عقد بالقاهرة عام 1971، والتي تضم في عضويتها جميع الدول العربية.

وزير الصحة يحذِّر من وضع كارثي

سوء التغذية في اليمن تجاوز معايير الطوارئ الدولية

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 6 جماد الثاني 1434 هـ- 16 ابريل 2013م
http://www.aleqt.com/2013/04/16/article_747941.html

واس - الرياض :
أكد أحمد قاسم العنسي وزير الصحة والسكان اليمني، أن ما يقارب 967 ألف طفل في بلاده يعانون سوء التغذية الحاد، منهم 276 ألفا معرّضون لخطر الوفاة، إضافة إلى وجود أكثر من مليوني طفل يعانون سوء التغذية المزمن.
وحذّر الوزير خلال اجتماع موسع لقيادات الدولة والمانحين والمنظمات الدولية ورجال الأعمال اليمنيين، أمس في صنعاء، من وضع كارثي إذا لم يتم تداركه بتدخلات صحية وتغذوية وقطاعية فورية وقصيرة وطويلة الأجل. وأوضح أن مشكلة سوء التغذية تخطت وفقاً لآخر إحصائيات وزارة الصحة خلال العامين الماضيين عتبة ومعايير الطوارئ الدولية والحدود الحرجة لمنظمة الصحة العالمية بوجود 15 في المائة من الأطفال دون سن الخامسة يعانون سوء التغذية الحاد وتصل في بعض المحافظات، مثل محافظة الحديدة، في غرب البلاد، إلى 35 في المائة.

المملكة تدعم يونيسيف بـ7.5 مليون دولار للقضاء على شلل الأطفال

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 7 جماد الثاني 1434 هـ- 17 ابريل 2013م
http://alhayat.com/Details/504139

الرياض – «الحياة»
وقع الصندوق السعودي للتنمية ممثلاً لحكومة المملكة مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف) التي تعمل من أجل ضمان وتحسين حقوق الأطفال في جميع أنحاء العالم، مذكرة تفاهم تتبرع بموجبها المملكة لـ«يونيسيف» بمبلغ 7.5 مليون دولار أميركي، في إطار مشاركتها في المبادرة العالمية للقضاء على شلل الأطفال.
وتهدف مذكرة التفاهم - بحسب وكالة الأنباء السعودية - إلى دعم نشاطات المبادرة العالمية للقضاء على شلل الأطفال في كل من اليمن والسودان وأفغانستان ومالي والنيجر وتشاد وساحل العاج، إذ يتوقع أن يتم تطعيم وتحصين ما يزيد على 45 مليون طفل بنهاية المشروع.
وأوضح نائب الرئيس والعضو المنتدب للصندوق السعودي للتنمية يوسف البسام، أن الكثير من الأمراض المتفشية وبخاصة التي تستهدف الأطفال تمكن مكافحتها والقضاء عليها من خلال توحيد جهود جميع أطراف المجتمع الدولي، وتوفير الدعم المالي اللازم لشراء اللقاحات وزيادة الوعي الأسري والمجتمعي حول هذه الأوبئة، مشيراً إلى أن المملكة تسعى دوماً لتعزيز دورها في مجال المسؤولية المجتمعية من خلال الوفاء بالتزاماتها تجاه مجتمعها المحلي و الدولي في الوقت نفسه، وستواصل القيام بهذا الدور مستقبلاً.
فيما أعرب ممثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف) لدول الخليج العربية الدكتور إبراهيم الزيق، عن شكره لحكومة المملكة على تعاونها ودعمها المستمر لمبادراتها الإقليمية والدولية وبخاصة في ما يتعلق بجهود المنظمة الدولية في جعل

شلل الأطفال شيئاً من الماضي، منوهاً بالدور الريادي الذي تلعبه المملكة في مجال الإغاثة الإنسانية ومشاريع التنمية المستدامة، مؤكداً أنها أصبحت مثلاً يحتذى به على المستوى الإقليمي والدولي في هذا المجال.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الرياض السبت 3 جماد الثاني 1434 هـ 13 ابريل 2013م

http://www.alriyadh.com/2013/04/13/article825671.html

المصدر: جريدة اليوم الجمعة 2 جماد الثاني 1434 هـ 12 ابريل 2013م

http://www.alyaum.com/News/art/78829.html

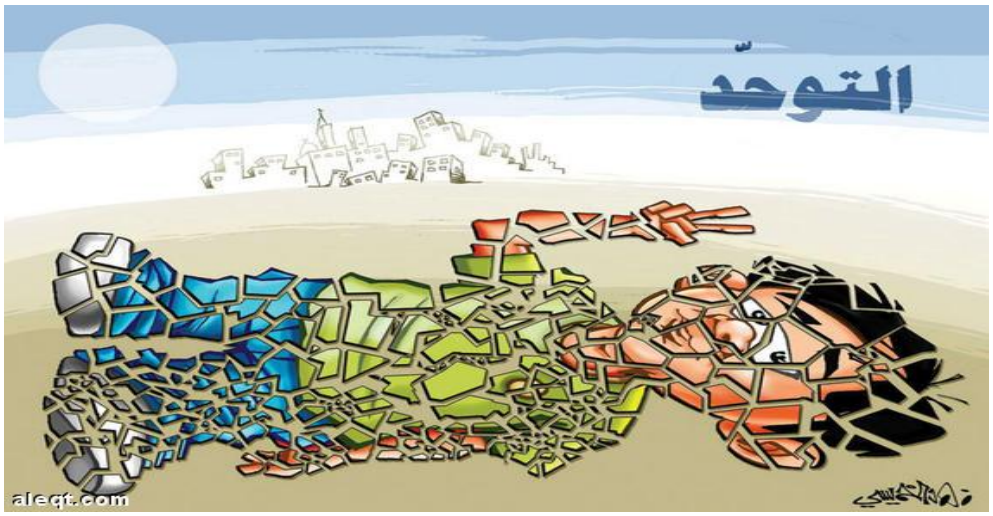

الالكترونية الاقتصادية www.aleqt.com

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 4 جماد الثاني 1434 هـ 14 ابريل 2013م

http://www.aleqt.com/2013/04/14/article_747223.html

الحياة AL HAYAT

المصدر: جريدة الحياة الاحد 4 جماد الثاني 1434 هـ 14 ابريل 2013م

http://alhayat.com/Caricature/Enlarge/503034

المصدر: جريدة الجزيرة الاثنين 5 جماد الثاني 1434 هـ 15 ابريل 2013م

http://www.al-jazirah.com/2013/20130415/cartoon.htm?pic=fah.jpg&nam=%D9%81%D9%87%D8%AF%20%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%A8%D9%8A%D8%B1%D9%8A&sms=

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 5 جماد الثاني 1434 هـ 15 ابريل 2013م

http://alhayat.com/Caricature/Enlarge/503404

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 6 جماد الثاني 1434 هـ 17 ابريل 2013م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=4511

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 6 جماد الثاني 1434 هـ 17 ابريل 2013م

http://alhayat.com/Caricature/Enlarge/503706

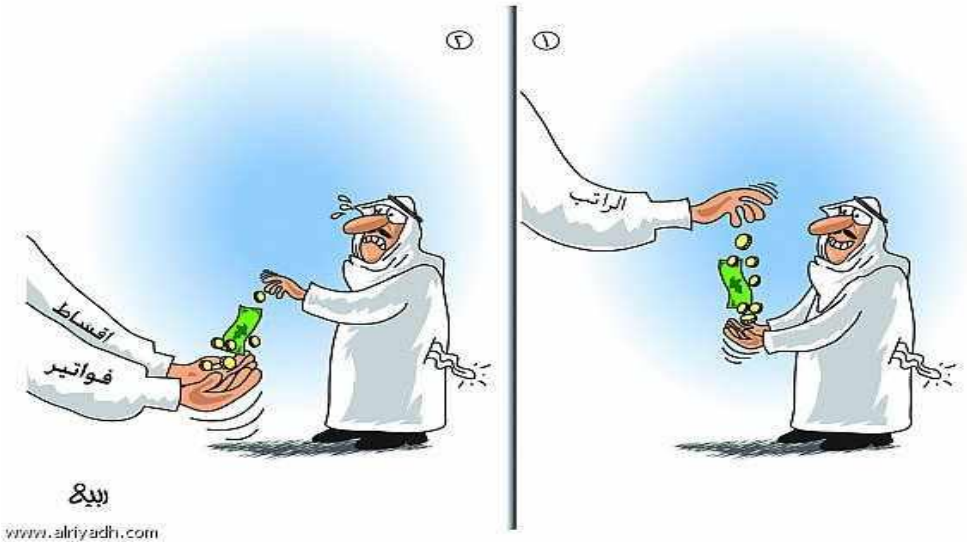

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 7 جماد الثاني 1434 هـ 17 ابريل 2013م

http://www.alriyadh.com/2013/04/17/article827001.html

المصدر: جريدة الجزيرة الاربعاء 7 جماد الثاني 1434 هـ 17 ابريل 2013م

http://www.al-jazirah.com/20130417/cartoon.htm?pic=fah.jpg&nam=%D9%81%D9%87%D8%AF%20%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%A8%D9%8A%D8%B1%D9%8A&sms=